

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التحولات والمراجعات الفكرية لدى الإخوان المسلمين
وتأثيرها على ممارسة الشراكة السياسية:
دراسة مقارنة لكل من تونس ومصر

إعداد

راني يوسف محمد بني عودة

إشراف

د. حسن أيوب

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021م

التحويلات والمراجعات الفكرية لدى الإخوان المسلمين
وتأثيرها على ممارسة الشراكة السياسية:
دراسة مقارنة لكل من تونس ومصر

إعداد

راني يوسف محمد بني عودة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/10/21م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. حسن ايوب / مشرفاً ورئيساً

2. د. إياد ابو زنيط / ممتحناً خارجياً

3. د. إبراهيم أبو جابر / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى سيّدة قلبي وجوهريّ الغالية ومنه سهّرت وتحملت كل الصعاب أمي "جواهر"

إلى روح جدتي الغالية "ندية"

إلى من كانت سندًا لي جدتي "أم جواهر"

إلى جدي "أحمد" وروح جدي "محمد"

إلى سندي أخي "وائل" وبناته وزوجته

إلى أعمامي وأخوالي

إلى ستة أسرى انتزعوا حريتهم من "جليوع" ليثبتوا أن النضال والتضحيات له

تتوقف إلى بتحقيق الدولة الفلسطينية

الشكر والتقدير

الشكر لله الذي مدني بالقوة والتوفيق في كل مكان تواجدت به حتى وصلت الى هذا العمل.
الشكر والتقدير الخاص إلى القدوة والمعلم الدكتور المشرف حسنة أيوب، الذي لم يتأخر في تقديم النصيحة والإرشاد والجهد والمثابرة.

والشكر الموصول إلى جميع أساتذتي في برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية على ما قدموا خلال فترة دراستي.

وجزيل الشكر إلى زملائي في العمل وإلى الصديق معتصم الكيلاني الذي أتاح لي الوصول إلى هنا، وإلى جميع الأصدقاء في كل أماكن تواجدهم.

وأخيراً الشكر إلى عائلتي خاصة وإلى جميع من كان لي عوناً.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الأطروحة التي تحمل العنوان:

التحولات والمراجعات الفكرية لدى الإخوان المسلمين وتأثيرها على ممارسة الشراكة السياسية:

دراسة مقارنة لكل من تونس ومصر

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الأطروحة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الأطروحة كاملة أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's names:

اسم الطالب: رائي يوسف عسري سور

Signature:

التوقيع: رائي يوسف عسري

Date:

التاريخ: ٢٠٢١/١٠/٢١

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ي	الملخص
1	الفصل الأول: خطة الدراسة ومنهجيتها
2	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة
4	أسئلة الدراسة
4	أهمية الدراسة
5	أهداف الدراسة
5	الدراسات السابقة
13	الإطار المفاهيمي والنظري
13	الشراكة السياسية
14	أهمية الشراكة السياسية
15	المشاركة السياسية
16	الإسلام السياسي
18	الإطار النظري
19	النظرية الاجتماعية لـ تالكوت بارسونز
20	فرضية الدراسة
20	منهجية الدراسة
21	حدود الدراسة
22	الفصل الثاني: الإخوان المسلمون في مصر وتونس
23	مقدمة
24	الإخوان المسلمون في مصر.. النشأة والمراحل السياسية التي مرت بها
24	مؤسسها ومرشدها الأول

الصفحة	الموضوع
26	الإطار الفكري لحركة الإخوان المسلمين
27	الهيئات الرئيسية لحزب الإخوان المسلمين
31	المراحل التي مرت بها حركة الإخوان المسلمين
35	الإخوان المسلمون والعمل السياسي في مصر
36	التطور البرلماني لحركة الإخوان المسلمين في مصر
40	خاتمة
40	الإخوان المسلمون في تونس
41	حركة النهضة
41	تمهيد
43	البناء التنظيمي والهيكل لحزب النهضة
44	أهداف حزب النهضة
45	مراحل نشأة حركة النهضة
45	المرحلة الأولى: أواخر الستينات حتى عام 1981
46	المرحلة الثانية: من عام 1981 ولغاية عام 1987
49	المرحلة الثالثة: من عام 1987 وحتى عام 2010
50	المرحلة الرابعة: مرحلة الربيع العربي 2010 وحتى 2020
52	خاتمة
53	الفصل الثالث: التحولات والمراجعات للإخوان المسلمين
54	تمهيد
55	مراجعات الإخوان المسلمين في مصر
58	(حركة النهضة) في تونس
61	مراجعات وتحولات حركة النهضة
63	الإعلان عن مراجعات وتحولات لدى حركة النهضة
66	تخصص الحزب في العمل السياسي وتحرير القدرات المواطنة في مجال الإصلاح
67	المرجعية الإسلامية قوة توجيهية نحو أحسن العمل
68	الحزب الوطني: التجديد التنظيمي والتطوير الهيكلي
69	أولوياتنا في المرحلة القادمة

الصفحة	الموضوع
75	خاتمة
77	الفصل الرابع: الشراكة السياسية لدى الإخوان المسلمين في مصر وتونس قبل وبعد ثورات الربيع العربي
78	تمهيد
80	الشراكة السياسية للإخوان المسلمين في مصر
80	مقدمة
81	المرحلة الأولى: منذ ظهور الإخوان عام 1928 ميلادي وحتى ثورة 25 يناير 2011
81	موقف الإخوان المسلمين من الدولة
83	الإخوان المسلمون وموقفهم من التعددية والأحزاب
86	الإخوان المسلمون وموقفهم من الدستور
87	المرحلة الثانية: الإخوان المسلمون في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011
89	الإخوان المسلمون والمرحلة الانتقالية في مصر عقب ثورة 25 يناير
90	حزب الحرية والعدالة
92	تحالفات الإخوان والانتخابات
92	التحالف الديمقراطي من أجل مصر بقيادة حزب الإخوان المسلمين
94	فشل التحالف وانتهياره
94	الانتخابات وفوز حزب الحرية والعدالة فيها
96	تجربة الإخوان المسلمين في حكم مصر
96	قرارات الرئيس محمد مرسي
102	الشراكة السياسية للإخوان المسلمين في تونس
102	تمهيد
103	حركة النهضة وثورة 17 كانون الأول-ديسمبر 2010
104	حركة النهضة في الحكم
107	موقف حركة النهضة من الدولة
107	موقف حركة النهضة الدستور
108	موقف حركة النهضة من شكل النظام السياسي
109	موقف حركة النهضة من التعددية السياسية

الصفحة	الموضوع
114	النتائج
118	خاتمة
121	قائمة المصادر والمراجع
b	Abstract

التحولات والمراجعات الفكرية لدى الإخوان المسلمين وتأثيرها على ممارسة الشراكة السياسية: دراسة مقارنة لكل من تونس ومصر

إعداد

راني يوسف محمد بني عودة

إشراف

د. حسن أيوب

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة الإخوان المسلمين في دولتي مصر وتونس من تكوين الشراكة السياسية، منذ ظهور الإخوان المسلمين في مصر عام 1928 وحتى تاريخ ما قبل الربيع العربي الذي بدأ في تونس عام 2010، ومن بعد الربيع العربي ووصولهم إلى الحكم في كلتا الدولتين.

تمحور السؤال الرئيس لمشكلة الدراسة حول مدى علاقة المراجعات التي قام بها الإخوان المسلمين وخاصة في تونس على حدوث شراكة سياسية مع الأحزاب الأخرى، ولماذا اختلف اخوان تونس عن مصر في ذلك، وكذلك التعرف على أثر تلك المراجعات هل بالتفكير الايدلوجي للإخوان المسلمين، ام أن تلك المراجعات كانت فقط تحولات سلوكية لفترة زمنية مقتصرة بمشاركة سياسية.

تفترض الدراسة أن المراجعات السياسية والفكرية التي قامت بها جماعة الإخوان المسلمين في بعض الدول العربية قد فتحت الطريق أمام تبني الحركة لمنهج الشراكة السياسية والقبول به كأساس للعلاقة بالآخر. إلا أن هذا المتغير الأساسي لم يعمل بشكل فعال إلا في سياقات مكانية محددة تتمثل بطبيعة الدولة والنظام السياسي السائد من جهة، وبالتركيب النخبوي/الاجتماعي لقيادة الحركة في بلد معين. وهذا ما تبينه المعاينة التجريبية في كل من مصر وتونس.

اعتمدت الدراسة على منهجية المقارنة مع تجارب الإخوان المسلمين بالشراكة السياسية بين دولتي تونس ومصر والعوامل التي ساعدت على نجاحها والعوامل التي أفشلتها، بالإضافة

للمقارنة بين الظروف التي توفرت لمن حقق شراكة ومن لم يحقق، ومن خلال هذه المقارنات الوصول إلى إثبات أو نفي الفرضية القائمة عليها الدراسة.

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية. الأول تناول الإخوان المسلمين في مصر وتونس، من حيث النشأة والمراحل السياسية التي مرت بها وفي حال استطاعت الوصول إلى شراكة سياسية قبل الربيع العربي، وكيف كانت علاقة الإخوان المسلمين مع الأنظمة العربية خلال الفترات الزمنية المختلفة، والثاني التحولات والمراجعات للإخوان المسلمين، وهل قاموا بمراجعات فعلية وطبقت بالممارسة والفكر لتقودهم إلى شراكة سياسية، والثالث الشراكة السياسية لدى الإخوان المسلمين في مصر وتونس قبل وبعد ثورات الربيع العربي.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات بعد مقارنة الإخوان المسلمين في مصر مع الإخوان المسلمين في تونس ومن أبرزها:

التحولات والمراجعات الفكرية التي قامت بها حركة النهضة قادتة للاستمرار في المشهد السياسي التونسي، وساعدتها للوصول إلى الحكم والفوز بأعلى نتائج في الانتخابات التشريعية مرتين من أصل ثلاثة خلال فترة 2011-2019، بينما نأت حركة الإخوان المسلمين في مصر عن القيام بمراجعات فكرية داخلية عميقة بفكر الحركة وكشفها للعلن، واكتفت ببعض التحولات خلال ممارسة سياسية كنظرة الإخوان في مصر إلى المرأة والأقباط والتعددية الحزبية.

استطاعت حركة النهضة إحداث شراكة سياسية مع أحزاب ليبرالية و علمانية ويسارية وحافظت على نفسها من خلال هذه الشراكة السياسية أما حركة الإخوان المسلمين في مصر فلم تستطع أن تمارس الشراكة السياسية وتفردت في الحكم مما عجل من سقوطها.

تختلف قيادة حركة النهضة عن قيادة حركة الإخوان المسلمين في مصر فقيادة النهضة أكثر انفتاحاً وعلماً وثقافةً وتحرراً، ويعود ذلك إلى الفترة التي قضاها على سبيل المثال راشد الغنوشي في المهجر حيث أدى احتكاكه السياسي مع أحزاب أخرى إلى قدرته على إدارة الأزمة

في تونس بمرونة، بعكس قيادة الإخوان المسلمين في مصر التي تزمّت في قراراتها وتمسكت بالشرعية دون محاولة لتفهم وإجراء حوار مع الأحزاب المعارضة في مصر.

اتسمت حركة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة بقلّة الخبرة في إدارة الدولة، وكيفية التعامل مع الدولة العميقة والنظام السابق وظنّت أنه باتخاذ قرارات تغيير المراكز الحساسة في الدولة، يمكن القضاء على بقايا النظامين السابقين.

الفصل الأول
خطة الدراسة ومنهجيتها

الفصل الأول

خطة الدراسة ومنهجيتها

مقدمة الدراسة

انطلق الربيع العربي في دولة تونس، ليمتد إلى مصر ودول عربية أخرى، وكان لهذه الثورات الشعبية شرارة إحياء لأحزاب سياسية عاشت سنوات طويلة مستهدفة أحياناً من الأنظمة العربية، وأحياناً أخرى متحالفة مع بعض الأنظمة العربية، التي تعاقبت على دول عربية مثل تونس ومصر، ومن هذه الأحزاب والجماعات، جماعة الإخوان المسلمين التي تحتفظ بأهميّة كبرى لدى الباحثين منذ ظهورها عام 1928 ميلادي في مصر وحتى اليوم في محاولة لفهم جميع الظروف والمراحل التي مرت بها هذه الجماعة.

الحديث عن الديمقراطية في العالم العربي بدأ مع سقوط الأنظمة العربية في تونس ومصر، وبدأ الحديث عن الشراكة السياسية التي تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والتنموي بكل تفرعاتها، من أجل بناء الدولة، وهذه الإشكالية المتمثلة بالشراكة السياسية عانت منها الدول العربية منذ نشوئها في بداية القرن العشرين، بسبب النزاعات الداخلية بين النظام الحاكم والأحزاب السياسية الموجودة داخل حدود الدولة وأهمّها الحركات الإسلامية، وأبرزها حركة الإخوان المسلمين التي ظهرت ونمت وامتدت، لتصل إلى كافة الدول العربية لاحقاً.

مع ظهور جماعة الإخوان المسلمين في مصر، بدأ الصراع مبكراً بينها وبين النظام المصري ليتصاعد في مراحل عدة، ومع انتشار فكر الجماعة وظهوره في عدة دول عربية أخرى، مثل تونس والجزائر والأردن والسودان وغيرها، بدأت الأنظمة في تلك الدول تستشعر الخطر من نموهم وحالة الاستقطاب التي أوجدوها فاستخدمت بعض الأنظمة التقارب معهم والسماح لهم بالعمل تحت مظلة الدولة والحاكم، وبعضها الآخر قمعها ومنعها وحظرها من العمل.

بالرغم من ظهور صراع بين حكومات الدول العربية وحركة الإخوان المسلمين وبقاء العلاقة ما بين مد وجزر دون الوصول إلى الشراكة السياسية بينهما، إلا أن حركة الإخوان المسلمين

استطاعت أن تحدث اختراقاً داخل بعض الدول وأن تحدث شراكة سياسية - إلى حد ما - مع الحكومات والأحزاب الأخرى في تلك الدول، ومن هنا تأتي أهمية التعرف على واقع تطور علاقة جماعة الإخوان المسلمين مع النظم السياسية العربية، وتحليل تلك العلاقة ومعرفة استراتيجيتها في تعاملها مع تلك النظم في إطار تصور لها لطبيعة دورها في الحياة العامة، وكيف استطاعت أن تجري مراجعات ذاتية قادتها في بعض الدول إلى الشراكة السياسية، والبحث في أسباب إجراء تلك التحولات والمراجعات ومتى وكيف حدثت.

مشكلة الدراسة

يبدي الإخوان المسلمون في بعض الدول العربية منذ أواسط الثمانينات وبداية التسعينات من القرن المنصرم اهتماماً بمسألة النقد الذاتي، وبدأت تعيد النظر في طروحاتها بصورة تكاد تكون شاملة، سواء ما اتصل منها بالمفاهيم والأفكار، أو بالأساليب والاستراتيجيات، وكأنها تتطلع إلى صياغة رؤية جديدة في بنيتها الحركية ومشروعها الإسلامي السياسي تُخرجها من جمود الفكر الإسلامي التقليدي وأزمة الحركة الإسلامية التقليدية؛ ونتج عن المراجعات التي قامت بها بعض فروع الإخوان المسلمين في دول ما، إلى تحول في العمل الجماعي الإسلامي المحافظ والتشدد إلى الاعتدال، وفي العديد من القضايا التي كانت محل خلاف سابقاً؛ فثمة جملة من التغيرات تكاد الحركة الإسلامية "الإخوان المسلمون" تتوافق عليها، وتتجلى هذه التغيرات في اتجاهات التحول في فكرها المعاصر من الديمقراطية ومنهج التغيير من العنف إلى المشاركة السياسية وموقفها من النظام السياسي القائم في بلدانها وموقفها من قضايا حساسة مثل (المرأة، الأقليات، والتعددية السياسية)؛ وقد أدى هذا التحول في فكر الإخوان المسلمين في بعض الدول العربية للوصول إلى الشراكة السياسية.

لذلك يركز الباحث في مشكلة الدراسة على فهم الأسباب التي دفعت الإخوان المسلمين لإجراء مراجعات داخلية، الأمر الذي أدى إلى سلوك سياسي مختلف للإخوان المسلمين في ظل سياقات اجتماعية وثقافية مختلفة، بحيث استطاعت أن تحقق شراكة سياسية في بعض الدول العربية وفشلت في بعضها الآخر.

من هنا تسعى هذه الدراسة للتصدي للأسئلة التالية:

أسئلة الدراسة

- ما الذي يفسر التباين في سلوك حركة الإخوان المسلمين السياسي في مجال تقبل الشراكة السياسية من دولة لأخرى في العالم العربي؟
- هل شكلت المراجعات والتحوليات الفكرية لدى الإخوان المسلمين أساساً فكرياً لشراكة سياسية في بعض دول العالم العربي كتونس؟
- هل سعى الإخوان المسلمون لتكوين شراكة سياسية؟

أهمية الدراسة

بعد انطلاق الربيع العربي وسقوط أنظمة مصر، وتونس، وفوز الإخوان المسلمين بانتخابات مصر وتونس والأحداث التي رافقت ذلك وخاصة في مصر، بدأت أهمية دراسة تجربة المشاركة والشراكة (إن وجدت) السياسية لدى حركات الإسلام السياسي والإخوان المسلمين نموذجاً لتلك الحركات، وبالرغم من الأبحاث الكثيرة التي درست حالة الإخوان المسلمين، إلا أن دراسة مدى نجاحها وفشلها بعملية الشراكة السياسية بعد مراجعاتها الداخلية وتسليط الضوء على أكثر من نموذج من الإخوان المسلمين في دول مختلفة لها أهمية كبيرة، ومن هنا تأتي أهميتها الأكاديمية لتصبح مرجعاً يمكن البناء عليه مستقبلاً من خلال وضع تلك المشاركة والشراكة (إن وجدت) السياسية للإخوان تحت مجهر البحث. وتتمثل الأهمية الأخرى لهذه الدراسة، بمعرفة الظروف التي قادت حركة الإخوان المسلمين لإجراء مراجعات داخلية لها، وهل لهذه المراجعات علاقة بالشراكة السياسية فقط أم تتعداها لتصل لأيدولوجيا ممارسة وتقبل الآخر، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة من الناحية السياسية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- قراءة للنماذج في العالم العربي (تونس ومصر نموذجا) اللتين شاركت بهما حركة الإخوان المسلمين سياسياً، ومدى قدرتها على ممارسة لعبة السياسة بعد مراجعاتها والتحويلات التي قامت بها.
- قدرة حركة الإخوان المسلمين على ممارسة الشراكة السياسية في ظل توسع أنظمة الحكم في العالم العربي وظهور تيارات سياسية لديها تأثيرات على مراكز القوى في الدولة.
- دراسة المنهجيات والأسس التي اتبعتها حركة الإخوان المسلمين لتعزيز الشراكة السياسية.
- الوصول إلى الفرق بين سلوك الإخوان المسلمين في كل دولة قامت فيها بمراجعات لنظامها، وهل أثرت تلك المراجعات على شراكتها السياسية؟

الدراسات السابقة

يبحث غالب دالي وآخرون بـ " تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغير " (2019)¹ ويحلل التحويلات الجارية في حركات الإسلام السياسي في أعقاب الربيع العربي في سبعة من البلدان التي شهدت هذه الظاهرة بأشكال مختلفة: التعبئة الجماهيرية الضخمة التي أدت إلى تغيير القيادة (تونس ومصر)، أو مظاهرات محدودة بأجندات إصلاحية (المغرب والأردن والكويت)، أو حرب أهلية دموية (سوريا واليمن) لفهم كيفية تصرفات حركات الإسلام السياسي وردود أفعالها استجابةً للتحديات والفرص المختلفة التي خلقتها في سياقات مختلفة.

ويستنتج الكاتب أن طبيعة التحويلات التي مرت بها حركات الإسلام السياسي في البلدان المذكورة أعلاه لم تحتو على جديد فيما يتعلق بديناميكيات هذه التحويلات في مرحلة ما بعد الربيع العربي، وأنها بقيت تقليدية إلى حد كبير، حيث أن الاحتواء السياسي أسفر فقط عن

¹ دالي، غالب وآخرون: تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغير. دار الشرق، القاهرة، 2019.

اعتدال أيديولوجي في سلوك الإسلام السياسي مثل حركة النهضة في تونس، والعدالة والتنمية في المغرب، بينما شهدت انشقاقات داخلها مثل الأردن ومصر.

الدراسة السابقة تشخص واقع حركات الإسلام السياسي بعد حصولها على فرصة الوصول إلى الحكم وبتعليق سريع هنا يبين الكاتب أن الحركات لم تستغل الربيع العربي كما يجب، ولم تُحدث تحولات جوهرية في أيديولوجيتها، وفي المشاركة السياسية؛ بل ذهبت إلى الخلافات الداخلية التي تسببت بانشقاقات داخلها كما حدث لدى الإخوان المسلمين في الأردن. أما في مصر، فقد وصل الإخوان لأعلى منصب سياسي متمثل بالرئاسة وسيطرة كاملة على البرلمان، وبالرغم من حدوث "انقلاب"، لكن كانت هناك ممارسات يتحملها إخوان مصر عجلت في نهايتهم بالحكم، ومن هذه الممارسات محاولة السيطرة على مؤسسات الدولة وإقصاء الآخرين ممن شاركوهم في إسقاط النظام والوصول إلى الحكم.

يتناول بلال التليدي في كتابه "مراجعات الإسلاميين: دراسة في تحولات النسق السياسي والمعرفي" (2013)¹ حالة الإخوان المسلمين في عدد من الدول هي تونس والسودان والمغرب، والمراجعات التي قامت بها الحركة في كل دولة ومدى تأثيرها بالمشاركة السياسية والتغيير الفكري لدى الإخوان، ففي تونس يقول التليدي إن مراجعات مؤسس إخوان تونس راشد الغنوشي بقيت وفيه لبعض الصياغات النظرية التي وضعها رموز الإخوان مع محاولة تكييفها بما يستجيب للحالة الفكرية لدى إخوان تونس، ومن ذلك تبنى الغنوشي مفهوم جهاد التحرير العام للبشرية وفي ذلك يقول: "وعلى اعتبار أن الدولة الإسلامية تقوم على رسالة أممية، كان عليها أن تعمل على نشر الإسلام عن طريق البلاغ المبين، فإذا قامت في طريق الدعاة قوة طاغوتية تستبد بشعوبها وتحول بينهما وبين ممارسة حرياتهما ومنها حرية المعتقد، كان على دولة الإسلام أن تزح تلك الكيانات المستبدة، ولو باستعمال القوة، لا لغرض فرض الإسلام على تلك الشعوب، وإنما لتمكينها من فرصة التعرف على الإسلام، فتقبله عن بينة أو ترفضه عن بينة وبدون إكراه".

¹ التليدي، بلال: مراجعات الإسلاميين: دراسة في تحولات النسق السياسي والمعرفي. ط1، مركز نماء للبحوث المتوسط، بيروت، 2013.

ويقول الكاتب هنا إن هذا الرصيد الذي راكمته الحركة الإسلامية التونسية من تأثرها بالأدبيات الإخوانية والقطبية والمودودية، لم يمنعها من بناء نموذجها الخاص وخياراتها المستقلة وإحداث تحولات بعيدة في منهج الحركة الإسلامية وخطها الحركي، كما أنه لم يمنعها من التعرض لتجارب الحركة الإسلامية وتقييم كسبها ونقدها في العمل الحركي والسياسي.

بهذا القول بين الكاتب عن تجربة الإخوان المسلمين في تونس إنها كانت متزمتة في بداية انطلاقها وإنها اتبعت النهج العام للحركة، ولكن مؤسسها الغنوشي أجرى مراجعات كثيرة وتغييرات فكرية على طبيعة الفكر لدى أفراد حزبه، ودعاهم إلى تجنب استخدام العنف واتباع الدعوة لإصلاح المجتمع، والمشاركة السياسية في مؤسسات الدولة لتعلم كيف يدار الحكم. وهذا النموذج الذي اتبعه الغنوشي مماثل لنموذج الإخوان المسلمين في تركيا، مما يدل على نجاح المراجعات التي اتبعها الغنوشي لتطوير حركته للوصول إلى الشراكة والمشاركة السياسية بسلاسة.

وفي ذات الكتاب "مراجعات الإسلاميين"، يذهب الكاتب التليدي إلى الإخوان المسلمين في السودان كنموذج البراغماتية السياسية، واعتبره أنجح النماذج في الدول العربية من حيث المشاركة السياسية التي اتبعها زعيم إخوان السودان حسن الترابي ومراجعاته للمفاهيم الإخوانية والقطبية المرتبطة بتوصيف المجتمع المسلم واعتبارها له جاهليا، والتأسيس لمنطق الانعزالية والتكفيرية التي انطلقت بعد سيد قطب، فحركة الإخوان في السودان لم تقبل بذلك ولم تتبع نهج النخبة الانقلابية المتغنية بصدق جهادها وإيمانها وجهادها عن جماهير الشعب، ولذلك اتبع إخوان السودان رفض العنف والعمل على شراكة سياسية بما فيها المصالحة والتعاون مع السلطان والخيار الديمقراطي أو العمل المسلح بجانبه وليس ضده، وبالرغم من الانتقادات التي لاقتها الجماعة بمساندتها لنظام ديكتاتوري إلا أنها حصلت على مكاسب حسب الترابي، منها استمرار نمو الإخوان، واغتنام الحرية والمشاركة السياسية التي أوصلتهم في النهاية إلى سدة الحكم بعد وصولهم إلى قوة كافية وخبرة مكتسبة أثناء مشاركة النظام الحاكم.

استطاعت حركة الإخوان المسلمين التغلغل في الدولة بفعل مساندها للنظام بكل الظروف (السلم والحرب)، وقد حصدت ثمار ذلك باستلامها النظام بشكل كامل ولكنها لم تطبق الديمقراطية التي تنادي بها ولم تصلح حال السودان اقتصاديا أو سياسيا، ولم تنه الاقتتال الداخلي بل في عهدها، قُسم السودان إلى دولتين وبقت متمسكة بالحكم حتى انتفض الشعب ضد رئيس السودان المنتمي للإخوان، عمر البشير، وأسقط نظامه.

الكاتب محمد بطاينة في كتاب "الجماعة الحائرة"..¹ قراءة تحليلية في التاريخ السياسي للإخوان المسلمين في الأردن" (2016)¹ يلقي نظرة على تاريخ نشأة الإخوان عام 1945 برعاية ملكية من الملك المؤسس عبدالله الأول بن الحسين، وظلت علاقة الجماعة بالنظام السياسي الأردني يغلبُ عليها الولاء والتعاون، لكنها أيضا علاقات تغيرت في محتواها وطبيعتها كما تغيرت الجماعة نفسها، فقد قادت الجماعة منذ عام 1972 وحتى عام 1990 مجموعة من الاتجاه القطبي والاحتجاجي، وإن بقيت العلاقة مع النظام السياسي يغلب عليها الهدوء والتعاون، لكنه هذه المرة تعاونٌ اضطراري، ولم يعد انسجاما في الرؤية والأهداف. وفي استئناف الديمقراطية عام 1989، التي جاءت بعد احتجاجات شعبية واسعة، وفي سياق تغيرات عالمية واسعة وعميقة، تغيرت الجماعة، إذ تحولت إلى حركة سياسية بمحتوى ديني احتجاجي أقرب إلى التكفير، وبتشكيلة اجتماعية دعوية تأثيرية.

ويضيف الكاتب أن الجماعة شهدت حالة من الانقسام التي تحولت إلى عداء سياسي واجتماعي، حيث إن الانتخابات النيابية عام 1993 شهدت انقساما وتحريضا بين مرشحي الجماعة الواحدة، وجاء الربيع العربي عام 2011 ليعصف بالجماعة وما تبقى منها.

كانت الجماعة تبدو عشية الانتخابات التنظيمية عام 2012 أربع جماعات، فقد تطورت التيارات والاتجاهات على نحو لم يعد يحتمل فرصة للتعاون أو العمل المشترك، في ظل جماعة واحدة. إذ أن أزمة الإخوان المسلمين هي أزمة الهوية السياسية للدولة الأردنية والمجتمع الأردني،

¹ بطاينة، محمد: الجماعة الحائرة "قراءة تحليلية في التاريخ السياسي للإخوان المسلمين في الأردن". علم الكتب المدني، الأردن، 2016.

فهناك رفض للهوية السياسية للدولة، مصحوب برغبة بالتمتع بحقوق الجنسية واستكمال حقوق المواطنة دون تقديم الواجبات، وهكذا تحوّلت الجماعة أو ما بقي منها إلى مظلة سياسية واجتماعية لرافضي الاندماج في المشروع السياسي الوطني، والراغبين في هذا الرفض، والمستفيدين منه.

بالرغم من العلاقة التاريخية التي جمعت الإخوان المسلمين في الأردن والنظام الملكي وعدم تعرضهم إلى الضغوطات والقمع والسماح لهم بالمشاركة السياسية الديمقراطية، إلا أن الجماعة اتجهت إلى زعزعة هذه العلاقة وإن لم تصل إلى مرحلة الصدام، فهي لم يسجل عليها الخروج ضد الملك، وإنما ضد الحكومات، كما أن الخلافات الداخلية داخل الجماعة والتي انتهت بتقسيمها أضعفتها، والتحولت التي أجرتها بإتباع التنظيم الأم لجماعة الإخوان المسلمين جعلتها غير قادرة على الاستمرار بالمشاركة السياسية.

يرى كمال الخطيب في كتابه " تحولات الحركة الإسلامية والإستراتيجية الأمريكية" (2006)¹ أنه لا يجوز التغافل عن مبادرة الإخوان المسلمين في مصر للإصلاح السياسي والتي أطلقتها الجماعة عام 2004، باعتبارها أحد المعالم المهمة في التطور الفكري للجماعة والتي ركزت فيها على الإصلاح السياسي كمدخل ضروري للاقتراب من تحول تعددي حقيقي في مصر، ورغم أن المبادرة صيغت بخطاب إخواني تقليدي، لكنها لم تتحدث عن الدولة الإسلامية أو تطبيق الشريعة الإسلامية، بل ظلت وفيّة لتقاليد الراسخة باعتبارها قوة إصلاحية وليست جذرية. ويضيف الخطيب أن حركة الإخوان المسلمين في مصر استبقت التحولات في النظام السياسي المصري بتحولت فكرية وحركية مهمة جعلتها من منظور العلوم الاجتماعية "حركات اجتماعية لها مشروع سياسي مدني ذو مرجعية دينية".

مراجعات الإخوان المسلمين في مصر عام 2004 أعادتهم إلى الواجهة من جديد كحزب يبحث عن الشراكة، ولكن الأجواء السياسية في مصر التي أتت بعد هذا التاريخ فرضت تحدياً على الإخوان المسلمين، حيث لم يعد مقبولاً أن تقتصر الجماعة على مجرد إصدار مبادرات

¹ الخطيب، كمال: تحولات الحركة الإسلامية والإستراتيجية الأمريكية. ط1، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2006.

الإصلاح، بل عليها أن تقوم بمنازلة النظام سياسياً من خلال النزول إلى الشارع، وخاصة مع المظاهرات التي قامت بها حركة كفاية في تلك الفترة. فقد أُجبر الإخوان المسلمون على المشاركة فيها حفاظاً على قاعدتهم الجماهيرية وللمطالبة بالتغيير، وقد دفعوا ثمن ذلك من قبل النظام بالاعتقال وأبرزهم العضو عصام العريان الذي تحفظ عليه النظام. أيضاً فقد اختلف الخطاب الإعلامي والسياسي للإخوان عقب مبادرة 2004، ففي الانتخابات الرئاسية عام 2005 لم تهاجم الحركة الرئيس السابق حسني مبارك ولم تؤيده بل أعلنت أنها لن تنتخب فاسداً وقبلت بالمشاركة بالانتخابات وأعطت الإذن لأعضائها بحرية اختيار من يرونه مناسباً وغير مستبد أو فاسد.

تناول أمجد بشكار (2017) الشراكة السياسية لدى حركات الإسلام السياسي: دراسة حالة حركة حماس¹، واستنتج أن الحركات الإسلامية وبالرغم من كونها جزءاً من نسيج المجتمع في الدولة العربية، إلا أنه تم تغييبها عن هذا النسيج بفعل ممارسات حكومات تلك الدول، وأن حركات الإسلام السياسي ذهبت إلى فكرة تشكيل المجتمع العميق نتيجة شعورها بالاعتراض داخل الدولة.

ويتطرق بشكار في دراسته لتجارب الإسلاميين في الحكم بعد أحداث الربيع العربي، سواء بإفشل التجربة في مصر أو نجاحها في أقطار أخرى مثل تونس. وقال إن هذه التجارب دفعت حركات الإسلام السياسي إلى مناقشات ومراجعات، ونتج عن ذلك ما يطلق عليه الإسلام المدني، الذي يعرف نفسه بالابتعاد عن اعتبار دستور الدولة الإسلام والأمنية، بل التركيز على الخصوصية الوطنية.

ويضيف بشكار أن حركة حماس مهدت للدخول في شراكة سياسية عقب إصدارها وثيقة المبادئ والسياسات العامة عام 2017، من خلال تقديمها إجابات لأسئلة (الدولة الفلسطينية، منظمة التحرير، المقاومة، البعد الوطني للحركة، والديمقراطية والمرأة)، وأن الحركة استفادت من

¹ بشكار، امجد: الشراكة السياسية لدى حركات الإسلام السياسي: دراسة حالة حركة حماس. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2017.

تجارب الآخرين ومن تجربتها الذاتية، لذلك حاولت كثيرا إنتاج شراكة سياسية بذهابها إلى المربع البراغماتي.

تناول الباحث بشكار في دراسته بأن فشل الشراكة السياسية لبعض الحركات الإسلامية جاء بسبب تغييبها ولذاك ذهبت للاغتراب، لكنه لم يتطرق إلى ممارسات تلك الأحزاب التي انتهجتها والمتمثلة بالعنف والاصطدام العسكري في كثير من الأحيان كما حدث في مصر والجزائر، فالأحزاب اليسارية الاشتراكية في مصر تعرضت للقتل والاعتقال والقمع، ولكنها لم تتخذ مواجهة ذلك من خلال العنف والعسكرة كما فعلت جماعة الإخوان المسلمين، ولذلك فإن فشل الشراكة السياسية في مصر مثلاً لم يكن بسبب ممارسات الدولة فقط، ولكن بسبب ممارسات الإخوان المسلمين أيضاً.

أما فيما يتعلق بحركة حماس، فإن الباحث بشكار اعتبر أن الحركة حاولت وقدمت ما عليها لتصل إلى الشراكة، ولكنها فشلت بذلك بسبب الأطراف الأخرى، ويستند إلى إعلان وثيقة المبادئ والسياسات للحركة التي أتت بعد 11 عاماً من دخول حماس في السياسة والحكم بعد فوزها بانتخابات المجلس التشريعي عام 2006، ولعل ما يحسب لحركة حماس هو تعلمها من تجربتها والتي كان عليها أن تحدث مراجعاتها قبل الدخول بالسياسة والحكم، ولكن أيضاً حركة حماس وممارساتها على الأرض تدل أنها غير مستعدة للشراكة فما زالت تجرم الطرف الآخر من الانقسام ألا وهو حركة فتح وتحاكم كل من "يتخابر مع رام الله" كما تطلق عليهم محاكم الحركة، بالإضافة لمنعها انتخابات البلديات في قطاع غزة عام 2014 بإسقاط قوائم حركة فتح من خلال محاكمها أيضاً، وتمنع إجراء انتخابات في الجامعات وتعين رؤساء للبلديات تعييناً وليس انتخاباً.

إذاً، فالشراكة السياسية لدى حركة حماس ليست مقتصرة فقط على مراجعاتها، بل أيضاً على ممارساتها التي ما زالت تحكم بقبضة من حديد لقطاع غزة، وتقمع الحريات وتمنع الديمقراطية كما فعلت ومارست ضد حراك "بدنا نعيش" الذي خرج للمطالبة بحياة كريمة، بالإضافة لممارساتها ضد حكومة الوفاق عقب اتفاق الشاطئ عام 2017، ومنعهم للوزراء من دخول الوزارات وممارسة أعمالهم وعدم تنفيذ تعليماتهم.

في دراسة رائد دبعي (2012) "أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة؛ الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً"¹ بين الكاتب أساليب التغيير السياسي لدى جماعة الإخوان المسلمين في مصر منذ نشأتها عام 1928 ومشاركتها بأول انتخابات نيابية عام 1942 وحتى عام 2005، ويستنتج دبعي أن الإخوان المسلمين في مصر استخدموا أساليب تغييرية مختلفة واستطاعوا أن يتصدروا الحياة السياسية في مصر ما بعد إسقاط نظام الرئيس السابق حسني مبارك. أيضا تطرق دبعي لتحولات الإخوان ونظرتهم للمرأة وللأقباط في مصر وكيف ساعدت الأموال في التغيير السياسي لدى الحركة الإسلامية.

ما قاله دبعي في رسالته أنّ وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم جاء بناءً على تغييرات قامت بها الجماعة عبر تاريخها قد يكون غير صحيح بشكل كامل، وذلك كون أن جماعة الإخوان عقب سقوط الحزب الحاكم في مصر كانت الحزب الأكبر، بالإضافة لكونها أكثر تنظيمًا من باقي الأحزاب، ولديها مشاركات سياسية سابقة. ولعل شعور المواطن المصري بخوض تجربة جديدة إسلامية دفعته لانتخابهم، ولكن الأحداث التي تلت فوز مرشح الإخوان بالرئاسة، وعقب تسلمهم الحكم وخروج الشارع من جديد يؤكد أن مراجعاتهم ومشاركتهم السياسية لم تكن ناجحة ومؤثرة لاستمرارهم بالحكم، وأيضاً إعادة استخدامهم للعنف أثناء المظاهرات التي خرجت ضد محمد مرسي، وعقب إسقاط نظام مرسي، يؤكد أن الفكر المستند على العنف ما زال ضمن أيديولوجيات الحزب، وهنا لا نضع المسؤولية الكاملة في استخدام العنف على الإخوان فقط، ولكن كونهم حزبا وليس أداة بيد الدولة، تشير إلى أيديولوجية العنف التي مازالت ضمن منهجياتهم بالرغم من المراجعات التي أعلنوا عنها خلال مراحل مختلفة سيتم التطرق لها.

الدراسات السابقة تناولت التحولات التي طرأت على حركات الإسلام السياسي، ومنها جماعة الإخوان المسلمين، ومراجعاتهم التي قاموا بها خلال فترات زمنية، بالإضافة للمشاركة والشراكة السياسية لتلك الحركات مع الأنظمة السياسية في البلدان العربية، ومن خلال الدراسات السابقة سيتم البناء عليها في هذه الدراسة التي يعدها الباحث لتتناول التحولات والمراجعات للإخوان

¹ دبعي، رائد: أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة؛ الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً: رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012.

المسلمين ومدى قدرتها على تحقيق الشراكة السياسية في العالم العربي في حال كانت حقيقة وجذرية والمقارنة مع نماذج أجرت تحولات ومراجعات واستطاعت تحقيق شراكة ونماذج فشلت بالرغم من مراجعاتها لتفسيرها ومعرفة الظروف التي إذا تحققت لدى جميع الأطراف يمكن إحداث شراكة سياسية.

الإطار المفاهيمي والنظري

لفهم مفاتيح ومرتكزات الدراسة يقدم الباحث الإطار المفاهيمي الذي ستقوم عليه، بدءاً من فهم مصطلح الإسلام السياسي والذي سيقود إلى النموذج الذي سنبحث به ألا وهو الإخوان المسلمون، ومن ثم معرفة ماذا يعنى بالشراكة السياسية والتشارك السياسي، ومدى قدرة الإخوان المسلمين على الشراكة السياسية في ظل التحولات والمراجعات التي أجرتها مع مراحل تطورها كحركة إسلام سياسي شاركت بالحكم في الكثير من الدول العربية.

الشراكة السياسية

تعرف الشراكة بأنها اتفاق بين عدد من الأطراف لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة بواسطة إنجاز عدد من الأعمال المشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الخاصة لكل شريك، وللشراكة أنواع (الأسرية، والمجتمعية والاقتصادية، والسياسية...إلخ).

والمهم بالنسبة لهذه الدراسة هو الشراكة السياسية، وهو مصطلح جديد في عصر العولمة والأنظمة الرأسمالية، والشراكة السياسية هي إحدى تجليات الأنظمة السياسية المعاصرة، ما يوسع مفهوم أثر الديمقراطية، بشرط القبول بالتعددية وتبادل السلطة عبر صناديق الاقتراع، مضافاً إليها احترام القانون وحرية التعبير وحرية الاعتقاد.¹

والشراكة السياسية تعني إشراك جميع مكونات الشعب السياسية في صنع القرار بنية الوصول إلى المصلحة العامة وإلى الهدف المشترك دون استثناء أي طرف، إن مفهوم الشراكة السياسية

¹ الشريف، طلال: الشراكة أم المشاركة السياسية؟ هناك فرق، الغد الأردنية، 2019، موقع إلكتروني رابط:

<https://bit.ly/2XOuMzo>

بهذا المعنى، أي القائم على المصلحة والفائدة التي تعود لقاعدة التأييد لكل من الحكومة والحزب والحركة، هي المحرك الأساسي ربما ليس الوحيد لسلوك القوى السياسية سواء الداخلة في الشراكة أو التي خارجها.¹ إذًا، فالشراكة السياسية اتفاق بين الأطراف المتواجدة داخل نطاق الدولة للوصول إلى هدف مشترك لكل طرف، بغض النظر عن الاختلاف الأيديولوجي والسياسي للأطراف، وبهذا تستطيع التعايش بشكل سلمي وتحمل المسؤوليات الإيجابية والسلبية بين الفرقاء.

وينتمي مفهوم الشراكة السياسية إلى نسق المفاهيم السياسية المتصلة ببناء الدولة، ويتخذ المنظور التحليلي لواقع الدولة في الاجتماع السياسي العربي الحديث وجهتين أساسيتين، إحداهما تفسر تراجع الشراكة السياسية كمفهوم سياسي مرجعي، وغيابها الكبير عن تقاليد الممارسة السياسية بالعامل الثقافي النابع من بنية المجتمع والمؤثر في تشكيل تراثه السياسي، أما الثانية، فتؤكد على العوامل الموضوعية التي حددت مسار تجربته السياسية الحديثة، من حيث ظروف تشكل "دولته" وبنيتها وسياقها.²

أهمية الشراكة السياسية

بعد حصول الدول العربية على استقلالها وظهور أنظمة حاكمة داخل كل دولة والصراعات التي خاضتها بمحاربة الأحزاب السياسية اليسارية والإسلامية وغيرها بهدف البقاء والسيطرة على الحكم، غابت الشراكة السياسية داخل معظم الدول العربية ولم يحدث تغيير في رؤساء الكثير منها إلا من خلال الانقلاب كما حدث في العراق وليبيا وسوريا وغيرها. وبقيت الديمقراطية غائبة عن المشهد لسنوات طويلة، وتقتصر على انتخابات تعيد انتخاب نفس الرؤساء وبنسب فوز عالية، حتى أتى الربيع العربي عام 2011 وأسقط أنظمة وبدأ الحديث مجدداً عن الشراكة السياسية للوصول إلى عملية تحول ديمقراطي تُفضي إلى احترام نتائج الانتخابات النزيهة، وهذا

¹ جويد، أحمد: الشراكة السياسية، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث، 2007/9/25، موقع إلكتروني، رابط <http://www.alnoor.se/article.asp?id=11152>

² بو دينار، سمير: انعكاسات الشراكة السياسية على الاستقرار والتنمية، ورقة عمل في ندوة الشراكة السياسية في الوطن العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2015، موقع إلكتروني <https://bit.ly/35Dnmla>

ما حصل مع بعض الدول بداية الثورات مثل مصر وتونس التي نجحت فيها الأخيرة على عكس مصر التي عادت إلى الانقلاب للسيطرة على الحكم.

وفي ظل ما نتج عن ثورات الربيع العربي والمطالبة بالشراكة السياسية يجب تسليط الضوء على أهميتها لأنها تعد الأساس في توحيد الجهود وتقوية الدولة والمجتمع في العالم العربي، وما يحدد ذلك هو المرونة في تداول السلطة بطريقة ديمقراطية وبشكل يضمن التعددية ويحافظ عليها، ويضمن المشاركة دون قيود أو تدخل من أجهزة أمن النظام للوصول إلى نتائج حرة ونزيهة تشمل كل الأحزاب والأطراف السياسية للوصول إلى المناصب المختلفة في الدولة. وهذا يعزز الشعور العام لدى جميع الأحزاب أنها شريك لا يمكن تجاهله، وينعكس ذلك على استقرار الدولة في الوضع السياسي والأمني والاقتصادي ويصبح الجميع بفضل الشراكة السياسية طرفاً إيجابياً في العمل السياسي وليس طرفاً سلبياً.¹

وهذا ما لم يتحقق في العالم العربي بشكل فعال، فالمشاركة السياسية في عدد من الدول العربية كان خيار الأنظمة التي لم تعترف بالشراكة، وهذه المشاركة اتسمت بالشكلية وعدم التأثير بالواقع السياسي الذي لا يتحقق إلا من خلال الشراكة. ولفهم أكثر نذهب لمفهوم المشاركة السياسية.

المشاركة السياسية

هناك العديد من التعريفات التي تناولت المشاركة السياسية، ولكن بداية نعرف المشاركة بأنها العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف.²

¹ بوشكار أمجد: الشراكة السياسية لدى حركات الإسلام السياسي: دراسة حالة حركة حماس، مرجع سابق، ص: 23
² يوسف، أيمن وآخرون: قاموس المصطلحات المدنية والسياسية، ط1، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، 2014، ص118.

أما المشاركة السياسية فهي الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثلهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، ولذلك فإن المشاركة السياسية ليست مجرد تصويت في فترة انتخابات معينة، بل توجهها عاملاً واهتماماً واضحاً من قبل المواطنين بقضية القرار السياسي ونتائجه، وذلك من خلال المشاركة.¹

يعد مفهوم المشاركة السياسية أحد أهم المفاهيم التي وجدت اهتمام العديد من المفكرين في مجالات العلوم الاجتماعية كافة حيث لا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون التعرض للمشاركة السياسية لأفراد المجتمع، فهي ضرورية لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي. وقد اعتبر أفلاطون المشاركة السياسية إحدى مظاهر وأشكال الديمقراطية، وعرفها على أنها الدولة المختلطة التي تقوم على عملية التوازن بين طبقات المجتمع المختلفة بالأخذ بمبدأ الحرية. بينما أشار أرسطو إلى ارتباط المشاركة بعملية الحكم والدولة حيث قال: "لما كانت لكل الدولة، نوع من المشاركة وكانت كل مشاركة تهدف إلى الوصول للخير والنفعة العام، وبالتالي فإن الخير هو هدف جميع المشاركات، ولهذا فإن الخير الأسمى هو الذي يُبنى على أساس ضم كل ما عداها من المشاركات المجتمعية" وقد حُلَّ أن المقصود هنا بالخير الأسمى هي المشاركة السياسية. أما جان جاك روسو فقد اعتبر أن المشاركة السياسية هي القدرة على مزاوله السيادة أو ممارستها، وهذه المقاربة تقصي من المشاركة السياسية أولئك الأفراد الذين لا يملكون القدرة على مزاوله السيادة".² إذاً، يمكن القول بناءً على ما سبق أن المشاركة السياسية أساس الديمقراطية في أي مجتمع ويجب أن تكون مشاركة بكامل الحرية والاختيار للأفراد والجماعات في ظل التنافس القائم داخل الدولة الواحدة من الأحزاب والجماعات التي تتنافس على إدارتها.

الإسلام السياسي

تعددت تعريفات الإسلام السياسي منذ ظهور هذا المصطلح، وبالرغم من صعوبة تحديد تاريخ ظهوره بدقة، فقد أشار عطية الويشي في كتابه حوار الحضارات، أن أول من استخدم مصطلح

¹ يوسف، أيمن وآخرون: قاموس المصطلحات المدنية والسياسية، مرجع سابق، ص 118.

² عثمان، عادل: تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، 2016، موقع الكتروني، رابط:

<https://democraticac.de/?p=36026>

الإسلام السياسي الزعيم الألماني أدولف هتلر، أثناء لقائه بالحاج أمين الحسيني، حيث قال له: "إنني لا أخشى من اليهود، ولا من الشيوعية، ولكنني أخشى من الإسلام السياسي".¹

وقد ازداد استخدام هذا المصطلح منذ العقود الخمسة الماضية مع تنامي وصعود الحركات الإسلامية كالأخوان المسلمين ودخولها بالسياسة من خلال مشاركتها بالانتخابات. ولكن هناك جدل حول تعريف مصطلح الإسلام السياسي. فقد عرفه أيمن السيبي في كتابه "أمريكا وحركات الإسلام السياسي" بأنها حركات اجتماعية ذات صبغة إسلامية تتفق مع الحركات الإسلامية الأخرى في أسسها النظرية والفكرية، لكنها ذات منحى سياسي واضح ومركز يطغى على الجوانب الأخرى، فهي تشترك معها في ملامحها العامة وتزيد على ذلك بالعمل السياسي والحركية.²

ويشير أنطوان سيف إلى أن الإسلام السياسي وصف يطلق على المجموعات الدينية النشطة، مع مراعاة أن تكون تلك الجماعات قد قامت في الأصل من أجل أهداف سياسية، أو تبنت لاحقاً أهدافاً سياسية، بالإضافة أن تعرف نفسها كفاعل سياسي أهلي.³ وقد عرف بشير نافع الإسلام السياسي بأنه المسعى الذي يقوم به الإسلاميون بطرق سلمية من أجل الوصول إلى السلطة في بلدانهم.⁴ ويعرفه رضوان السيد الإسلام السياسي بأنها الحركات التي تصرح بالسعي بشتى الوسائل لإقامة الدولة الإسلامية وتحظى بدعم جماهيري بهدف الوصول إلى النظام الإسلامي المنشود.⁵

¹ نكاوي، فاتح: معجم مصطلحات الفكر الإسلامي المعاصر دلالاتها وتطورها، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012، ص188.

² السيبي، أيمن: أمريكا وحركات الإسلام السياسي. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص21.

³ سيف، أنطوان وآخرون: مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 115

⁴ نافع، بشير: الإسلام السياسي.. خيارات وسياسات، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، موقع الكتروني <http://studies.aljazeera.net/ar/events/2010/2011722104318671646.html>

⁵ السيد، رضوان: الإسلام السياسي والأنظمة العربية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، لبنان، العدد 41، 1995، ص2.

شخصيات ومفكرون إسلاميون رفضوا مصطلح الإسلام السياسي واعتبروه هدفا غريبا من أجل تقسيم الإسلام. رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، قال إنه لا يحبذ مصطلح الإسلام السياسي لأنه يوحي وكأننا نتحدث عن إسلام مؤلف من عناصر تم تجميعها معا بصورة مفتعلة، لكن الحقيقة أن المكون السياسي في الإسلام يعد مكونا أساسيا في بنية هذا الدين، وأضاف الغنوشي بأنه يوافق على هذا المصطلح إذا كان المقصود به الحديث عن الجانب السياسي من الإسلام، وليس بمعنى إدخال تسييس مصطنع على الإسلام.¹

ويقول يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين: "ومن التعبيرات التي يُشنع بها العلمانيون والحدائثيون تعبير الإسلام السياسي، وهذه التسمية مردودة وخاطئة وذلك لأنها تطبق لخطأ وضعها خصوم الإسلام، تقوم على تجزئة الإسلام وتفتيته بحسب تقسيمات مختلفة، وهي عبارة دخيلة على مجتمعنا الإسلامي بلا ريب، ويعنون به الإسلام الذي يُعنى بشئون الأمة الإسلامية وعلاقاتها في الداخل والخارج، والعمل على تحريرها من كل سلطان أجنبي يتحكم في رقابها، ويؤجّه أمورها المادية والأدبية كما يريد، ثم العمل كذلك على تحريرها من رواسب الاستعمار الغربي الثقافية والاجتماعية والتشريعية؛ لتعود من جديد إلى تحكيم شرع الله تعالى في مختلف جوانب حياتها".²

الإطار النظري

إن دخول الإسلاميين في العملية السياسية واندماجهم فيها، هو الذي يدفعهم بشكل متدرج إلى إجراء تحولات عميقة في الرهانات والخطابات ونظريات العمل، وإن هذه القواعد هي التي تضطر الإسلاميين إلى تكيف معتقداتهم وصياغتها في شكل سياسات عمومية ومحاولة التدافع السياسي لتحريرها وفق الآليات الديمقراطية.

كما أن شكل النظام السياسي وطبيعته محدد في تفسير مراجعات الإسلاميين وتحولاتهم السياسية الفكرية. وبناء على ذلك تعتبر حركة الإخوان المسلمين في الأردن حركة معتدلة، بينما في

¹ السيد، رضوان: الإسلام السياسي والأنظمة العربية، مرجع سابق، ص 3

² القرضاوي، يوسف: تهمة الإسلام السياسي، موقع سماحة الشيخ يوسف القرضاوي، 2018/6/9، موقع الكتروني، رابط:

<https://www.al-qaradawi.net/node/2099>

مصر حركة متطرفة عصية على المراجعات، ولكن تم نقد هذه الأقوال باعتبار أن انغلاق نظام سياسي ما وانسداده لا ينتج عنه بالضرورة تطرف الحركات الإسلامية أو استحالة انخراطها في المراجعات، فالحالة التونسية تنسف ذلك، فقد انخرطت حركة النهضة في تحولات سياسية عميقة كما ذكرنا سابقا وكما سنوضحها لاحقا في نظام مغلق.¹

النظرية الاجتماعية لـ تالكوت بارسونز²

يرى بارسونز أن الفعل الاجتماعي ما هو إلا نسق معقد يمكن تقسيمه إلى أجزاء مختلفة ليتمكن تحليلها ودراستها في علاقتها المتبادلة ويحتوي كل نسق من السلوك على (الفاعل، والموقف، وموجهات الفاعل نحو الموقف).

فالفاعلون وهم أشخاص أو أفراد يواجهون عددا من الظروف والمواقف مادية أو غير مادية، وقد تكون متغيرات ثقافية واجتماعية أو بيئية وكل هذه العوامل تؤثر في اختيار المتغيرات والوسائل المناسبة لسلوكه من خلال المتغير المناسب بما يحقق الأهداف الكامنة وراء هذا السلوك. والفاعلون تحكمهم قيم ومعايير وأفكار ومعتقدات. فالفرد ليس حراً في أفعاله وسلوكه ورغباته بل هو مقيد من خلال تفاعله مع الأعضاء الآخرين في جماعته أو مجتمعه. وقد وضع بارسونز وظائف لنسق الفعل الاجتماعي والتي قصد بها المهام والواجبات التي يقوم بها النسق الاجتماعي وهي:

- وظائف التكيف: أي أنه لا بد لكل نسق (الفاعلون) من التكيف مع بيئته.
- تحقيق الهدف: لا بد لكل نسق من أدوات يحرك بها مصادره ويحقق أهدافه وبالتالي يصل إلى درجة الإشباع.

¹ التليدي، بلال: مراجعات الإسلاميين دراسة في تحولات النسق السياسي والمعرفي، مرجع سابق، ص: 341-349
² إيان، كريست وغلوم محمد: النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1999، ص 64-69.

• التكامل: وكل نسق يجب أن يحافظ على التوافق والانسجام بين مكوناته ووضع طرق لدرء الانحراف والتعامل معه، أي لا بد له من المحافظة على وحدته وتماسكه.

• المحافظة على النمط: ويجب على كل نسق أن يحافظ بقدر الإمكان على حالة التوازن فيه.

ما يهمنا في هذا البناء هو نمط العلاقات التي تحكم هذه العناصر، إذ يقوم الفاعل باتخاذ القرار بصورة واعية بسبب ظروف يمر بها، ويترجم ذلك في شكل وظائف يقوم بها داخل النسق الذي يعمل به، وكل ذلك يكون تحت توجيهات ودوافع توجهه لاتخاذ القرارات في الموقف الذي يواجهه.

وضمن هذا الإطار، يمكن اعتبار أن الفاعل في الحركات الإسلامية الأيديولوجية كالأخوان المسلمين اتجه إلى المراجعات الداخلية لها من أجل اختيار الأهداف وصياغة الأولويات وصناعة الفاعل لقراره السياسي ضمن الظروف والأحداث التي عاشها وواجهها للوصول لهدفه من خلال المشاركة أو الشراكة السياسية.

فرضية الدراسة

إن المراجعات السياسية والفكرية التي قامت بها جماعة الإخوان المسلمين في بعض الدول العربية قد فتحت الطريق أمام تبني الحركة لمنهج الشراكة السياسية والقبول به كأساس للعلاقة بالآخر. إلا أن هذا المتغير الأساسي لم يعمل بشكل فعال إلا في سياقات مكانية محددة تتمثل بطبيعة الدولة والنظام السياسي السائد من جهة، وبالتركيب النخبوي/الاجتماعي لقيادة الحركة في بلد معين من جهة أخرى. وهذا ماتبينه المعاينة التجريبية في كل من مصر وتونس.

منهجية الدراسة

المنهج المقارن: المقارنة مع تجارب الإخوان المسلمين بالشراكة السياسية بين دولتي تونس ومصر والعوامل التي ساعدت على نجاحها والعوامل التي أفشلتها، بالإضافة للمقارنة بين الظروف التي توفرت لمن حقق شراكة ومن لم يحقق، ومن خلال هذه المقارنات الوصول إلى إثبات الفرضية القائمة عليها الدراسة.

وسيبحث الباحث في مقارنته بعوامل ساهمت بالتأثير على الشراكة السياسية في الدولتين مثل دور الحزب الحاكم في الدولة، وكفاءة النخب المدنية حيث تتميز تونس بالارتفاع الملفت في نسبة التعليم والوعي السياسي لدى مواطنيها في المقابل، بينما تعاني مصر ضعفا جليا في نخبها السياسية المدنية.

بالإضافة للأسلوب المتبع من قبل الإخوان المسلمين في كل دولة، فقد اعتمدت القوى والأحزاب السياسية في تونس منهج الحوار والنضال السياسي الديمقراطي، بدلا من التحريض الإقصائي ضد الإسلاميين أو استدعاء الجيش للتدخل في السياسة، فكانت النتيجة أن الحركة ازدادت تمسكا بمبادئ الديمقراطية والدولة المدنية، بعكس الأحزاب والقوى في مصر التي استغلت الخلافات بين الإخوان والنظام لتعزيزه.

أيضا ستتم المقارنة بين النخب السياسية لدى الإخوان المسلمين في مصر وتونس، ومناقشة كيف أدى تقارب تلك النخب في تونس من أوروبا لفهم الدولة الديمقراطية والشراكة السياسية بعكس نخب إخوان مصر الذين أمضوا معظم حياتهم السياسية داخل السجون في مصر، وفي صراع مع النظام الحاكم.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: منذ ظهور الإخوان المسلمين في مصر عام 1928 وفي تونس عام وسيتيم التركيز على الفترة الزمنية التي أجرى فيها الإخوان المسلمين مراجعات وتحولات، وصولاً لفترة ما بعد الربيع العربي وحتى تاريخ إعداد الرسالة.

الحدود المكانية: الحدود المكانية للدراسة ستكون أماكن دراسة مراجعات الإخوان المسلمين وشاركتهم السياسية في مصر وتونس.

الفصل الثاني

الإخوان المسلمون في مصر وتونس

الفصل الثاني

الإخوان المسلمون في مصر وتونس

مقدمة

تعتبر حركة الإخوان المسلمين "الأم" والتي تتواجد وانطلقت في مصر مختلفة عن باقي أذرع الحركة في العالم، من حيث تصلب مواقفها، ولهذا تعتبر تجربة الإخوان المسلمين في مصر في الحكم والمشاركة والشراكة السياسية مختلفة عن أي تجربة أخرى خاضتها الجماعة كتونس والمغرب وتركيا والسودان وغيرها.

أما تجربة حركة النهضة التونسية في الحكم والمشاركة السياسية وكذلك الانتقال الديمقراطي فهي ناجحة مقارنةً بتجربة الإخوان المسلمين الدامية في مصر. ويعود السبب في ذلك إلى أن كلا الحركتين لهما فهم مختلف للإسلام ولدوره في الحياة العامة، إضافة إلى الاختلاف في مدة الصراع بين حركة الإخوان المسلمين والنظام الحاكم، وكذلك ظروف ظهور كل منهما، والأشخاص الذين قادوا الجماعة في مصر وفي تونس.

التجدد في الخطاب والممارسة والمراجعات الداخلية للإخوان المسلمين في مصر إن وجد وحركة النهضة في تونس، سبب رئيسي في الاختلاف بينهما، فبينما لا يزال خطاب «النهضة» وأدبياتها، حيين ومتجددين في إطار التاريخ، لم تستطع جماعة «الإخوان المسلمون» - رغم توالي ثمانية مرشدين على رأسها - تجديد أدبياتها التأسيسية وخطابها السياسي، وظلت منحسبة في تراث المؤسس حسن البنا منذ وفاته عام 1949. والمؤسس الثاني -الأكثر تأثيراً في قيادتها- سيد قطب منذ إعدامه عام 1965، واستمرت الجماعة ذات قدرة مدهشة على نفي وإقصاء أي محاولة للتجديد خارجها، أو على الأقل خارج تنظيمها.

الإخوان المسلمون في مصر لا يؤمنون بالاستفادة من غيرهم؛ ذلك أنهم حين خاطبهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان طارحاً اعتناق مبدأ فصل الديني عن السياسي (العلمانية) إبان زيارته مصر في أغسطس (آب) 2011، ردت عليه قيادات الجماعة بأنها لا تتعلم من أحد، ولا

تحتاج إلى نصائح أحد. وفي المقابل، صرح زعيم «حركة النهضة» راشد الغنوشي، صاحب التجربة الطويلة في المنفى الأوروبي، بإعجابه بالأنظمة المدنية التي تفصل بين المجالين.¹

ومن الفوارق بين الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس أن الأخيرة تعلمت من التجارب السابقة لها ولتجربة الإخوان في كل الدول وخاصة مصر، فلم تنزمت في مواقفها ولم تعاد الأحزاب والنظام بعنف، عكس حركة الإخوان في مصر التي لم تقم بمراجعات حقيقية لسلوكها وممارساتها، وبقيت على نفس السلوك بعد وصولها لسدة الحكم في مصر. ولذا؛ كان رفضهم المستميت لـ«وثيقة المبادئ الأساسية للدستور» عام 2012، ودخولهم في الأزمة الدستورية وإقصاء ممثلي الكنائس الثلاث ومختلف القوى المدنية، وهي الأزمة التي تصاعدت إلى أن مهدت لسقوطهم المدوّي.²

الإخوان المسلمون في مصر.. النشأة والمراحل السياسية التي مرت بها

مؤسسها ومرشدها الأول

نشأت جماعة الإخوان المسلمين عام 1928 في جمهورية مصر العربية على يد مؤسسها ونواتها الأولى حسن البنا، من موايد 1906 في مدينة المحمودية بمحافظة البحيرة، وأثناء دراسته بالمرحلة الإعدادية، بدأت تظهر على البنا صفات القيادة المبكرة حيث رشح نفسه واختاره زملاؤه رئيساً لجمعية "الأخلاق الأدبية"، التي هدفت إلى الدعوة للتخلي بالأخلاق الحميدة والتعفف وفرض عقوبات كبيرة على المخالفين من أعضائها.³

بعد إنهائه المرحلة الإعدادية التحق حسن البنا بمدرسة المعلمين بدمهور وشكل جمعية "الحصافية الخيرية" وأصبح سكرتيراً للجمعية التي هدفت إلى مقاومة البعثات التبشيرية والحفاظ على تعاليم الإسلام.⁴

¹ نسيرة، هاني. مراجعات قوى «الإسلام السياسي» بين التطور والجمود، الشرق الأوسط، 2016، موقع الكتروني <https://bit.ly/37p9Ogu>

² المرجع السابق.

³ أحمد، عبد العاطي محمد: الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1995، ص42.

⁴ السيد، رفعت: حسن البنا من... كيف... ولماذا، مكتبة مديولي، القاهرة، 1977، ص36.

بعد تخرج البنا من دار العلوم عُيّن مدرسا بإحدى المدارس الابتدائية في الإسماعلية عام 1927 ليبدأ بنشر أفكاره ودروسه وخطبه التي كان يلقيها أمام الناس ضد المعسكرات البريطانية والأجانب المتواجدين بقناة السويس ليجد البنا قبولا لأقواله من قبل سكان الإسماعلية، وليأتي إليه في نيسان - ابريل عام 1928 ستة أشخاص ممن تأثروا بخطبه وهم: حافظ الحميد ويعمل نجاراً، وأحمد المصري ويعمل حلاقاً، وفؤاد إبراهيم ويعمل مكوجياً، وعبد الرحمن حسب الله ويعمل سائقاً، وإسماعيل عز ويعمل جنائنياً، وزكي المغربي ويعمل عجلائياً، ليبايعوا البنا ويحملوه تبعه أمرهم، وليوافق البنا على ذلك ويتفقوا على تسمية أنفسهم السنة بالإضافة للبنا بـ "الإخوان المسلمون".¹

سنة أشخاص وسابعهم حسن البنا اتفقوا على تشكيل جسم صغير عرف بينهم بالإخوان المسلمين. ولكن شخصية البنا القيادية بالرغم من صغر سنه وخطاباته التي اعتبر بسببها أنه منشئ الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر آنذاك بسبب ضعف المؤسسات الإسلامية القائمة في ذلك الوقت ساعدته أن يوجد فكراً جديداً وصف بالانقلابي الثوري.²

يلاحظ أن النواة الأولى لحركة الإخوان المسلمين كانت ستة أشخاص حرفيين وأن حسن البنا المتعلم الوحيد بينهم. وهذا ساعد البنا بأن يكون مرشدهم وليضع قواعد وأفكار الجماعة التي أسسوها، وليستمد القوة من خطاباتها التي تلقى آذاناً صاغية في زمن احتاج المصريون فيه إلى تعبئة وسماع ما يرغبون، في ظل أوضاع اقتصادية سيئة كانت تعيشها مصر بسبب استمرار بريطانيا في إدارة الحياة المصرية بالرغم من إعلان بريطانيا عام 1922 استقلال مصر إلا أن مصر أعلنت رسمياً الاستقلال الكامل عام 1934.

خلال السنوات الخمس الأولى عمل مؤسسو جماعة الإخوان المسلمين بشكل متخف، وعقب انتقال البنا إلى القاهرة عام 1936 بدأ بمرحلة جديدة سعى من خلالها إلى استقطاب أنصار جدد

¹ مصطفى، هالة: الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1992، ص 88.

² زواوي، خالد: مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، فلسطين، رام الله، 2012، ص 45-47.

لجماعته، وبدأ بتأسيس فروع بالمحافظات، وفي عام 1934 أعلن البنا أن فكرة الإخوان انتشرت في العديد من مدن مصر وذلك من خلال المشاريع الخيرية التي كان يدعو إليها والنوادي والمساجد والجمعيات التي استغل قدرته على الخطابات ليتسقطب الأنصار لجماعته، وبدأ البنا بعد ذلك الدعوة للإصلاح السياسي من خلال رسائله إلى رؤساء الوزراء المتعاقبين في مصر ومطالبته لهم بالإصلاح الداخلي على أساس النظام الإسلامي، ليكون ذلك أول نشاط سياسي لجماعة الإخوان المسلمين¹.

الإطار الفكري لحركة الإخوان المسلمين

يقول الإخوان المسلمون عن أنفسهم أن "الشورى مبدأ متأصل لدى الإخوان، وأنهم يستمدون ذلك من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم دون السعي خلف أهواء أو مناصب أو جاه وأن كلمة وقرار الشورى ملزمٌ للجميع ما دام موافقاً للكتاب والسنة، وما دام حاز عنصر الأغلبية"²

لم يظهر ما يبين كيف خططت النواة الأولى لجماعة الإخوان المسلمين وماذا صدر عنهم بالدورتين الأولى والثانية لمجلس شورى الجماعة، أما في الدورة الثالثة التي عقدت عام 1935، فقد حدد الجماعة برنامجها الفكري وتمثل بـ "عقيدة الإخوان هي منهج الحركة، وأن العقيدة هي أن الأمر لله كله، وأن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم رسله للناس كافة، وأن القرآن كتاب الله هو قانون شامل لنظام الدنيا والآخرة وأن يتمسك الأخ بالسنة، وواجب المسلم إحياء مجد الإسلام بإنهاض شعوبه، وإعادة تشريعه، وأن راية الإسلام يجب أن تسود البشر، وأن مهمة كل مسلم تربية أبنائه على قواعد الإسلام، ولتحقيق كل ذلك لابد من إقامة الحكومة الإسلامية التي تطبق قواعد الإسلام"³.

¹ احمد، فاطمة: لو حكم الإخوان، الجزيرة للنشر، 2008، ص34.

² مجلس شورى الإخوان وتطوره (الهيئة التأسيسية): الإخوان المسلمون، الموقع الرسمي للإخوان المسلمين، 2010، موقع الكتروني <https://www.ikhwanonline.net/article/59476>

³ اللائحة الداخلية للإخوان، الإخوان المسلمون، موقع الكتروني <http://www.ikhwan.net/forum>

بدأت جماعة الإخوان المسلمين عام 1935 والتي لم يمض سبعة أعوام على ظهورها بالتفكير بالحكومة الإسلامية التي لن تأتي إلا من خلال الحكم الإسلامي، ولتأتي يجب السيطرة على نظام الحكم في مصر وتشكيل حكومة من جماعة الإخوان المسلمين، وقد حدد الفكر الإخواني شكل النظام الحاكم الذي تدعو إليه وترغب بأن يكون، وهو "الدولة الإسلامية" كما حدد في اجتماع مجلس شورى الإخوان المسلمين، في الدورة الثالثة التي عقدت عام 1935، في الوقت التي كان مصر تعج بالحركات اليسارية والعلمانية بالإضافة للاحتلال البريطاني الذي غير شكل مصر ثقافيا وكذلك وجود الأقباط في مصر. ولعل إعلان الإخوان هذا جعلها في نظر الجميع، (نظاما، وأحزابا، وجزءا من الشعب) خصما سيعمل على تقيد الحريات وإقامة الحدود والعقوبات التي نص عليها الإسلام، مما جعلها هدفا لمعاداتها والتخلص منها، أما من منظور سياسي فإن إعلان الإخوان المسلمين لإقامة حكومة إسلامية وبالتالي دولة إسلامية هو محاولة لإقصاء الأطراف الأخرى وعدم مشاركتهم وشراكتهم للحكم في مصر، وهذا إعلان مبكر للإقصاء وعدم الاعتراف بالآخرين كالأقباط واليساريين الشيوعيين، وبالتالي اتخذت الجماعة من نفسها حزبا واحدا يحكم بالشريعة الإسلامية التي لا تتفق مع التعددية الحزبية والدينية في مصر.

الهيئات الرئيسية لحزب الإخوان المسلمين¹

المرشد العام

المسؤول الأول للجماعة ويرأس مكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام، ويرشح نفسه ليكون مرشدا عاما للإخوان المسلمين من أمضى مدة لا تقل عن خمسة عشرة سنة داخل الجماعة وألا يقل عمره عن أربعين سنة، وأن تتوفر لديه الصفات العلمية والعملية ليكون مؤهلا لقيادة الجماعة.

¹ النفيسي، عبد الله: الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية: أوراق في النقد الذاتي، آفاق للنشر والتوزيع، الكويت، 2012، ص 244-250.

طريقة انتخاب المرشد

في حال تعذرت جماعة الإخوان المسلمين عن اختيار مرشح لمكتب الإرشاد يقوم مكتب الإرشاد بعد استشارة المكاتب التنفيذية في الأقطار بترشيح أكثر اثنين قبولاً لدى هذه المكاتب، وبناء على ذلك وقرار من مكتب الإرشاد العام يوجه نائب المرشد دعوة إلى مجلس الشورى لعقد اجتماع لانتخاب المرشد العام ويحدد الزمان والمكان والنصاب، فإن كان المرشح واحداً يجب أن ينال ثلاثة أرباع أصوات الحاضرين على الأقل، أما إذا كان العدد اثنين فمن ينال العدد الأكثر من الأصوات فهو المنتخب على ألا يقل عدد الأصوات عن نصف أعضاء الشورى.

وللمرشد العام صلاحيات هائلة ولمدة غير محددة قد تصل لنصف قرن لأن منصبه مدى الحياة ولم يحدد له مدة زمنية كأربع سنوات أو غيرها، وبالرغم من انتقاد جماعة الإخوان المسلمين للأنظمة العربية التي تتشبث بالمقاعد ولا تقوم بالعملية الديمقراطية بالتغيير والانتخاب إلا أنها لا تمنع لنفسها هذه الميزة.

مهام المرشد العام

- تمثيل الجماعة في كل مكان (رسمي، وغير رسمي) والتحدث باسمها.
- مراقب على عمل إدارات الجماعة والمهام التي تقوم بها، ومراقبة القائمين على تلك الإدارات ومحاسبتهم في حال التقصير بالتعليمات الصادرة عن مكتب المرشد.
- تكليف من يراه مناسباً للقيام بمهام يحددها هو وفق النظام.
- دعوة المراقبين العامين الممثلين للدول للاجتماع في حالة الحاجة.

مكتب الإرشاد العام

كما تنص المادة 18 من النظام العام للإخوان المسلمين على أن مكتب الإرشاد العام هو القيادة التنفيذية العليا للإخوان المسلمين والمشرف على سير الدعوة والموجه لسياستها وإدارتها.

وحسب المادة 19 من النظام العام للإخوان المسلمين فإن مكتب الإرشاد يتكون من ثلاثة عشر عضواً غير المرشد ويتم اختيارهم كالاتي:

- ثمانية أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى ومن بين أعضائه من الإقليم الذي يقيم به المرشد.
- خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه ويراعي التمثيل الإقليمي.
- يختار المرشد من بين أعضاء مكتب الإرشاد أمين سر وأمين صندوق.
- وتحدد المادة 24 من النظام العام للإخوان المسلمين مهام مكتب الإرشاد:

1. تحديد موقف الجماعة الفكرية والسياسية من كافة الأحداث العالمية.

2. الإشراف على سير الدعوة وتوجيه سياستها.

3. رسم الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الشورى العام في جميع الأقطار.

4. تكوين اللجان والأقسام المتخصصة في المجالات اللازمة.

5. وضع الخطة العامة.

6. إعداد التقرير السنوي العام (القيادة-الأحوال العامة-المالية).

مجلس الشورى العام

هو السلطة التشريعية لجماعة الإخوان المسلمين وقراراته ملزمة ومدة ولايته أربع سنوات، يتألف مجلس الشورى العام من ثلاثين عضواً على الأقل، يمثلون التنظيمات الإخوانية المعتمدة في مختلف الأقطار ويتم اختيارهم من قبل مجلس الشورى، ويرشح مكتب الإرشاد العام ثلاثة أعضاء (من ذوي الاختصاص والخبرة) للانضمام بصفتهم الشخصية بمجلس الشورى العام.

وتنص المادة 38 من النظام العام للإخوان المسلمين أنه يحق لمجلس الشورى تشكيل محكمة عليا وحق تشكيل لجان تحكيمية عند الحاجة.

مرشدو الجماعة

تعاقب على قيادة الجماعة منذ تأسيسها ثمانية مرشدين، هم:

- حسن البنا مؤسس الجماعة من عام 1928م إلى 1949
- حسن الهضيبي من عام 1951م إلى 1973
- عمر التلمساني من عام 1974م إلى 1986
- محمد حامد أبو النصر من عام 1986م إلى 1996،
- مصطفى مشهور من عام 1996م إلى 2002،
- مأمون الهضيبي من عام 2002م إلى 2004
- محمد مهدي عاكف من عام 2004م إلى 2010،
- ومحمد بديع من عام 2010 إلى حين اعتقاله عام 2013 حيث تولى تسيير شؤون الجماعة نائبه محمد عزت.¹

وفي 28 أغسطس/آب 2020، أقرت جماعة الإخوان المسلمين بتوقيف محمد عزت، ليعلن طلعت فهمي، المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين بمصر، أن إبراهيم منير نائب المرشد العام صار المسؤول الأول بالجماعة، نافيا وجود تغيير بموقع الأمين العام الذي يشغله محمود حسين الموجود خارج البلاد.²

بالرغم من تغطية الإخوان المسلمين لمختلف قطاعات المجتمع ومحافظاته من خلال إنشاء "المكاتب الإدارية للجماعة في المحافظات"، لكن البناء التنظيمي لهم جاء من خلال الإقصاء

¹ الجزيرة نت: الإخوان المسلمون، 2014، موقع الكتروني رابط: <https://bit.ly/2JziW9x>

² الجزيرة نت: جماعة الإخوان المسلمين تعلن تولي إبراهيم منير قيادتها. 2020، موقع الكتروني رابط:

<https://bit.ly/31AFaVH>

لكوادرات الإخوان واقتصار اختيار المرشد العام ومكتبه ومجلس الشوري على مجموعة من قيادة الإخوان فقط وعدم السماح لكل عناصر الإخوان الذي تتادي الجماعة بعددهم وانتشارهم للإدلاء بحقهم باختيار قيادتهم للحزب، ويكفي أن قانون الإخوان المسلمين ينص على أن مهمة المرشد العام مستمرة لمدى الحياة ولم يقم إلا مرشد واحد بالاستقالة من منصبه وهو محمد مهدي عاكف. أيضا لا يحق لأحد الترشح لأي منصب داخل الجماعة إلا إذا تجاوز عمره 30 عاما وخدم في الإخوان لمدة 15 عاما.

المراحل التي مرت بها حركة الإخوان المسلمين

1. مرحلة التأسيس والظهور

تمتد هذه المرحلة من فترة تأسيس الحركة على يد حسن البنا عام 1928م، وحتى تنحية الملك فاروق وقيام ثورة الأحرار عام 1952 م، وظهرت حركة الإخوان المسلمين خلال هذه الفترة بمظهر الحركة الدينية الإصلاحية، إلا أنه تخلل هذه الفترة حرب عام 1948م، التي وقعت في فلسطين عقب انسحاب الاحتلال البريطاني منها وسيطرة عصابات اليهود على ما بات يعرف بأراضي عام 1948، حيث شاركت حركة الإخوان المسلمين في تلك الحرب، بالإضافة إلى قيام عضو الجماعة "عبد الحميد أحمد حسن" باغتيال رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي في 28 كانون الأول عام 1948، في القاهرة على إثر قرار النقراشي حل الجماعة مما تسبب بتوتر علاقة حركة الإخوان المسلمين بالقصر وإعلانها حركة محظورة بسبب تبنيها وسائل عنيفة لتحقيق رؤاها التغييرية.¹

تخلل الفترة الأولى لجماعة الإخوان المسلمين مقتل مؤسسها حسن البنا بعملية إطلاق نار عليه يوم 12 فبراير شباط عام 1949م.

تعتبر المرحلة الأولى لظهور الإخوان المسلمين عصبية على النظام الحاكم وعليها، فقد خسرت الجماعة مرشدها وكذلك اتخذت من العنف وسيلة لمواجهة القرارات الصادرة ضدها، ولعل

¹ دبعي، راند: أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة؛ الإخوان المسلمين في مصر نموذجا. "مرجع سابق. ص 73

حادثة اغتيال النفراشي رسمت الطريق أمام الجماعة وأمام خصومها فهي أصبحت مرتبطة بالعنف في الوعي الجماهيري وكذلك استخدمت الحادثة من قبل خصومها للتشهير بها وإثبات أنها حركة رجعية تستخدم العنف وسيلة لحل خلافاتها، وبالرغم من مشاركة الإخوان في مواجهة الاحتلال إلا أن هذه الصفة لم تستطع الإخوان أن تربطها بها، خاصة أنها عقب ذلك لم تعد تتادي بمواجهة إسرائيل فعلياً وركزت جل اهتمامها وعملها ضد نظام الحكم وفي بعض الأحيان استخدمت من قبل الحزب الحاكم أداة لمواجهة خصومه.

2. المرحلة القطبية الناصرية

بعد مقتل حسن البنا استمرت الجماعة دون اختيار مرشداً جديداً حتى عام 1951، حيث تم اختيار المستشار حسن الهضيبي مرشداً واستمرت هذه المرحلة حتى عام 1954 حيث الصدام التاريخي الشهير بين النظام الناصري الجديد والإخوان بعد فترة وفاق لم تدم طويلاً.

وتعتبر هذه المرحلة من أهم وأبرز المحطات في تاريخ الإخوان المسلمين في مصر، حيث بُني عليها لاحقاً فكر الإخوان لدى الرأي العام المصري، بسبب استخدام شباب الجماعة العنف لتحقيق أهداف الجماعة وظهور سيد قطب وأفكاره القائمة على جاهلية المجتمع ومؤلفاته التي مثلت اتجاهاته الحركية، وقادت إلى قطيعة وصراع مع النظام، ومهد لتأسيس الحركات الجهادية العنيفة التي خرجت من رحم الجماعة وانشقت عنها لاحقاً.

تميزت هذه المرحلة بالعداء بين حركة الإخوان المسلمين والنظام الحاكم، واتهم النظام الناصري الإخوان بتدبير محاولة اغتيال الرئيس عبد الناصر في ميدان المنشية في مدينة الإسكندرية، مما تسبب باعتقال العديد من قادة الحركة وأُصارها وإعدام عدد منهم وفي مقدمتهم سيد قطب بعد محاولته إحياء الجهاز السري للجماعة من جديد عام 1965.¹

¹ مغيث، كمال: الحركة الإسلامية في مصر في العصر الحديث، ط1، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، 1998، ص 96.

3. مرحلة الرئيس الراحل محمد أنور السادات

تميزت هذه المرحلة بعودة العلاقة بين حركة الإخوان المسلمين والنظام، حيث بدأ بالإفراج عن الإخوان من السجون المصرية منذ عام 1971 حتى أفرج عن الجميع في عام 1975.

وأدى انفراج العلاقة بين الجماعة والنظام السياسي الحاكم إتاحة الفرصة للجماعة لإعادة تأسيس نفسها، وتجديد دمائها وتدعيم صفوفها من مختلف شرائح وطبقات المجتمع المصري، خاصة في مؤسسات التعليم العالي. كما امتازت هذه الفترة بالنقاء مصالح الجماعة مع مصالح النظام، فقد استغل النظام الجماعة كما ذكر الباحث في المرحلة الأولى لايفاف المدّ الناصري والشيوعي اليساري، فيما استغلت الجماعة حاجة النظام لها لتوسيع نفوذها في المجتمع وإعادة بناء هياكلها.

إلا أن توقيع السادات لاتفاقية "كامب ديفيد" مع إسرائيل عام 1979 وموقف الجماعة المناوئ له قد أدى إلى توتر العلاقة بينهما، واعتقال مرشد حركة الإخوان المسلمين عمر التلمساني والعشرات من قادة الإخوان ومناصريها عام 1981.¹

خلال مرحلة السادات، أظهر حزب الإخوان المسلمين انتهازيته السياسية وتغليب مصالحه الشخصية على المصلحة العامة، فقد رضي على نفسه أن يكون أداة لمواجهة معارضي السادات، وقبل الإخوان المسلمون على أنفسهم في عصر السادات ما قبله الإخوان فترة حكم الملك الذي مارس نفس الأسلوب ومارس الإخوان نفس الانتهازية، وهذا يؤكد أن الإخوان المسلمين لم يقوموا بمراجعات لنهجهم أو ممارساتهم ولم يتعلموا من تجارب جيلهم السابق وبقوا أداة يستخدمها النظام لضرب معارضيه كما أراد.

4. مرحلة الرئيس الراحل محمد حسني مبارك

خلال ثلاثة عقود متواصلة من حكم الرئيس الراحل محمد حسني مبارك، حدثت تغييرات جذرية لدى حركة الإخوان المسلمين، فقد ازدادت انتشاراً، وأصبحت أكثر تنظيمياً، بل يمكن وصفها بالحزب الأول من حيث العدد والانتشار والتنظيم من بين الأحزاب المعارضة.

¹ دبعي، راند: أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة؛ الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً، مرجع سابق ص: 87-91

وخلال هذه المرحلة استطاعت حركة الإخوان المسلمين المشاركة بالنشاطات النقابية والسياسية، وتحقيق انتصارات في انتخابات مجلس الشعب والنقابات ومجالس الطلبة في الجامعات، وجاء ذلك نتيجة لبروز دور الجيل الثاني من الإخوان المسلمين الذي اتسم بالانضوج والانفتاح على القوى السياسية الأخرى، في المجتمع والتحالفات التي تمت بينهم وبين القوى الليبرالية¹

أدى ازدياد شعبية الإخوان المسلمين في الشارع المصري خلال هذه المرحلة، بالإضافة لسطوة وانتشار الإخوان في مؤسسات الدولة، إلى يقظة النظام الحاكم لها عام 1994 لتبدأ الدولة بوقف هذا الانتشار وتجميد نشاطات الإخوان في النقابات، مما أدى إلى توتر العلاقة بينهما قاد إلى الصدام المباشر بينهما.²

5. مرحلة الربيع العربي

متتلت لحظة إعلان هروب الرئيس بن علي من تونس في ١٤ يناير عام ٢٠١١، إثر تصاعد الاحتجاجات الشعبية- قوة دافعة للزخم الشعبي المتصاعد ضد نظام الرئيس الراحل محمد حسني مبارك في مصر، ولعبت جماعة الإخوان المسلمين، الدور المركزي في الثورة الشعبية التي طالبت برحيل نظام مبارك مستغلة قوتها التنظيمية وعددها وانتشاهرها في الشارع المصري، وقدرتها على التحمل وخبراتها السابقة وتجاربها في إدارة مثل هذه التظاهرات، ونتج عن ذلك سقوط ورحيل النظام المصري، وإجراء انتخابات رئاسية قادت لأول مرة منذ ظهور حركة الإخوان المسلمين أن يصبح أحد أعضائها منتخباً ورئيساً للدولة، وهو الرئيس الراحل محمد مرسي.³

ما إن استلم مهامه، تعاطى مرسي مع الانتخابات على أنها تفويض سرعان ما أعقب ذلك تراجع في الدعم الشعبي. وكان الشارع لا يزال يؤمن بقدره المتظاهرين على إحداث تغيير. وبحلول

¹ رشوان، ضياء، "الإخوان المسلمون" .. ما بعد مشهور، الشاهد للدراسات السياسية والاستراتيجية، موقع إلكتروني، رابط: <http://ashahed2000.tripod.com/drasat/4-11.html>

² النجار، إبراهيم وآخرون: دليل الحركات الإسلامية في العالم، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 2006، ص 38.

³ موقع BBC: اللجنة العليا للانتخابات تعلن فوز محمد مرسي برئاسة مصر. 2012. موقع الإلكتروني <https://bbc.in/2IU4A2M>

ربيع عام 2013، نشأت حركة جديدة تدعو للقيام باحتجاجات جماهيرية حاشدة في الذكرى السنوية الأولى للانتخابات، وسرعان ما اكتسبت زخماً. وكانت احتجاجات 30 حزيران/يونيو 2013 كبيرة للغاية، وفي الثالث من تموز/يوليو أطاح الجيش بمرسي.¹

الإخوان المسلمون والعمل السياسي في مصر

اهتمت جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها بالعمل السياسي، حيث رأى حسن البنا مؤسس الجماعة، أنهم ليسوا مجرد جماعة دعوية إسلامية، بل أنهم هيئة سياسية أيضاً؛ لفهمهم العام للإسلام. وأن مشاركتهم السياسية تأتي من منطلق إصلاح الأمة وتطبيق تعاليم الإسلام وأحكامه. وأن الشخصية الإسلامية المتكاملة هي القادرة على الدعوة إلى الإسلام الصحيح، التي تفهم السياسة بمعنى معاش الناس، بعيداً عن الألاعيب والأكاذيب التي يمارسها بعض السياسيين، وبمعنى آخر يعدّ الإخوان المسلمون العمل السياسي منبراً من منابر تبليغ الناس والدعوة إلى الله، من خلال ممارسة ديمقراطية حقيقية، يشارك فيها الجميع بكل حرية.²

يرى الباحث مما سبق والذي جاء باجتماع مجلس شورى الإخوان المسلمين، في الدورة الثالثة التي عقدت عام 1935، أن الإخوان منذ البداية غير معنيين في الشراكة السياسية وأن هدفهم هو الدولة الإسلامية، التي تطبق حسب شرعها نظام الجزية على غير المسلمين مثل الأقباط، ولا تقبل بالشراكة ممن لا يتبع النهج الإسلامي نهجا له، كاليساريين أيضاً.

بعد تطور وانتشار حركة الإخوان المسلمين في المدن المصرية عملت على الحفاظ على علاقة وثيقة بالقصر (النظام) وتميزت العلاقة ما بينهم بالحميمة والتقاء المصالح، ووصفت الجماعة الملك فاروق بأنه الأسوة الحسنة وفخر الشباب وحمي المصحف.³

¹ يوسف، نانسي: صعود جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر وسقوطها، معهد واشنطن، 2016، موقع الكتروني <https://bit.ly/35JaME8>

² المرجع السابق.

³ اسماعيل، حمادة محمود: حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين بين الدين والسياسة 1949-1028. ط1، دار الشروق، القاهرة، 2010، ص143-146.

وبالرغم من العلاقة الجيدة بين الإخوان المسلمين والقصر، انتقدت الجماعة الأسرة الملكية وأرسل مرشد الجماعة حسن البنا رسالة عام 1936 خاطب فيها الملك فاروق ورؤساء وملوك الدول العربية يدعو فيها إلى إصلاح نظام الحكم من منظور إسلامي، إلا أن تلك الانتقادات هي حالة استثنائية، حيث حرصت الجماعة على استمرار التقرب من الملك وسخرت كل امكانياتها البشرية والإعلامية خدمة للملك. وقد استثمر الملك تلك العلاقة لتحقيق مصالحه وإيجاد نظير سياسي لمعارضيه، وخاصة حزب الوفد الذي كان يشكل القوة السياسية الأولى المعارضة في مصر خلال تلك الفترة، واستغل الملك الإخوان للخروج في مظاهرات مؤيدة له قادها حسن البنا، بالرغم من الانتقادات التي لاقاها الإخوان واتهامهم بالنفاق والتناقض بين رسالتهم وأفعالهم.¹

نلاحظ أن حسن البنا في بداية ظهور الإخوان المسلمين عمل على توطيد العلاقة مع القصر وفضل عدم الدخول في صراع مع النظام، بهدف تحقيق مصالح الإخوان وعدم قمعهم قبل أن يستطيعوا حشد أعداد من المصريين لصالحهم، وتحقيق مكاسب سياسية لهم، ولم يلتفت البنا للانتقادات، بل عمل على إزاحة كل من ينتقده، واعتبر الأحزاب التي تهاجم القصر منافسة غير شرعية لولاية ولي الأمر، واعتبر الملك الحاكم الشرعي للبلاد. وقد اكتست كتابات البنا عن القصر بالرياء والتملق. ونشر الإخوان في الصحف الخاصة بهم: "يقولون إن الناس على دين ملوكهم ونحمد الله ونشكر فضله على أن رب البيت يضرب المثل الأعلى في سمو النفس وعلو الهمة".²

التطور البرلماني لحركة الإخوان المسلمين في مصر

كانت البدايات الأولى للإخوان المسلمين كما استعرض الباحث تسير بدون صدمات مع النظام. بل كانت موالية له. وكانت انطلاقة للبدء بالعمل السياسي، ففي عام 1942 أعلن الإخوان المسلمين ترشيحها حسن البنا لخوض الانتخابات التي حدثت في نفس العام، عن دائرة

¹ إمام، عبد الله عبد: الناصر والإخوان المسلمين، دار الموقف العربي، مصر، 1986، ص 23.

² المغربي، كاريمان: الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى السيد قطب، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1997، ص 28.

الإسماعيلية، إلا أن الحكومة المصرية اتفقت مع الإخوان المسلمين على عدم ترشحه خلال هذه الفترة.¹ ويرى آخرون أن انسحاب البنا جاء ليس بسبب اتفاق، وإنما بضغط من الاحتلال الإنكليزي على حكومة النحاس باشا الوفدية، ففاوض النحاس باشا البنا حتى يتنازل عن ترشحه وإلا حُلَّت الجماعة، فوافق البنا على الانسحاب بشروط قبلتها الحكومة وهي: إحياء الأعياد الإسلامية ولا سيما مولد النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - وجعله عيداً رسمياً للدولة، وإلغاء البغاء، وغلق بيوت الدعارة، وجعلها عملاً مُجرماً، وتحريم الخمر (وإن كان التحريم الذي فعلته الحكومة قد اقتصر على المناسبات الدينية)، وإصدار قانون بوجوب التعامل باللغة العربية في جميع المؤسسات والشركات ومراسلاتها، وإعطائه ضمانات بقيام جمعية الإخوان وفروعها وعدم الوقوف في سبيلها، وعدم مراقبتها والتضييق على أعضائها للحد من نشاطهم، والسماح بوجود جريدة يومية للإخوان المسلمين.² وهذا يدل على أن اهتمام الإخوان بالتأثير ثقافياً على المجتمع المصري الجماعة جمع أكبر عدد من حولها لتبدأ بعد ذلك بالتأثير السياسي.

وفي أواخر عام 1944، عاود الإخوان الترشح مرة أخرى لمجلس النواب فترشح حسن البنا في دائرة الإسماعيلية، وعدد آخر من قيادات الإخوان في دوائر أخرى، ولكن لم يفز الإخوان بأي مقعد، واتهم الإخوان الإنكليز بالتدخل ومنع التصويت لصالحهم وتزوير الانتخابات.³

وبعد ثورة 23 يوليو/تموز 1952، طلب رجال الثورة من الإخوان المسلمين أن يرشحوا لهم أسماء للاشتراك في الوزارة، فرشح مكتب الإرشاد لهم ثلاثة من أعضاء الجماعة، ولكن جمال عبد الناصر ورجاله كانوا يريدون أسماء لها رنين وشهرة لدى الشعب المصري، من أمثال الشيخ أحمد حسن الباقوري، والشيخ محمد الغزالي؛ ولذا رفضوا ترشيح المرشد أو مكتب

¹ أبو ريذة، احمد راضي: صعود الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية -دراسة حالة: الإخوان المسلمون في مصر، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص 73.

² عبد الحليم، محمود: الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ: رؤية من الداخل. الطبعة الخامسة، الجزء الأول، دار الدعوة للنشر والطبع والتوزيع، الإسكندرية، 1994، ص 314.

³ المرجع السابق، ص 348

الإرشاد، وعرضوا وزارة الأوقاف بالفعل على الشيخ الباقوري، فقبل مبدئيًا، وأبلغ الإخوان بذلك، فلم يمنعوه من القبول، ولكن اشترطوا عليه أن يستقيل من الجماعة.¹

أما في حقبة حكم جمال عبد الناصر لمصر فلم تعد جماعة الإخوان المسلمين تمارس السياسة في مصر عقب محاولة اغتيال عبد الناصر واتهامه للإخوان المسلمين بتنفيذها، ما أدى إلى حل جماعة الإخوان المسلمين، وبقيت إلى أن أتى الرئيس أنور السادات إلى الحكم الذي رغب في تحجيم اليساريين، فبدأت حالة تسامح النظام مع الإخوان المسلمين من باب المصالح المشتركة لهما، وسمح لهم بخوض الانتخابات البرلمانية. ففي عام 1976، نجح للإخوان -بشكل فردي- صلاح أبو إسماعيل، كما ساند الإخوان عادل عيد في الإسكندرية. وفي عام 1979، نجح اثنان: صلاح أبو إسماعيل، وحسن الجمل.² وشهدت انتخابات عام 1984م، نقلة في علاقة النظام مع الإخوان المسلمين، مع تعديلات قانون الانتخابات الذي نص على الانتخابات بالقائمة النسبية بدلاً من الفرد، حيث خاض الإخوان المسلمون الانتخابات بعدد كبير من خلال قائمة حزب الوفد، ويعلم النظام وفازوا بـ 6 مقاعد من المقاعد الإجمالية لحزب الوفد وهي 58 مقعداً.³

وفي عام 1987 حُكم بعدم دستورية قانون الانتخابات التي أُجريت به انتخابات عام 1984م، وحلَّ المجلس بداية عام 1987م، قبل أن يكمل مدته الدستورية (5 سنوات)، وعلى إثر ذلك وُضع نظام جديد يستند على القوائم الحزبية النسبية، ويضاف إليه بعض المقاعد الفردية. وبناء على ذلك أُجريت انتخابات أبريل عام 1987م، وشارك فيها الإخوان المسلمون ضمن التحالف الإسلامي (الإخوان، حزب العمل المصري، حزب الأحرار) تحت شعار (الإسلام هو الحل)، وحصلوا فيها على 38 مقعد من إجمالي المقاعد البالغة 448 مقعداً، وتميزت هذه المشاركة بترشيح الإخوان النائب القبطي جمال أسعد عبد الملاك على قائمة التحالف الإسلامي، وفاز هذا

¹ نصار، جمال: التجربة السياسية للإخوان المسلمين في مصر بعد ثورة يناير: الدور والتأثير وآفاق المستقبل (دراسة)، 2017، موقع الكتروني shorturl.at/joMNS .

² عبد الحليم، محمود: الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ: رؤية من الداخل. مرجع سابق، ص 73

³ أبو ريذة، احمد راضي: صعود الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية -دراسة حالة: الإخوان المسلمون في مصر مرجع سابق، ص 74

المرشح، فكان أول قبطي يدخل البرلمان بالانتخاب منذ عودة التعددية في مصر، ويكون ذلك على قائمة الإخوان المسلمين.¹

لم تشارك حركة الإخوان المسلمين في انتخابات عام 1990 وعللت ذلك بسبب ظروف أمنية قاسية، تعرضت لها من قبل النظام وتحجيم أنشطة القوى السياسية الإسلامية من خلال استخدام النظام لقانون رقم 206 لسنة 1990م الخاص بالنظام الانتخابي وتعديله للأخذ بالنظام الفردي، حيث قاطعت بعض أحزاب المعارضة الانتخابات ومن بينهم جماعة الإخوان المسلمين.

وفي عام 1995 رشّح الإخوان 150 مرشحاً ليخوضوا الانتخابات لم ينجح منهم إلا نائب واحد هو (علي فتح الباب) وتحت قيادة مرشدها مصطفى مشهور، وهذه المشاركة قوبلت برد فعل من النظام تمثل في الاعتقال والملاحقة وحُوّل 82 من قيادات الجماعة إلى المحاكمات العسكرية الاستثنائية في مصر.²

في عام 2000 مع أول انتخابات يُشرف عليها القضاء المصري جزئياً، فاز الإخوان بـ 17 مقعداً بمجلس الشعب المصري من أصل 70 رشح لهم، ليقودوا مع الأحزاب الأخرى التي حصلت على 23 مقعداً المعارضة. وفي عام 2005 في عهد مرشد الإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف، رشح الإخوان في مصر 160 مرشحاً تحت بند المستقلين، فاز منهم 88 مرشحاً بعضوية مجلس الشعب أي 20% من مقاعد المجلس، ليصبحوا أكبر كتلة معارضة في مصر، وكانت هذه آخر انتخابات شارك فيها الإخوان قبل ثورة يناير، حيث أنهم قاطعوا انتخابات 2010.³ وعقب سقوط نظام حسني مبارك شارك الإخوان المسلمون بعد أن أسسوا حزب الحرية والعدالة في 6 يونيو عام 2011م في الانتخابات البرلمانية والرئاسية ووصلوا إلى رئاسة الجمهورية المصرية لأول مرة في تاريخهم، وحصلوا على نسبة 43.7% من مقاعد البرلمان المصري.

¹ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: التقرير الاستراتيجي العربي. مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2005-2006.

² أبو ريده، احمد راضي: صعود الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية -دراسة حالة: الإخوان المسلمون في مصر مرجع سابق، ص 74

³ المرجع السابق، ص 74

خاتمة

حاول الإخوان المسلمون الوصول إلى البرلمان، وإن يصبحوا مؤثرين ولكن التسلسل في الأحداث وتغير أنظمة الحكم في مصر لم تساعدهم على الاستمرارية لتصبح الحركة حزبا قويا يحصل على أغلب المقاعد، وهنا يذكر للإخوان محاولتهم الشراكة السياسية خلال تلك الفترة، مع أحزاب أخرى ومحاولة إدخال الأقباط ضمن قوائمهم الانتخابية، وبغض النظر عما إذا كان لهم أهداف خاصة أم لا، إلا أن الإخوان حاولوا القيام بالشراكة السياسية ولم ينجحوا إما لسبب داخلي من منطلق الاختلاف الأيدلوجي أو بسبب خارجي من قبل أنظمة الحكم. ولكن يذكر أيضا أن الإخوان لم يقوموا بمحاولة لجمع جميع المعارضين ضمن ائتلاف واحد لمواجهة نظام الحكم، وهذا يدل على أن مفهوم الشراكة غير مكتمل لديهم وعليه تحفظات. أما المشاركة السياسية فقد عملوا على المشاركة في جميع الفرص التي حصلوا عليها، نجحوا في بعضها وفشلوا في أخرى.

الإخوان المسلمون في تونس

تميزت النخبة التي حكمت تونس عقب الحصول على الاستقلال بخلفيتها الفكرية الليبرالية والديمقراطية كون الفكر السياسي للرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة كان متشعبا بالأيدولوجية الثقافية الفرنسية، والسعي الدائم نحو الاقتداء بالغرب الرأسمالي الأوروبي، حيث عاشت تلك النخب ودرست لفترات متفاوتة في فرنسا، وعاينت من موقعها التجربة الديمقراطية الفرنسية.

قيد النظام التونسي في عهد بورقيبة أي نشاط ديني واحتكرت أجهزة الدولة النشاط الديني والإشراف عليه من خلال مؤسسة العشائر الدينية التابعة في البداية لرئاسة الجمهورية التي تضبط الوضع القانوني والاجتماعي لموظفيها، بالإضافة إلى تحويل العلماء التقليديين والمفتي لموظفين رسميين ومستشارين لدى السلطة السياسية وربطهم بحرية محدودة تقلل من إمكانية

المعارضة، كما عملت الأجهزة السياسية على احتكار كل الأنشطة الدينية من حيث الاجتهاد والعبادة وتطبيق القوانين الإسلامية.¹

بالرغم من عدم فصل الدين عن الدولة في النظام التونسي، وعدم الوصول إلى العلمانية المطلقة إلا أن التحولات الاجتماعية التي هزت النسيج التقليدي للمدينة والريف وإقرار سياسة علمانية في التعليم، كانت عوامل خصبة لنشوء معارضة دينية، تمثل في الانتفاضة الشعبية بمدينة القيروان عام 1961م، نتج عنها صدام مع أجهزة الدولة قاد لاعتقال كل من شارك فيها، ولم تعد هذه المعارضة تجرؤ على رفع صوتها والمجاهرة بعنائها للخيارات العلمانية.

اللحمة السابقة هي إحدى خصوصيات مرحلة الستينات في تونس، ولم يكن هناك تنظيم سياسي ديني على غرار حركة الإخوان المسلمين في مصر، ولم تفلح التيارات الدينية المشرقية في زرع فروع لها في تونس على عكس ما حدث لاحقاً في الثمانينات.

حركة النهضة

تمهيد

تعود أصول ظهور الإخوان المسلمين في تونس لظهور "حركة الاتجاه الإسلامي" عام 1969م والإعلان عن تأسيسها رسمياً عام 1981؛ من أجل اظهار الشخصية الإسلامية لتونس، وعبر الاتجاه الإسلامي من خلال نشاطه ومواقفه العديدة عن التحامه بذات أمته وتجسيده آمال شعبه وتطلعاته، فالتفت حوله قطاعات عريضة من المحرومين والشباب والمتقنين، وكان نموه السريع مجلبةً لاهتمام الملاحظين وترصد القوى والأنظمة السياسية في الداخل والخارج، وتعرض هذا الاتجاه إلى سلسلة من التهم والحملات الدعائية نظمتها ضدّه السلطة الحاكمة ووسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية، وقدمت عناصره إلى المحاكمات واعتقل كوادره. وفي عام 1981، غيرت الحركة اسمها إلى "حزب النهضة"، استعداداً للترخيص لها كحزب شرعي، واعترفت الحركة في بيانها التأسيسي بموقفها المؤيد للديمقراطية وتداول السلطة، وسمح لهم ببعض النشاط

¹ المدني، توفيق: المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص233-234.

وإصدار مجلة "المعرفة" كمنبر لأفكار الحركة، ولكن لم يُسمح لهم بالتحول إلى حزب شرعي، وتمت الإطاحة بهم والقبض على قيادات الحركة، وعلى رأسهم مؤسسها راشد الغنوشي وذلك بعد عقدهم مؤتمرهم الثاني بشكل سري في شهر أغسطس 1979 في سوسة، واتهام الحركة بالتحضير لانقلاب عسكري على السلطة.¹

أعلنت حركة النهضة عام 1985 عن مكتبها التنفيذي الثالث برئاسة راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو أميناً عاماً، وعضوية السادة حمادي الجبالي والحبيب اللور والحبيب السويسي، واعترف بالحركة رسمياً عندما استقبلهم الوزير الأول محمد المزالي في قصر الحكومة، واعترفت كل الأطراف بالوجود السياسي الفعلي لحركة الاتجاه الإسلامي، واضطرت للتعامل معها. وبعد وصول "بن علي" إلى السلطة وإفراجه عن معظم قيادات الحركة بمن فيهم راشد الغنوشي، قامت الحركة بتأييد النظام الجديد والتوقيع على وثيقة الميثاق الوطني التي وضعها بن علي، وبعد رفض النظام السماح بإعلان الحركة كحزب سياسي قانوني علني، غادر الغنوشي البلاد إلى ليبيا فالسودان وبعد ذلك إلى لندن، في رحلة نفي اضطراري طالت حوالي 22 سنة. وفي عام 1990 اصطدمت الحركة مع السلطة، باعتبارها حركة غير شرعية وشرع بحظر أنشطتها واعتقال قياداتها. وفي مايو 1991 أعلنت الحكومة إبطال مؤامرة لقلب نظام الحكم واغتيال الرئيس بن علي، وشنت الأجهزة الأمنية حملة على أعضاء الحركة ومؤيديها وبلغ عدد الموقوفين حسب بعض المصادر 8000 شخص.²

عادت حركة النهضة لتتصدر المشهد السياسي بعد ثورة عام 2011 في تونس والإطاحة بالنظام التونسي، وتم الاعتراف القانوني بها حزبا سياسيا، وباتت من أبرز القوى السياسية في تونس، وتميزت بقدر كبير من الاعتدال والواقعية، وتبنت اتجاها عقلانيا على عكس الإخوان المسلمين

¹ داتيل، هاني وآخرون: الإخوان المسلمون في تونس.. "النهضة" على طريق "إخوانهم" في مصر، بوابة الحركات

الإسلامية، 2020، موقع الكتروني <https://www.islamist-movements.com/2724>

² المرجع السابق.

في مصر حيث صاغت حركة النهضة برنامجاً لا يدعو لتطبيق الشريعة الإسلامية بل يطالب بالعودة للقيم والتقاليد الإسلامية.¹

تعد التجربة السياسية لحركة النهضة عقب إسقاط النظام التونسي، مهمة في عملية الانتقال الديمقراطي. فقد نجحت النهضة بالإستفادة من التجارب السابقة والانفتاح الذي عاشه قادة النهضة في أوروبا، وتعرفهم على الدولة المدنية لتبني الشراكة السياسية مع باقي قوى وأحزاب تونس، فلم تتغلق أيديولوجياً على الأحزاب الليبرالية واليسارية في تونس، بل اتخذت الحوار والنهوض بتونس هدفاً لها، وبحسب لها إجماعاً عن الانخراط في أعمال عنف ضد نظام زين العابدين بن علي قبل الثورة، أو الانجرار إليها بعدها. وهو ما مهّد لنجاحها في الخروج «الناعم» من السلطة بعد تزايد الاعتراضات والمظاهرات بعد انتهاء آخر أعمال حكومة علي العريض في 29 يناير (كانون الثاني) 2014، ثم انتهاء أعمال المجلس التأسيسي في 2 ديسمبر (كانون الأول) من العام نفسه.

البناء التنظيمي والهيكل لحزب النهضة

تعرف حركة النهضة عن نفسها بأنها حزب سياسي وطني ذو مرجعية إسلامية، يعمل في إطار الدستور ووفقاً لأحكام المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بالأحزاب السياسية، وفي إطار النظام الجمهوري وتعمل على الإسهام في بناء تونس الحديثة، الديمقراطية المزدهرة والمتكافئة والمعترزة بدينها وهويتها وتسعى إلى ترسيخ قيم المواطنة والحرية والمسؤولية والعدالة الاجتماعية والنضال من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي كخطوة باتجاه تحقيق الوحدة العربية، فالوحدة الإسلامية وتحرير فلسطين والعمل على التعاون مع كل الشعوب في إطار الاحترام المتبادل.²

¹ العملة، أحمد مصطفى: أحداث الجزائر وإنعكاساتها على المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 106، 1991، ص 119.

² النظام الأساسي (بعد تنقيحه من المؤتمر العاشر)، موقع حركة النهضة الرسمي، شوهد 28-11-2020، موقع الكتروني

<https://bit.ly/3o2wYiB>

أهداف حزب النهضة

تعمل حركة النهضة على تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال الوسائل الشرعية في إطار القوانين الجاري بها العمل. وتتمثل الأهداف بالتالي¹.

- حماية الاستقلال الوطني واستكمال أبعاده وتنمية مكتسباته وصيانة الوحدة الوطنية وتفعيل وحدة المغرب العربي ودعم التوجهات الوحدوية بين الشعوب العربية والإسلامية.
- الإسهام في ترسيخ ثقافة الوسطية والاعتدال وتجزير الهوية العربية الإسلامية.
- تكريس مبدأ سيادة الشعب عبر بناء الدولة الديمقراطية، المدنية، العادلة والعمل على تحقيق المساواة بين المواطنين وتطوير بنى المجتمع المدني وتحرير آلياته لأداء دوره الكامل في الإسهام في التنمية الشاملة.
- تحقيق الحريات العامة والفردية والعدالة باعتبارها قيما محورية في تجسيد معنى تكريم الله للخلق وتحقيق إنسانية الإنسان وتكريس حقوقه وتأكيد التعددية السياسية وحرية الإعلام والصحافة وإطلاق حرية الإبداع.
- النهوض بواقع المرأة وتفعيل دورها والعمل على حفظ كيان الأسرة ودعمه.
- توفير الظروف الملائمة لرعاية الطفولة والشباب تنمية وإعدادا للمستقبل.
- بناء اقتصاد وطني قوي ومندمج يحقق التوازن بين الجهات والفئات ويوفر مجالات تشغيلية واسعة، ويسهم في تحقيق التكامل والاندماج مغاربيا وعربيا وإسلاميا والانفتاح عالميا.
- تشجيع البحث العلمي وتوقير العلماء والباحثين والمخترعين إيمانا بدورهم في تحقيق نمو البلاد وتدعيم استقلالها.

¹ النظام الأساسي (بعد تنقيحه من المؤتمر العاشر)، موقع حركة النهضة الرسمي. مرجع سابق.

- اعتماد اللغة العربية لغة أساسية في مجالات التعليم والإدارة والارتقاء بها لتكون أداة نهضة حضارية تسهم في توحيد الأمة وتيسر التفاعل الإيجابي والخلاق مع ثقافات العالم
- المساهمة في إرساء سياسة خارجية مبنية على عزة البلاد ووحدتها واستقلالها عن كل نفوذ وإقامة العلاقات الدولية على أساس الاحترام المتبادل والتعاون والعدل والمساواة والحق في تقرير المصير والعمل على مناصرة الشعوب المستضعفة والقضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

مراحل نشأة حركة النهضة

المرحلة الأولى: أواخر الستينات حتى عام 1981

كغيرها من الحركات الإسلامية في الدول العربية تشترك حركة النهضة معها باتخاذ مبررات وأسباب نشؤها ووجودها كرد فعل على هزيمة الأنظمة العربية عام 1967 من قبل الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى الفراغ السياسي والفكري الذي تركته الأنظمة العربية مع سقوط تجاربها كالأشترابية والقومية، والوضع الاقتصادي الذي عانت منه شعوب الدول العربية والفساد المالي والإداري للأنظمة لتظهر الحركات الإسلامية وتُظهر نفسها أنها المنقذ من كل ما سبق.

في تونس، ترتبط نشأة الجماعة الإسلامية في جامع الزيتونة الذي شهد مجموعة من النشاطات لشخصيات إسلامية انتقدت الوضع الثقافي والسياسي الذي كانت تعيشه تونس في ذلك الوقت. وكان عبد الفتاح مورو أحد مؤسسي الجماعة الإسلامية ممن درسوا في الزيتونة في تلك الفترة. وشرع في تكوين علاقات مع شخصيات سياسية وإسلامية تونسية سعت إلى إحياء الجانب الفكري والثقافي والتربوي في تونس، في ظل حالة العلمنة والفساد التي كانت تعيشها تونس في ظل حكم نظام الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، الذي كان مبهورا بالثقافة الفرنسية ويحاول تطبيقها في تونس.¹

¹ أبو زكريا، يحيى: الحركة الإسلامية في تونس: من الثعالبي وإلى الغنوشي، دار ناشري للنشر الإلكتروني، تونس، 2003، ص 47-48.

النواة الأولى لفكرة الجماعة الإسلامية في تونس والتي انطلقت في جامع الزيتونة ضمت عبد الفتاح مورو وراشد الغنوشي أستاذ الفلسفة في إحدى مدارس تونس والعائد من فرنسا، بالإضافة لمجموعة أخرى أخذت على عاتقها إحياء الفكر الإسلامي في تونس انطلاقاً من الدعوة في المساجد واستخدام وسائل التبليغ والدعوة ضمن أهداف تربوية وثقافية للوصول إلى هدف إعادة الاعتبار للإسلام.¹

لم تحدث تصادمات ومشاحنات بين النظام التونسي والجماعة الإسلامية بالرغم من نشاطات الجماعة وتوسعها في تونس وانتقادها للنظام بسبب انتهاجه سياسات العلمنة والتحديث، بل عمل النظام على استغلال الجماعة لمواجهة التيارات اليسارية والقومية آنذاك، والتي كانت في أوج تقدمها بالعمل النقابي، وانتقاد النظام الذي لم يستطع قمع واحتواء تلك الحركات، فعمل على اشتداد الصراع بين الحركة الإسلامية واليساريين والقوميين. وبذلك استفاد النظام من الحركة الإسلامية واستفادت الحركة الإسلامية من غض البصر من قبل النظام عن أنشطتها لتزيد من انتشارها مساحة وعددا في تونس.²

عام 1979م، عقد راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو مع مجموعة من التونسيين العاملين في الدعوة الإسلامية أول اجتماع سري في ضاحية منوية في تونس، وأعلنوا عن تنظيم سياسي أطلقوا عليه الجماعة الإسلامية.³

المرحلة الثانية: من عام 1981 ولغاية عام 1987

أعلنت الجماعة الإسلامية حل نفسها عام 1981م، وانشؤوا حركة الاتجاه الإسلامي في نفس العام، وقد اتخذت هذا القرار عقب نجاح الثورة الإيرانية التي اعتبرت ثورة إسلامية استطاعت أن تطيح بنظام الشاه التابع للغرب، مما دفع الجماعة الإسلامية لاستمداد القوة والتعامل مع الثورة الإيرانية ببعدها الثوري كسبيل للتغيير، ودفعها لإنشاء حزب الاتجاه الإسلامي.⁴

¹ الشيباني، رضوان: الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، مكتبة مبولي، القاهرة، 2005، ص157.

² المدني، توفيق: المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص259

³ أبو زكريا، يحيى: الحركة الإسلامية في تونس: من الثعالبي وإلى الغنوشي. مرجع سابق، ص49

⁴ الغنوشي، راشد: من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، المركز المغربي للبحوث والترجمة، لندن، 2001، ص64.

عام 1981م وبعد تغيير اسمها من الجماعة الإسلامية إلى حركة الاتجاه الإسلامي تقدمت بطلب ترخيص لتزاول نشاطها كحزب سياسي، مستفيدة من إعلان الحبيب بورقيبة استعداده لترخيص الأحزاب السياسية.¹

عقب الإعلان الرسمي، أصدرت حركة الاتجاه الإسلامي بيانها الأول لتعبر عن شخصيتها في المرحلة القادمة وجاء في البيان:²

"يشهد العالم الإسلامي - وبلادنا جزء منه - أبشع أنواع الاستلاب والغربة عن ذاته ومصالحه فمذ التاريخ الوسيط وأسباب الانحطاط تفعل فعلها في كيان أمتنا وتدفع بها إلى التخلي عن مهمة الريادة والإشعاع، طورا لفائدة غرب مستعمر وآخر لصالح أقلية متحكمة انفصلت عن أصولها وصادمت مطامح شعوبها.

وكان المتستهدف الأول طوال هذه الأطوار كلها هو الإسلام، محور شخصيتنا الحضارية وعصب ضميرنا الجمعي، فقد عزل بصورة تدريجية بطيئة، وأحيانا بشكل جريء سافر عن مواقع التوجيه والتسيير الفعلي لواقعنا رغم بروزه عاملا محددًا في صنع الجوانب المشرفة من حضارتنا وفي جهاد بلادنا لطرد المستعمر.

وقد تكرر هذا الوضع نتيجة أحادية الاتجاه السياسي المتحكم «الحزب الدستوري» وتدرجه المتصاعد نحو الهيمنة على السلطة والمؤسسات والمنظمات الجماهيرية من ناحية ونتيجة ارتجالية الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية وتقبلها وارتباطها بمصالح دولية تتعارض مع مصالح شعبنا الوطنية من ناحية أخرى.

في هذا المناخ ظهر الاتجاه الإسلامي بتونس في بداية السبعينات بعد أن توفرت له كل أسباب الوجود، وتأكدت ضرورته، وقد ساهم هذا الاتجاه من مواقعه في إعادة الاعتبار للإسلام فكرا وثقافة وسلوكا، وإعادة الاعتبار للمسجد كما ساهم في تنشيط الحياة الثقافية والسياسية.

¹ الشيباني، رضوان: الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي. مرجع سابق، ص 291

² البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي (6 جوان 1981).

إن استمرار أسباب تخلف الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي في مجتمعنا يرسخ لدى الإسلاميين شعورهم المشروع بمسؤوليتهم الربانية الوطنية والإنسانية في ضرورة مواصلة مساعيهم وتطويرها من أجل تحرير البلاد الفعلي وتقدمها على أسس الإسلام العادلة وفي ظل نهجه القويم.

وقد يذهب البعض إلى أن هذا العمل هو من باب إقحام الدين في دنيا السياسة، وأنه مدخل إلى احتكار الصفة الإسلامية ونفيها بالتالي عن الآخرين. إن هذا الفهم فضلا عن كونه يعبر عن تصور كنسي دخيل على ثقافتنا الأصلية، يكرس استمرارية «حديث» لواقع الضياع التاريخي الذي عاشته أمتنا.

على أن "حركة الاتجاه الإسلامي" لا تقدم نفسها ناطقا رسميا باسم الإسلام في تونس ولا تطمح يوما في أن ينسب هذا اللقب إليها. فهي مع إقرارها حق جميع التونسيين في التعامل الصادق المسؤول مع الدين، ترى من حقها تبني تصورا للإسلام يكون من الشمول بحيث يكون الأرضية العقائدية التي منها تنبثق مختلف الرؤى الفكرية والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدد هوية هذه الحركة... تعمل هذه الحركة على تحقيق المهام التالية:

- بعث الشخصية الإسلامية لتونس حتى تستعيد مهمتها كقاعدة كبرى للحضارة الإسلامية بإفريقيا ووضع حد لحالة التبعية والاعتراب والضلال.
- تجديد الفكر الإسلامي على ضوء أصول الإسلام الثابتة ومقتضيات الحياة المتطورة وتنقيته من رواسب عصور الانحطاط وآثار التغريب.
- أن تستعيد الجماهير حقها المشروع في تقرير مصيرها بعيدا عن كل وصاية داخلية أو هيمنة خارجية.
- إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية وتوزيع الثروة بالبلاد توزيعا عادلا على ضوء المبدأ الإسلامي «الرجل وبلاؤه، الرجل وحاجته».

- المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي والمغربي والعالمي حتى يتم إنقاذ شعوبنا والبشرية جمعاء مما تردت فيه من ضياع نفسي وحيث اجتماعي وتسلط دولي.

جاء البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي معتدلاً ومهتماً بالديمقراطية والحريات والمرأة، ورفض العنف واتخاذ أسلوب الحوار من أجل التغيير مع التزام الاتجاه الإسلامي بالتعددية ورفض الانفراد بالسلطة، ولم تتخذ حركة الاتجاه الإسلامي تطبيق الشريعة مطلباً بل طالبت بتعديل مجلة الأحوال الشخصية التي يعمل بها النظام التونسي، ومع ذلك وبالرغم من تعهد بورقيبة بترخيص الأحزاب إلا أن طلب حركة الاتجاه الإسلامي باعتمادها تنظيمياً سياسياً لم يلق أي رد، الرد الذي جاء بحملة قام بها النظام ضد حركة الاتجاه الإسلامي باعتقال مجموعة من قيادات الحركة، ومنهم راشد الغنوشي في تموز - يوليو 1981، وحُكم عليه بالسجن لمدة عشرة أعوام بتهمة الانتماء إلى جمعية غير مشروعة، ليفرج عنه بعد ثلاث أعوام من الاعتقال بتدخل من رئيس الحكومة آنذاك محمد مزالي.¹

عمل النظام على القضاء على حركة الاتجاه الإسلامي بالرغم من الإفراج عن الغنوشي فقام النظام بطرد المنتمين لها من الوظائف الحكومية وشدد من إجراءات الأمن على المدارس والمساجد والجامعات. وفي عام 1978م، أعاد النظام اعتقال العديد من أعضاء وقادة حركة الاتجاه الإسلامي ومن بينهم رئيس الحركة راشد الغنوشي.²

المرحلة الثالثة: من عام 1987 وحتى عام 2010

بسبب إجراءات النظام التونسي ضد حركة الاتجاه الإسلامي ومنع مظاهر التدين في تونس كتربية اللحى والالتزام بالصلاة، خرجت مجموعة من المظاهرات وحركات احتجاجية دامت لأشهر عدة تتدد بنظام بورقيبة وممارساته عام 1987، فسارع الوزير الأول زين العابدين بن علي بعزل بورقيبة مستغلاً الأوضاع التي تعيشها تونس من مظاهرات وحركات احتجاجية،

¹ أبو زكريا، يحيى: الحركة الإسلامية في تونس: من الثعالبي وإلى الغنوشي مرجع سابق، ص 49-50

² الشيباني، رضوان: الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي. مرجع سابق، ص 292

ويلعلن أنه أحبط مخطط الاستيلاء على الحكم من قبل الإسلاميين؛ ليتسلم ابن علي حكم تونس عام 1987م.¹

عقب تسلم الرئيس زين العابدين الحكم، سادت علاقة من التوافق بينه وبين حركة الاتجاه الإسلامي في عام 1988م، حيث أفرج بن علي عن جميع المعتقلين، وجرى حوار بين النظام والحركة نتج عنه الاتفاق على ميثاق وطني وقعوا عليه، وغيّرت حركة الاتجاه الإسلامي اسمها لتصبح حركة النهضة.²

ما بين عامي 1988-1990 تمتعت حركة النهضة والنظام بعلاقة جيدة وصدّرت حركة النهضة جريدة خاصة بها "جريدة الفجر"، وشاركت حركة النهضة عام 1989 في الانتخابات التشريعية التونسية لأول مرة في تاريخها، وحصلت على نسبة 20% من المقاعد، وعززت هذه النتيجة من رفع الثقة لدى النهضة والاعتزاز بنفسها، حيث أصبح لها قاعدة جماهيرية وقاعدة شعبية جعلها ترفع من سقف مطالبها، فتقدمت بالترخيص كحزب سياسي رسمي، ولكن النظام تخوف من حجم النهضة وحضورها في الشارع التونسي فرفض طلب الترخيص وليبدأ بحملة اعتقالات عام 1990م، لقيادة ومؤثري النهضة، واعتبرها حركة غير شرعية وشرع بحظر أنشطتها، وحاكم بعض قيادها وصدر بحقهم أحكام وصلت لبعضهم للحبس مدى الحياة، بينما فر الآخرون ممن لم يتعرضوا للاعتقال إلى بعض العواصم الأوروبية.³

المرحلة الرابعة: مرحلة الربيع العربي 2010 وحتى 2020

خلال عشرين عاما (1990-2010)، بقي حزب النهضة غائبا عن المشهد السياسي في تونس. فرئيس الحزب في المنفى ومعظم القيادات كذلك، بالإضافة للقبضة الأمنية التي أحكمها النظام التونسي على البلاد، حتى انطلقت شرارة الثورة التونسية في 17 كانون الأول-ديسمبر عام

¹ مشاقي، منذر: موقع حركات الإسلام السياسي في الثورات الشعبية العربية: دراسة حالة مصر وتونس، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2013، ص 68-69

² البلدي، الفاضل: الحركة الإسلامية في تونس: قراءة نقدية لـ الحداد، محمد وآخرون من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس، ط3، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011، ص 52-54.

³ مشاقي، منذر: موقع حركات الإسلام السياسي في الثورات الشعبية العربية: دراسة حالة مصر وتونس. مرجع سابق،

2010 التي أُلقت بظلالها على الساحة التونسية في تغير ميزان القوى بتنامي دور قوى وأحزاب سياسية ومنها حزب النهضة ذو المرجعية الإسلامية، ليقدّم نفسه بديلاً سياسياً عن النظام السابق، مستفيدة من تجاربها السابقة والتنظيم الذي تتمتع به وشعبيتها التي حافظت عليها.

وشارك حزب النهضة بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي (برلمان مؤقت) في 23 تشرين الأول -أكتوبر عام 2011، حيث فاز بالحصول على 89 نائباً، وشكل حكومة بالتحالف مع حزبين علمانيين هما "المؤتمر من أجل الجمهورية"، بقيادة المنصف المرزوقي، و"التكتل من أجل العمل والحريات"، بقيادة مصطفى بن جعفر.

إلا أن الحركة تحوّلت بعد توتر الأوضاع واغتيال القياديين اليساريين شكري بلعيد (اغتيال في 6 فبراير 2013) ومحمد البراهمي (اغتيال في 25 يوليو 2013)، وسلمت الحكم لحكومة تكنوقراط في يناير 2014 بقيادة المهدي جمعة.

وفي الانتخابات التشريعية المقامة في 2014، حلت النهضة ثانياً بـ 69 نائباً بعد حركة "نداء تونس" بقيادة الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي الذي حصل على 86 نائباً.

وشاركت النهضة في إطار سياسة التوافق بين الغنوشي والسبسي في كل الحكومات التي تشكلت منذ يناير 2015 إلى اليوم.

وفازت النهضة بالانتخابات البلدية المقامة في مايو 2018، حيث تصدرت السباق بالحصول على 29.68% من الأصوات، أي ما يعادل 2135 مقعداً بلدياً، فيما جاء نداء تونس ثانياً بـ 22.17% من الأصوات، بما يعادل 1559 مقعداً.

إلا أن مرشح النهضة للانتخابات الرئاسية، مورو، فشل في الوصول إلى الدور الثاني من انتخابات الرئاسة، واكتفى بالمرتبة الثالثة في الدور الأول للاقتراع.

وفي الانتخابات التشريعية عام 2019، فاز حزب النهضة بها وحصل على 52 نائباً بالبرلمان، إلا أنها واجهت مصاعب في تشكيل الحكومة بسبب إعلان أبرز حزبين فائزين في الانتخابات

هما التيار الديمقراطي (اجتماعي ديمقراطي/ 22 نائبا) وحركة الشعب (قومية ناصرية/ 16 مقعدا) رفض التحالف معه.¹

خاتمة

بالرغم من تشابه ظروف التعامل بين الأنظمة المصرية والتونسية مع حركة الإخوان المسلمين من اعتقال وإبعاد وتقارب ومن ثم تباعد، إلا أن حركة النهضة أبتقت نفسها بعيدة عن العنف بكل أشكاله على عكس حركة إخوان مصر التي مارسته بكل مراحل الأنظمة المصرية المتعاقبة، وعلى الرغم من قلة المشاركة السياسية للنهضة التونسي مقارنة مع إخوان مصر التي مارست المشاركة السياسية في حقبة مختلفة إلا أن النهضة كانت أذكى وأوضح بالشراكة السياسية عقب سقوط النظام التونسي على عكس حركة إخوان مصر التي لم تمارسه، بل استبعدت مواليتها.

وفى هذا السياق، يبرز الفارق بين إخوان مصر ونهضة تونس بشأن طريقة التعاطي مع باقي فصائل الإسلام السياسي وتحديد التيار السلفي وجماعات الإسلام الجهادي التكفيري المتطرف، التي طالما زايدت عليها في قضية الأسلمة. فبالمخالفة لنهج إخوان مصر، كانت حركة النهضة أكثر صرامة في استخدام الجيش لمحاربة واستئصال بؤر السلفية الجهادية التي تسببت ممارساتها الإرهابية واستهدافها للناشطين السياسيين العلمانيين في تشويه الإسلاميين وتكثيف الانتقادات لحركة النهضة.

وكمحصلة لما سبق، تباينت مآلات إخوان مصر ونهضة تونس، ففي الوقت الذي باتت حركة النهضة جزءا أصيلا في الحياة السياسية وطرفا رئيسيا في عملية التحول الديمقراطي واستكمال أهداف الثورة التونسية، هوت جماعة الإخوان في مصر إلى غياهب الانتحار السياسي والتنظيمي بعد أن وضعت نفسها، لأول مرة في تاريخها، في مواجهة مباشرة مع الدولة والمجتمع المصريين في آن، ومن ثم فقدت الأسانيد الأخلاقية لمظلوميتها التاريخية وحكمت على نفسها بالخروج من المشهد السياسي الحالي.

¹ الثابتي، عادل: النهضة التونسية في 50 عامًا.. من السرية إلى الحكم، موقع الاناضول الالكتروني، 2019، رابط

<https://bit.ly/2Js7R9O>

الفصل الثالث

التحويلات والمراجعات للإخوان المسلمين

الفصل الثالث

التحولات والمراجعات للإخوان المسلمين

تمهيد

ما أن ظهرت حركة الإخوان المسلمين في مصر وبدأت تمارس نشاطاتها، حتى بدأ الجدل يحوم حولها، وتعرضت لمضايقات من قبل الأنظمة الحاكمة خلال العقود السابقة، وفي بعض الأحيان تحالفت مع الأنظمة الحاكمة، وكان لكل طرف أهدافه الخاصة من تلك التحالفات، فأحيانا يهدف النظام لضرب خصومه من خلال الإخوان المسلمين، والإخوان المسلمون يعتبرونها فترة لاسترداد قوتهم للوصول إلى رسالتهم وأهدافهم، وخلال تلك الفترات قام الإخوان المسلمون بعدة تحولات في ممارستهم السياسية ناتج بعضها عن مراجعات داخلية قاموا بها.

وعلى الرغم من عدم إعلان حركة الإخوان المسلمين وخاصة في مصر، عن إجراء أي مراجعات داخلية إلا أن التحولات التي قامت بها خلال عقود من الزمن في نشاطاتها وممارساتها دلت أن الحركة قامت بمراجعات سرية، وأن أبرز التحولات التي عاشتها حركة الإخوان المسلمين اتسمت بسمتين رئيسيتين أولاهما أنها في مجملها تغيرات غير واعية أو مخطط لها بقدر ما هي أقرب إلى التغيير الذاتي الذي يجري وفق منطق الصيرورة الاجتماعية، وهو منطق تسوق فيه الحركة التنظير الذي يتأخر ليأتي مكملًا لها، مؤكداً عليها أو داعماً مؤيداً لها. بالإضافة إلى أنها تحولات تجري وفق منطق البرجماتية والمسلك الذي كانت تسير عليه حركة الإخوان المسلمين حسب المتغيرات التي كانت تعيشها في ذلك الوقت وقدرتها على الاستجابة للمستجدات وخاصة فيما يتصل بالعمل السياسي.

أما السمة الثانية للتحولات لدى الإخوان المسلمين، فظهرت من خلال الخطاب؛ واللغة المستخدمة في الخطاب، وانفصاله عن الممارسة في كثير من الأحيان، فقد استخدمت الخطاب الشعبي والمحفز لتعاليم الإسلام والدولة الإسلامية، ولكن على أرض الواقع تبتعد قيادة الإخوان عن ممارسته من خلال المشاركة في الانتخابات الطلابية والنيابية والمحلية، وهذا الانفصال بين ممارسة الخطاب لدى الإخوان يعتبر فجوة أو تناقضا تعانية الجماعة، وهو ما يظهر في موقفهم

من قضية الدولة، فهي تمارس فعلا سياسيا ينتمي إلى لحظة الدولة الوطنية الحديثة فيما ما زالت أطرها الفكرية والتربوية تتداول أفكارا ونظريات سياسية تنتمي إلى ما قبل ظهور الدولة القومية.

في هذا الفصل، سينظر الباحث إلى تجربة الإخوان المسلمين في مصر وتونس والمراجعات التي قاموا بها إن وجدت، وسيبحث فيما إذا أدت هذه المراجعات إلى إحداث تحولات لدى الجماعة قادت إلى شراكة سياسية أم اكتفت بمراجعات لم تخرج إلى الممارسة وبقيت في الغرف المغلقة الخاصة بها.

مراجعات الإخوان المسلمين في مصر

خلصت اجتهادات الباحثين والكتاب إلى أنّ جماعة الإخوان المسلمين قبل عام 2010 قامت على فترتين بإجراء مراجعات داخلية، بدأت أولى تلك المراجعات، من قبل شباب أطلقوا على أنفسهم "شباب محمد"، وهي مجموعة من قادة وشباب الإخوان الذين انشقوا عن جماعة الإخوان المسلمين عام 1939م، وعلى رأسهم محمود أبو زيد عثمان، وحددوا خلافهم مع الإخوان في عدة نقاط، أبرزها عدم أخذ قيادة الإخوان بمبدأ الشورى في اتخاذ القرار، وذلك بالمخالفة لتعاليم السياسة الشرعية الإسلامية، وكذلك عمل جماعة الإخوان المسلمين تحت لواء الحاكمين بغير ما أنزل الله على حد تعبير المجموعة المنشقة آنذاك، ويقصدون به رضا جماعة الإخوان بالعمل السياسي في إطار القانون الوضعي السائد، والذي يحكم العمل الحزبي والنقابي. ثانياً مراجعة، كانت في عهد مرشد العام الأسبق عمر التلمساني، الذي أخذ الجماعة للعودة تدريجياً للمشهد السياسي في عهد الرئيس محمد أنور السادات، بعدما كان معظم شباب الإخوان اتجهوا للتكفير تزامناً مع ظهور سيد قطب ثم إعدامه، لتبدأ الجماعة في التواجد بعد خروجهم من السجن، تحت قيادة التلمساني، بل إن هذا التحول دفع بعض الشخصيات المتعاطفة مع الإخوان إلى لخروج في تلك الفترة وإنشاء جماعات تكفيرية من بينها تنظيم شكري مصطفى.¹

¹ عرفة، أحمد: تاريخ الإخوان مع المراجعات، اليوم السابع، 2015، موقع إلكتروني <https://bit.ly/3x2yczJ>

معظم تحولات الإخوان المسلمين خاصة في مصر في قضايا المرأة والأقباط والأحزاب الأخرى (العلمانية، والحكومية، واليسارية) تمت في صيغة تصريحات صحفية عارضة وعفوية ومفاجئة تعيد النظر في مواقف تاريخية ورؤى استراتيجية ظلت ثابتة بمقال أو كلام عفوي، دون أن تسبقه أي دراسات أو مناقشات أو مراجعات تثبت الطمأنينة بأن هناك عقلاً يفكر وينظر أو تقنع الأتباع والأنصار بل والخصوم بأن ما جرى له ظل من الحقيقة والمصادقية. وتمثل ذلك بتصريحات ومواقف الإخوان المتناقضة حول نفس الحدث كالخطابات التي تحدثت عن أهل الذمة، ويستند إلى فتاوى تتحدث عن حرمة بناء الكنائس، إلى خطاب آخر يتحدث عن قبول برئيس مسيحي لمصر إذا جاء بالانتخابات، إلى ترحيب الإخوان بتأسيس حزب مسيحي. تصريحات كهذه خرجت من رأس الهرم للإخوان المسلمين أمثال عبد الله الخطيب الذي عرف بمفتي الإخوان، والدكتور عصام العريان مسؤول المكتب السياسي للإخوان.¹

عام 1982 وضع الإخوان المسلمون اللائحة العالمية لجماعة الإخوان المسلمين حيث انعقد مجلس الشورى العالمي، وتم وضع النظام العام لجماعة الإخوان المسلمين وتضمن سبعة وأربعين مادة ملزمة لجميع الأقطار والأفراد. وبعد مرور ما يزيد عن عشرة أعوام من إقرار هذا النظام أجرت جماعة الإخوان المسلمين دراسة للنظام العام لها، والذي يحكمها حسب البنود الموضوعية، حسب ما عرض الباحث في الفصل الثاني². وخرجوا بنتيجة عقب دراسة النظام في عهد المرشد العام محمد حامد أبو النصر، أنّ النظام لا يتطلب تعديلاً لائحياً حول أهداف ووسائل الإخوان المسلمين، وأن الأمر يتطلب في اجتهاد لتحقيق الأهداف بصورة متكاملة والتزام الأفراد والأقطار بما وضع في لائحة النظام الداخلي³. بهذا يظهر أن الإخوان المسلمين حتى عام 1994، وهو العام الذين أقروا فيه اللائحة العالمية لجماعة الإخوان المسلمين، لم يُجروا مراجعات للفترة السابقة بشكل رسمي، وإنما أكملوا ما وضع في الماضي، وأكدوا على التزام الأفراد والأقطار به.

¹ تمام، حسام تحولات الإخوان المسلمين تفكك الأيدولوجيا ونهاية التنظيم، ط 2، مكتبة كدبولي، القاهرة، 2010، ص151.

² راجع الفصل الثاني، الهيئات الرئيسية لحزب الإخوان المسلمين.

³ وثيقة اللائحة العالمية لجماعة الإخوان المسلمين.

وحسب الكاتب حسام تمام في كتابه "تحولات الإخوان المسلمين تفكك الأيدولوجيا ونهاية التنظيم" يُرجع سبب عدم إجراء مراجعات داخلية إلى نزيف العقول الاستراتيجية فيها، مثل جمال الدين عطية ومحمود أبو السعود ومحمد فتحي عثمان وعبد الحليم أبو شقة وغيرهم ممن أسسوا مجلة المسلم المعاصر في أوائل السبعينات، فقد تمت تصفيتهم داخل الجماعة جيلاً فجيل، حتى لم يعد لهم أي تأثير داخلها وهم الذين صاروا ملء السمع والبصر خارج الإخوان المسلمين. حيث لم تحتفظ الجماعة بعقولها الاستراتيجية ولم تطور آلية تمكنها من تعظيم الاستفادة منها بعد أن انتقلت خارجها، وحتى لم تستفد من فكرة المدارس الإخوانية.

يرى الباحث أن حسن البنا الذي أنشأ الجماعة وعلى الرغم من صغر سنه البالغ-22 عامًا استطاع أن يجتذب الأنصار، فقد كان لديه القدرة على وضع الاستراتيجيات وتنفيذها، ووضع الأطر الفكرية لجماعته وفق رؤيته، لكنه مع ذلك ومع تقدم العمر والاحتكاكات الكثيرة بالتيارات والأفكار المختلفة سواء الإسلامية أو الليبرالية أو الشيوعية، بالإضافة للاحتكاك بالعسكر وكبار الدولة ورجال الفكر المتعددين، استطاع أن يكتسب خبرات جليلة أهله لتحديث أفكاره أو ربما تغييرها من وقت لآخر.

ففي رسائل البنا يتضح التجديد الفكري والتغير في المفاهيم ومصطلحاتها من رسالة إلى أخرى، بل قد أدخل التجديد على بعض الرسائل ذاتها، سواء بحذف أو إضافة، ليؤكد أن لا شيء لا يغير، وأن الظروف من تحكم، وأن التجديد والتغيير قائم، ويجب أن يحدث حسب كل مرحلة، وأن الأطروحات التي وضعها البنا وضعها في وقت حياته وفق الظروف التي كان يعيشها الوطن العربي والإسلامي والمجتمع، كما أنها رسائل وتعاليم ليست ثابتة لتظل الجماعة متمسكة بنفس الأطروحات التي كتبها، ولذا وجب على الجماعة التعديل وفق تطورات المجتمع والواقع والبيئة المحيطة، والأخذ من رسائل البنا بما يتناسب مع حال الوطن والمجتمع الإسلامي.¹

¹ دسوقي عبدة: مراجعات الإخوان: بين نجاح الماضي وفشل الحاضر، مجلة اضاءات، 2018، موقع الكتروني، رابط:

[/https://www.ida2at.com/muslim-brotherhood-reviews-between-past-and-present](https://www.ida2at.com/muslim-brotherhood-reviews-between-past-and-present)

ولكن من جاء بعد البنا من قيادة للإخوان اعتكف عن إجراء مراجعات داخلية معمقة واكتفوا ببعض التحولات في الممارسة والخطاب، وعملت جاهدة على المحافظة على التنظيم من أن تنفض عراه، وكان جل تفكير الجميع ربط الأمور القلبية بالأمور التنظيمية، في محاولة للحفاظ على تماسك التنظيم والحفاظ على قوته.

ويستنتج الباحث أن قيادة الإخوان المسلمين في مصر تخشى من الإعلان عن إجراءات لمراجعات فكرية داخلية، وأنها تخشى من إجراء مراجعات شاملة لمواقفها وممارساتها التي قامت بها على مدار تاريخ إنشائها، ويعود سبب خوفها إلى عدم الاعتراف بالأخطاء التي أوصلتها إلى ما وصلت إليه من فشل في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها، مما يتسبب في زعزعة أركانها أمام قاعدتها التي قامت على فكرة الولاء والبراء للأمير، وعملت حركة الإخوان المسلمين على تحميل الأنظمة في مصر سبب كل أزماتها التي مرت بها، حتى جاء الربيع العربي وسيتناوله الباحث لاحقاً.

(حركة النهضة) في تونس

عرض الباحث في الفصل الثاني تاريخ ومحطات حركة النهضة التونسي التابع للإخوان المسلمين التي تأسست عام 1972 باسم "الجماعة الإسلامية"، ثم غيرت الاسم لحركة الاتجاه الإسلامي، وفي عام 1989 غيرت إلى "حركة النهضة".

وكون الإخوان المسلمون في تونس لم يخوضوا صدامات كثيرة ولم يتعرضوا أو يمارسوا ما تعرض له ومارسه إخوان مصر، إلا أنهم على الرغم من ذلك تعرضوا للقمع والاضطهاد في عهدي الرئيسين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، وسجن عدد من قادتهم وهجّروا لسنوات طويلة، ولكنهم عادوا ليتصدروا المشهد السياسي التونسي بعد الثورة التي أطاحت بنظام بن علي عام 2011.

واستلهمت حركة النهضة أفكارها ومبادئها من فكر منظري الإخوان المسلمين في مصر وعلى رأسهم سيد قطب، بيد أن قادتتها - خاصة راشد الغنوشي - أكدوا مرارا قبل الثورة التي أطاحت

بين علي وبعدها، أن النهضة طورت منهجها وباتت قريبة جدا من منهج حزب العدالة والتنمية التركي.

ما أعلنه الغنوشي هو نتيجة لتجارب سابقة عاشتها النهضة بالإضافة لتعلمها من تجارب الإخوان المسلمين في مصر وباقي بقاع الأرض التي يمتد فيها الإخوان، وبالتالي أخذ حزب النهضة على عاتقه استنباق الأحداث في تونس عقب نجاح الربيع العربي وأعلن عن قرارات كانت مصيرية بالنسبة له ودلت أنهم قاموا بمراجعات أوصلتهم إلى هنا.

تونس، التي مثلت نواة الربيع العربي، شهدت حالة من الاستقرار النسبي ومرحلة انتقالية ناجحة إلى حد ما منذ الإطاحة بنظام الرئيس بن علي في يناير/كانون الثاني 2011. وكان لحركة النهضة التونسية، التي تقول إنها عانت كثيرا بسبب تحديها للاستبداد السياسي، دور هام في عملية الانتقال السياسي في البلاد، خاصة نجاحها في الوصول إلى توافق مع القوى السياسية الأخرى، وعلى رأسها حزب "نداء تونس"، الأمر الذي مهد الطريق لتحقيق الاستقرار في تونس.

وخلال عملية الانتقال الديمقراطي، نجحت النهضة في إنتاج خطاب إعلامي وسياسي واع، أسهم بشكل كبير في إبقاء شعلة الثورة متأججة في تونس، وحافظت على المسار الديمقراطي مفتوحاً أمام طموحات الشعب التونسي، مما عكس هذا المردود الإيجابي لهذا الخطاب على الصعيد السياسي الداخلي، والذي تمثل في نيل الحركة ثقة الناخب التونسي في معظم الاستحقاقات الانتخابية.

اعتبرت تجربة حركة النهضة في الحكم والسياسة مختلفة عن تجارب الإخوان المسلمين في البلاد الأخرى كمصر من حيث سياسة وخطاب الحكم والشراكة السياسية مع الأحزاب الأخرى في تونس، ولمعرفة أسباب انفتاح حركة النهضة سياسياً قبل الانتقال إلى مراجعاتها وتحولاتها، لا بد من الغوص والبحث في مكونات النهضة ومؤسسيها الذين يعود لهم الفضل في نجاحها في إنتاج شراكة سياسية وخطاب مختلف عن خطاب وممارسة حركتهم الأم "الإخوان المسلمين".

انطلقت حركة النهضة على يد راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو، فالأول درس في جامع الزيتونة، وأتم دراسة الفلسفة في دمشق، ودرس في جامعة السوربون بفرنسا، وله إسهامات فكرية وفلسفية حول العلمانية، وقضايا الحريات والكرامة الإنسانية والمواطنة وغيرها من قضايا العصر، وكانت له تجربة مع التيار القومي العربي. والمؤسس الثاني (مورو) المحامي ابن الطبقة الأرستقراطية التونسية المنفتحة بطبيعتها على الثقافة العالمية. وقد تأثرت بهما الحركة كثيرًا في سعة صدرها لمناقشة العديد من القضايا التي ربما تبدو مسلمتٍ وثوابتٍ لا تقبل النقاش عند العديد من الحركات الإسلامية الأخرى في المشرق العربي. وعلى الرغم من أن حركة النهضة تتبع لمدرسة الإخوان المسلمين الفكرية، إلا أنها انفتحت مبكرًا على أفكار مدارس أخرى مثل مدرسة مالك بن نبي المفكر الجزائري؛ إذ يعتبر البعض أن حركة النهضة هي التجلي الميداني لأفكار مالك بن نبي. كما انفتحت الحركة أيضًا على مدرسة الثورة الإيرانية، وكتابات الفيلسوف الإيراني علي شريعتي، بالإضافة إلى استفادة الحركة الواضحة من الفلسفة الغربية فيما يتعلق بقضايا المواطنة وحقوق الإنسان. كما عملت حركة النهضة على حسم مبكر للعديد من القضايا الفكرية وتكوين إطار معرفي متماسك فيها، مثل قضايا المرأة ومشاركتها السياسية، والفنون والإبداع، والحريات. فقد شكلت الحركة منذ السبعينيات فرقًا مسرحية وموسيقية تشارك فيها النساء مع الرجال، وانعكس ذلك أيضًا في تشكيل القوائم الانتخابية لحزب النهضة، حيث شكلت النساء قرابة نصف عدد مرشحي النهضة للمجلس التأسيسي.¹

أما على صعيد الشعب التونسي، فقد أدى انفتاح المجتمع التونسي على البر الأوربي هجرةً وعملاً أثر في رفع مستوى الوعي الشعبي التونسي بقضايا مثل حقوق الإنسان والرعاية الاجتماعية وحقوق المرأة. وهذا فرض على الحركات التونسية المعارضة، ومنها حركة النهضة، تحديات حقيقة تتعلق بمعاش الناس وأمنهم وحريتهم.²

¹ الغرباوي، ياسر: 6 أسباب قادت حركة النهضة نحو النجاح، الجزيرة نت، 2020، موقع الكتروني

<https://bit.ly/2SNPMIm>

² المرجع السابق.

مراجعات وتحولات حركة النهضة

ضمت حركة النهضة منذ تأسيسها طيفاً واسعاً من المؤمنين بأن الإسلام دين ودولة على اختلاف توجهاتهم المذهبية والطائفية وتصوراتهم لـ "منهج التغيير". فالحركة الإسلامية التونسية كانت خليطاً بين مجموعة إخوانية تقليدية تتبع منهج جماعة الإخوان عقيدةً وسياسةً، بما فيها أفكار سيد قطب عن الحاكمية والجاهلية، ومجموعة سلفية صغيرة متأثرة بحركة المد السلفي التي ظهرت في بداية السبعينات في مصر والخليج على يد الشيخ ناصر الألباني والجمعية الشرعية المصرية ومجموعة إسلامية عقلانية انشقت في أواخر السبعينات بقيادة صلاح الدين الجورشي وحميدة النيفر، وبعض العناصر ذوي التوجه الصوفي، ولاحقاً، ظهر تيار شيعي داخل الحركة عقب انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة آية الله الخميني عرف بـ "خط الإمام". هذا المزيج جعل من الصعب على الحركة تحديد منهج التغيير في مواجهة الدولة والمجتمع. لكن التيار الغالب فيها كان متأثراً بأفكار الجناح القطبي في جماعة الإخوان المسلمين القائل بـ "الحاكمية"، وتكفير الحكام و"الجهاد ضدهم من أجل إقامة الدولة الإسلامية".¹

ويشير مؤسس الجماعة راشد الغنوشي بوضوح إلى ذلك، في شرحه للعناصر الفكرية المكونة للحركة الإسلامية عند تأسيسها، مانحاً ما سماه بالـ (التدين السلفي الإخواني، الوارد من المشرق)، المنزلة الأبرز، قائلاً في هذا السياق: "إن هذا التدين بدوره تألف بين العناصر الآتية: المنهجية السلفية التي تقوم على محاربة البدع في مجال العقائد ورفض التقليد المذهبي في المجال الفقهي والعودة في ذلك كله إلى الأصل: الكتاب والسنة، وتقوم هذه المنهجية أساساً على أولوية النص المطلقة على العقل والفكر السياسي والاجتماعي الإخواني القائم على تأكيد شمولية الإسلام ومبدأ حاكمية الله سبحانه مبدأ العدالة الاجتماعية، ومنهج تربوي يركز على التقوى والتوكل والذكر والجهاد والجماعية والاستعلاء الإيماني. منهج فكري يضم الجانب العقائدي الأخلاقي على حساب الجوانب السياسية والاجتماعية ويقيس الأوضاع والجماعات بمقياس

¹ الغنوشي، راشد: الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ط 5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004، ص300.

عقيدي ما ينتهي معه الأمر إلى تقسيم الناس إلى إخوة وأعداء ويغلب جانب الرفض في تعامله مع الواقع والثقافات الأخرى وحتى مع المدارس الإسلامية فهو أحادي النظرة ويكاد يشكل منظومة مغلقة".¹

عام 1981، تقدم قادة الجماعة بطلب لتأسيس حزب حركة الاتجاه الإسلامي، لكن النظام رفض ذلك الطلب، لتدخل الحركة الجديدة في نوع من ازدواجية التنظيم، بين حزب سياسي علني لا يحمل تأشيرة قانونية، وتنظيم إسلامي سري، وعلى الرغم من أن الحركة أعلنت في بيانها التأسيسي، في يونيو/ حزيران 1981، نبذ العنف واختارت النضال السياسي منهجاً لعملها، لكنها عملت بشكل موازٍ على المضي في منهجها الجهادي سبيلاً للوصول إلى السلطة، من خلال تكوين جهاز خاص مهمته العمل السري الأمني والعسكري لإسقاط النظام وإقامة الدولة الإسلامية. فقد فصلت الحركة عملها العلني والشعبي عن العمل السري وعملت على اختراق المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية. وقد تعاضم هذا التنظيم السري داخل الجيش والأمن حتى حاول القيام بانقلاب عسكري لإطاحة الرئيس الحبيب بورقيبة ونظامه وإنشاء "دولة إسلامية" في 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 1987، إلا أن هذه المحاولة فشلت وكان زين العابدين بن علي الأسرع إلى السلطة.²

وكما ذكر الباحث في الفصل الثاني، فبعد وصول زين العابدين بن علي إلى السلطة، دخلت حركة الاتجاه الإسلامي في نوع من الوفاق معه، وغيرت اسمها إلى حركة النهضة، استجاب بن علي لمطالب النهضة بالتخفيف من علمانية الدولة، واتجه إلى بعض التعديلات الشكلية كإحداث وزارة للشؤون الدينية، وإذاعة الأذان في التلفزيون الرسمي. لكن الصراع ما لبث أن تجدد بين الحركة والنظام، عندما اكتشف بن علي أن للحركة تنظيماً سرياً عام 1991. خلال هذه المدة كلها بين بداية السبعينات وبداية التسعينات، كان المنهج الصدامي تجاه الدولة مهيمناً على فكر

¹ الغنوشي، راشد: من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، ط1، المركز المغربي للبحوث والترجمة، لندن، 2000، ص82.

² بن سالم، منصف مذكرات منصف بن سالم، سنوات الجمر شهادات حية عن الاضطهاد الفكري واستهداف الإسلام في تونس، طبعة خاصة، الكويت، 2014، ص45.

الحركة الإسلامية ومنهجها في تونس، إذ كانت تريد تغييراً جذرياً للدولة القائمة وللمجتمع وفقاً لنظرتها إلى الإسلام. لكن سنوات المحنة في السجون والمنافي، نجحت في تغيير كثير من القناعات التي كان الغنوشي ورفاقه يحملونها تجاه النظام وبددت كثيراً من الأوهام. بعد أن وجدوا أنفسهم عقب رحيل بن علي وجهاً لوجه أمام استحقاقات السلطة والدولة والمحيط الإقليمي.

الإعلان عن مراجعات وتحولات لدى حركة النهضة

أعلنت حركة النهضة في مؤتمرها العاشر الذي عقد في مايو/ أيار 2016 التخصص في العمل السياسي وترك النشاط الدعوي للمنظمات المدنية، والفصل التام بين جهازها السياسي وأذرعها الدعوية. وحينذاك، قال رئيسها راشد الغنوشي: "نريد أن يكون النشاط الديني مستقلاً تماماً عن النشاط السياسي. هذا أمر جيد للسياسيين لأنهم لن يكونوا مستقبلاً متهمين بتوظيف الدين لغايات سياسية. وهو جيد أيضاً للدين حتى لا يكون رهيناً للسياسة وموظفاً من السياسيين". وأضاف: "نحن نؤكد أن النهضة حزب سياسي، ديمقراطي ومدني له مرجعية قيم حضارية مُسلمة وحدائية، نحن نتجه نحو حزب يختص فقط في الأنشطة السياسية، ونخرج من الإسلام السياسي لندخل في الديمقراطية المُسلمة. نحن مسلمون ديمقراطيون ولا نعرّف أنفسنا بأننا (جزء من) الإسلام السياسي".¹

جاء في البيان الختامي للمؤتمر العاشر لحزب النهضة:²

"أن هذا المؤتمر انطلق في تقييم ومراجعة تجربة الحزب الماضية للتعبير عن إيمانه العميق بأهمية النقد الذاتي من أجل استخلاص الدروس وتثمين المكاسب المتحققة من أجل الاهتداء بها في تجديد الذات وتعزيز القدرات على الفعل في الواقع وتجاوز التجربة إلى المستقبل. وإذا كانت النهضة قد سبقت غيرها في الساحة الوطنية إلى هذا النهج الشجاع والبناء، فإنها تأمل في أن

¹ الغنوشي، راشد الغنوشي: حركة النهضة الإسلامية "تخرج من الإسلام السياسي"، DW، 2016، موقع إلكتروني <https://bit.ly/3qadjj7>

² البيان الختامي للمؤتمر العام العاشر لحركة النهضة: الموقع الرسمي للمؤتمر العاشر، حركة النهضة، 2016، رابط: <https://bit.ly/3BsKlAb>

يكون عمل المراجعة والتقييم تقليدا عاما تلتزم به كل مكونات مجتمعنا المدنية والسياسية على اعتبار أن أماننا مصيرا وطنيا وإنسانيا مشتركا علينا أن نتعاون جميعا على حسن تصوره وتدبير بنائه.

في ضوء قراءته لتجربته التاريخية، يؤكد حزب حركة النهضة أنه قد استفاد في مسيرته من أفكار رموز التجديد والإصلاح، وانفتح على آراء أكثر المفكرين انتصارا لقيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان في العالم، مما جعل هويته تتشكل بطريقة ديناميكية مستمرة بدافع من التشوف إلى مستقبل يكون أكثر استنارة وتقدما ونهوضا. أهلت هذه المسيرة التجديدية النهضة في المجال السياسي لكي تشكل اليوم حزبا وطنيا يعمل من أجل مصلحة تونس وبناء مجتمع عادل وآمن يضمن الحياة الكريمة لكل التونسيين والتونسيات باعتماد الديمقراطية أساسا للدولة ومنهاجا في إدارة الشأن العام.

يؤكد هذا المؤتمر التاريخي بوضوح خياراته الاستراتيجية أن حزب حركة النهضة قد تجاوز عمليا كل المبررات التي تجعل البعض يعتبره جزءا مما يسمى "الإسلام السياسي"، وأن هذه التسمية الشائعة لا تعبر عن حقيقة هويته الراهنة، ولا تعكس مضمون المشروع المستقبلي الذي يحمله. وتعتبر النهضة أن عملها مندرج ضمن اجتهاد أصيل لتكوين تيار واسع من "المسلمين الديمقراطيين" الذين يرفضون التعارض بين قيم الإسلام وقيم المعاصرة. وقد تضمنت لائحته "الخيار الاستراتيجي" و"الرؤية النظرية" الصادرتان عن المؤتمر ما يشكل أساسا منهجيا وتصوريا لهذا التوجه المجدد. وشكلت "اللائحة الهيكلية"، بما ورد فيها من إضافات وتعديلات، الصيغ التنظيمية التي تجسده على مستوى مؤسسات الحزب الداخلية والتي تحقق النجاح والحكمة الرشيدة والانفتاح.

إن النهضة باعتبارها حزبا سياسيا مسؤولا ترشح نفسها في مقدمة القوى الضامنة للانتقال الديمقراطي في تونس يتجه لتحقيق تطورات حقيقية في أهدافه واختياراته في الهيكلية والتنظيم حتى يزيد من أهليته لتحمل أعباء المرحلة، كما أنه معني بالاشتغال على أرضية المشترك الوطني الذي حدده الدستور لتوسيع طاقته التأطيرية للمساهمة في استيعاب القطاع الأوسع من

التونسيين والتونسيات وبالانفتاح على نخب المجتمع وكفاءاته وعلى الشباب والمرأة باعتبارهما دعامة أساسية لتنمية المجتمع وإشراكهما الفعال في تحديد الاختيارات التنموية وفي تنزيلها العملي. وتعتبر النهضة أنها معنية بتعزيز الوحدة الوطنية كقوة دفع لمواجهة مخاطر الانقسام والإرهاب ولتحقيق الأدوار والمهام الوطنية المطلوبة، اختارت النهضة في هذا المؤتمر التخصص في الشأن السياسي على أن تعود مجالات الإصلاح الأخرى التربوية والثقافية والدينية للمجتمع المدني.

اختار المؤتمر الحزب الوطني هوية جديدة للنهضة تجعله يهتم بما يجمع ويوحد، تنتسج أوعيته التنظيمية للتعدد والتنوع، ينبذ التنافي وتقسيم المجتمع والتفرق إزاء المصالح الوطنية الكبرى. وتعني هذه الهوية الجديدة في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ بلدنا وأمتنا تبني النهضة للديمقراطية التوافقية والحوار والتفاوض والبحث عن كلمة سواء في إدارة شؤون بلدنا وأولوية المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية وعلى الاختلافات الأيديولوجية والاشتغال تحت سقف الأهداف التي يشترك فيها عموم التونسيين والتي وضع دستور الثورة إطارها التشريعي والقانوني. كما تعني هذه الهوية إشراك أكبر عدد من الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني في تحديد الاختيارات والقرارات السياسية الكبرى بما يعزز دعائم الثقة بين مختلف الفاعلين في الشأن العام. ويعتبر دستور الثورة أكبر نجاح للنخبة السياسية التونسية وأبرز ثمار سياسة الحوار والتوافق والتنازل المشترك للوصول إلى اتفاقات حاسمة في القضايا الخلافية العميقة. ولم يقتصر التوافق على الفضاء السياسي فقط، وإنما تعداه إلى الفضاء الاجتماعي لوضع أسس لعقد اجتماعي بين النقابات والدولة.

إنّ اختيارنا الاستراتيجي للحزب الوطني له استتبعاته التنظيمية والهيكلية المتمثلة في توسيع الطاقة الاستيعابية للتنظيم وتخفيف شروط العضوية ومنح الأولوية لخدمة الوطن وللفاعلية في المجال العام، وفي إعادة تأهيل مواردنا البشرية بما يمكننا من الانفتاح على مختلف كفاءات المجتمع المشهود لها بالمهنية وحسن الأداء، وفي اعتماد اللامركزية التنظيمية في الإدارة والتسيير مع ما يعنيه ذلك من توسيع صلاحيات المكاتب الجهوية والمحلية.

ما سبق أيضا سينعكس في برامج التكوين والتأهيل تركيزا على أخلاقيات الانخراط في الحياة العامة واعتمادا لأحدث مناهج التنقيف السياسي والتدريب على القيادة والتخطيط والفاعلية والنجاعة الوظيفية.

تخصص الحزب في العمل السياسي وتحرير القدرات المواطنة في مجال الإصلاح

إن اختيارنا التخصص في العمل السياسي وعودة بقية مجالات الإصلاح للمجتمع المدني ينشد تحقيق ثلاثة مقاصد كبرى:

أولها الجدوى والنجاعة، فالإصلاح في مجال ما، يؤتي أكله بقدر ما يزداد مهنية وبخضع للقانون الذاتي للإصلاح في ذلك المجال، وهذا يعني أننا بهذا التخصص لا نخرج من مدارات الإصلاح وإنما نتجه لتمييز مجالاته، يتخصص الحزب في إصلاح الحياة السياسية والحقل العام والإدارة والحكم والقانون ويسهم في إعادة بناء المشهد السياسي حول قيمة الوسطية ويتولى المجتمع المدني بكامل الاستقلالية القيام على بقية مجالات الإصلاح، ومن شأن ذلك أن يمنح هذه المجالات ذاتيتها ويمكنها من التطور والنمو السليم بعيدا عن التجاذب الحزبي وتقلبات المشهد السياسي. كما يسهم خيار التخصص في وضع إطار قانوني سليم يعزز استقلالية القضاء المدني ويحترم خصوصية هذه المجالات ويضمن حسن اشتغال مختلف المجالات الإصلاحية ومن ضمنها المتعلق بالشأن الديني، ويبنى بالتفاعل مع أهل الاختصاص فيها.

إن تحرير القدرات المواطنة في الفضاء الديني ومجالات الإصلاح الأخرى سيحرر المشتغلين فيها من الانتظارية المعطلة، ومن الارتهان لتقلبات السياسة، وسيوجههم للتعامل مع أهل الاختصاص والعلم، وسيمكن المجتمع من تطوير دفاعاته الذاتية. ومن شأن كل ذلك أن يحسن كثيرا مستوى الآداب العامة والحياة الأخلاقية للمجتمع والمعاملات بين الناس، وأن يسهم إسهاما واسعا في تحصين الشباب من الغلو والتطرف وفي تحويل حب الوطن إلى قيم للمبادرة والعلم والعمل والتكافل والتضامن الاجتماعي، وفي تحسين نوعية الحياة والخدمة التربوية للأسرة وتولي المجتمع لقسم هام من شؤونه بيده.

إن هذا التوجه نحو التخصص سيضع الجميع في موقع التساوي في مجال المنافسة السياسية. وسيحرر المشهد السياسي من كثير من التوتر والتشنج وسينقذ الحراك الثقافي للمجتمع من التكلس والسطحية وسيمنح التدافع الفكري فرصة الاتجاه نحو العمق المعرفي والنهوض الأخلاقي والتطوير المتبادل لأطرافه.

المرجعية الإسلامية قوة توجيهية نحو أحسن العمل

خيار التخصص في العمل السياسي بأبعاده آنفة الذكر يعكس فهمنا المقاصدي للمرجعية الإسلامية؛ فالإسلام كمنهج للإصلاح يدعو إلى تملك آليات الإصلاح المتعددة بتعدد مجالات الفعل الإنساني، أي إلى إصلاح كل مجال عملي بالاهتداء بقانون صلاحه وهذا المقصود بالتخصص.

وتستند هذه المرجعية إلى قراءة تجديدية واجتهادية مؤصلة في مصادر الإسلام الكبرى من قرآن وسنة صحيحة مستفيدة من التراث الثقافي الإسلامي والكسب المعرفي الإنساني الواسع، كما تؤمن بأنّ تفعيل القيم والتوجيهات في واقع الحياة لا يكون تنزيلا آليا فوقيًا في كل الأحوال، وإنما يكون تنزيلا اجتهاديا يعتمد على اعتبار المآلات والمقاصد ويندرج ضمن المدرسة الإصلاحية التونسية.

ونعتبر المرجعية الإسلامية قوة توجيهية تفتح حقلًا اجتهاديا شاسعا والحقيقة فيها انكشاف دائم ونصيب يزيد وينقص وهي دعوة متجددة لرفع مستوى الأداء المعرفي و لتجويد القراءة والفهم، وحبنا بهذا المعنى يتبنى المرجعية الإسلامية كقوة تحريرية للممكنات المعرفية والعملية وكقوة توجيهية توليدية لا تنضب ترشدنا نحو تفعيل القيم الكلية التي يقوم عليها الاجتماع الحر العادل، والنهضة باعتبارها اليوم حزبا ديمقراطيا ذا مرجعية إسلامية حريصة على ترجمة هذه المرجعية في منظومة من القيم في مختلف التعبيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية حتى لا تظل تلك المرجعية شعارا فارغا لا مضمون له في الواقع.

وهذه المنظومة القيمية وإن كانت لا تختلف كثيرا عن جملة القيم الإنسانية المشتركة، وخاصة منها ما يندرج ضمن مفهوم «مكارم الأخلاق» الذي هو من جوهر الرسالة الإسلامية، إلا أنها تتميز بإضفاء مضمون تجديدي لكل قيمة من تلك القيم المشتركة، ومن أهم هذه القيم الحرية والكرامة والعمل والعدل والتسامح والتكافل والوسطية والاصلاح والأمانة.

الحزب الوطني: التجديد التنظيمي والتطوير الهيكلي

أكدت تجربتنا التنظيمية والهيكلية ما بعد الثورة أننا بحاجة لرؤية وسياسات تنظيمية جديدة تستوعب المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها تونس ومحيطها الإقليمي بما يسمح للنهضة بأن تتحول إلى حزب سياسي ينافس بكفاءة على الحكم وإدارة الشأن العام ويساهم في تنمية المجتمع.

إن التطور نحو حزب وطني منفتح سقتضي إحداث تغييرات هامة في مجالات العضوية والهيكل وإدارة العلاقات التنظيمية، وقع تضمينها القانون الأساسي للحزب حتى يصبح أكثر تعبيرا عن تطلعات التونسيين والتونسيات.

إن التقييمات التي أنجزناها قد أفضت إلى أن تطوير بنية الحزب التنظيمية والهيكلية والإدارية حاجة ضرورية لتعزيز الديمقراطية داخل هيكلها ثقافة وممارسة وتكريس اللامركزية مبدأ وآلية في الإدارة والتنفيذ والقرار، ودعم وجود المرأة والشباب في المؤسسات القيادية، وتحديث طرق الإدارة في التسيير.

وقد استقرت الإصلاحات على تطوير واقع الحزب تنظيميا وهيكليا وفق ما يلائم مستلزمات الحوكمة الرشيدة واللامركزية. ومن أهم المراجعات المقترحة توسيع صلاحيات الجهات والمحليات واعتماد درجة تنظيمية واحدة هي العضوية وتخفيف شروطها، بالإضافة إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال انتخاب القيادات الجهوية والمحلية من المؤتمر مباشرة وإحداث مؤسسات جديدة مثل: الندوة السنوية والمجالس الشورية الجهوية ومركز الدراسات الاستراتيجية وأكاديمية الحزب التكوينية.

ونؤكد على أن هذا التجديد التنظيمي يهدف إلى الارتقاء بالحزب إلى مستوى تطلعات أبنائه وانتظارات عموم التونسيين والتونسيات في مجال الممارسة الحزبية الحديثة، والكفاءة والمنفتحة.

أولوياتنا في المرحلة القادمة

1. نحو اقتصاد صاعد ومجتمع متضامن وتنمية مستدامة

إن حزب حركة النهضة، انطلاقاً من تقييمه للتحديات الاقتصادية والاجتماعية وتقديره للظرف الدقيق الذي تمر به البلاد ولإلحاحية المطالب الأساسية للشعب التونسي في الكرامة والعدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة، يقدم مقاربتة التنموية الشاملة التي يتبنى فيه خيار اقتصاد السوق الاجتماعي والتضامني الذي يقوم على الموازنة بين حرية المبادرة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، حيث يتكامل الدور الاستراتيجي للدولة في التنمية والتعديل والتحفيز مع دور القطاع الخاص في تنمية الثروة ودفع الاستثمار وخلق مواطن الشغل، ويتعاضد مع دور القطاع الثالث الداعم للاقتصاد الاجتماعي التضامني الذي يستمد قوته من حيوية المجتمع المدني، ومن عمق المخزون الثقافي المنغرس في الهوية العربية الإسلامية للمجتمع التونسي.

وتعتبر النهضة أن البلاد بحاجة إلى إعطاء الأولوية في المرحلة المقبلة للملفات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وتحبيدها عن التجاذبات السياسية والعمل على إدارة حوار شامل حول أولويات الإصلاحات المستوجبة في المجالات الحيوية للارتقاء بالأداء العام للاقتصاد، الذي سجل تراجعاً مقلقاً في نسب النمو والاستثمار وفي قدرتها التنافسية وتزايداً المديونية وعجزاً للموازن العامة.

ويرى حزب حركة النهضة بالنظر إلى هذا التشخيص ضرورة اعتماد برنامج إنقاذ اقتصادي عاجل يعطي الأولوية لاستعادة الإنتاج المعطل في عديد القطاعات الاستراتيجية وإنجاز المشاريع العمومية المعطلة بهدف تحسين البنية الأساسية وتطوير المرافق العامة وتحريك الدورة التنموية وإنعاش القطاع الخاص، لا سيما داخل الجهات، والمبادرة برفع العراقيل الإدارية والإجرائية واستحداث إنجاز المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات بسنّ إجراءات استثنائية

تدفع بالاقتصاد وتسرع من وتيرة التنمية وتجعل تشغيل الشباب هدفا أساسيا لإعادة الأمل في نفوسهم وتشجيعهم على العمل والمبادرة والابتكار.

وتتبنى النهضة في هذا، مقارنة تنموية تقوم على الإدماج والاندماج في التنمية، إدماج الجهات الأقل حظا والفئات المهمشة وإدماج المرأة والشباب، واندماج القطاعات الاقتصادية فيما بينها لاستغلال كامل سلسلة القيمة، وكذلك اندماج الجهات فيما بينها في إطار رؤية جديدة للتقسيم الترابي للبلاد يربط الداخل بالساحل ضمن أقاليم التنمية تحقيقا للامركزية.

وتتطلب هذه الرؤية القيام بإصلاحات جوهرية لمنظومة التعليم والتكوين والبحث العلمي حتى تتحقق تبعا لذلك الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق ومتطلبات التنمية. كما يرى حزب حركة النهضة أهمية تيسير النفاذ للتمويل وتنويع مصادره وتوسيع الشركات الاقتصادية بإعطاء الأولوية للجوار المغاربي والعمق الإفريقي والعربي والانفتاح على الفضاءات الاقتصادية الواعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية إلى جانب تدعيم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والعمل على تطوير الشراكة لتصبح أكثر توازنا وتكافؤا.

وتعطي النهضة أهمية كبرى للمنظومة القيمية الحاكمة للفعل الاقتصادي بما يزيد في إعلاء قيمة العمل والإتقان، وينمي عناصر الثقة والأمانة ويعزز قيم التكافل والتضامن ويدعم آليات الحوكمة الرشيدة وحسن التصرف في المال العام ومقاومة الفساد.

إنّ البعد الاجتماعي في مقارنة النهضة الاقتصادية هو من صميم مسألتها التنموية، وهي في هذا تدعم الحق في الشغل والكسب الكريم وحماية حقوق العاملين وتدعو إلى إحياء ثقافة العمل، وربط الحقوق بالواجبات وضمان ديمومة المؤسسة في إطار علاقات شغلية متوازنة. كما تدعو إلى اعتماد سياسة توزيعية عادلة تعطي الأولوية للفئات الضعيفة والمهمشة، وتعمل على توسيع مجال الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية وضمان العيش الكريم للجميع.

إنّ أهمّ ما ينتظره التونسيون في الموضوع الاقتصادي في هذه المرحلة من الانتقال الديمقراطي هو كيفية هندسة الانتقال الاقتصادي لبناء النهضة التنموية المنشودة، الذي يتطلب في تقديرنا

إدارة حوار اقتصادي وطني شامل بين كل الأطراف للاتفاق على مقاربة تشاركية للإصلاح تتحدد خلالها الأولويات، وبرنامج الإنجاز بتصميم سياسي يعبر عن إرادة قوية في الإصلاح والتغيير بحيث يشترك جميع المواطنين في التضحيات ويتقاسمون المنافع بشكل عادل ومنصف.

2. استكمال البناء الديمقراطي وتحديث الإدارة

الأولوية الثانية هي استكمال البناء الديمقراطي لتثبيت دعائم الديمقراطية وبناء الدولة العادلة والقوية. ويكون ذلك بإتمام تشكيل المؤسسات الدستورية، مع الحرص على تحقيق أقصى درجات التكامل والانسجام بينها وفي داخلها حتى لا يتحول التعدد والتنوع إلى واقع مربك للأداء ومعتل للإنجاز. ونعتبر أن من شروط النهوض والإفلاح الاقتصادي تعبئة جميع القوى السياسية والاجتماعية بإمكانياتها البشرية والمادية ضمن أطر موحدة ومنجزة، حرصاً على مستوى أعلى من النجاعة والفاعلية.

إن ما تَضَمَّنَه الدستور من صيغ العلاقة والتكامل بين المركز والجهات يساعد في تحقيق نقلة نوعية في مجال الحوكمة المحلية والتدبير الجهوي. إن التصور الجديد للمركزية هو مكسب مهم لدولة القانون وتوزيع السلطات، بما يجعل الانتخابات البلدية والجهوية المقبلة محطة نوعية في تكريس الديمقراطية التشاركية وخطوة حقيقية في توزيع السلطة والثروة بين الجهات ومع المركز بما يحقق التعاضد بين مختلف ديناميكيات التنمية، فنتمو بذلك الثروات ويعاد توزيعها بشكل عادل ومنصف بين الفئات والجهات.

من جهة أخرى، ترى النهضة وجوب العمل على تحديث الإدارة بما هي مؤسسات ومنظومات قانونية وإجرائية، وعلى استعادة هيبة الدولة في إطار احترام القانون والالتزام به. ويحتاج التداول على السلطة إلى إرساء علاقة جديدة بين الإدارة والسلطة السياسية مبنية على الحياد والتعاون والكفاءة.

3. نحو استراتيجية وطنية شاملة للتصدي للإرهاب

الأولوية الثالثة هي مكافحة الإرهاب والقضاء عليه باعتباره تحديا كلف البلاد خسائر جسيمة، وأثر سلبا في أوضاعها، ومثل تهديدا جديا للانتقال الديمقراطي والاقتصادي والسلام الاجتماعي. ورغم النجاحات التي تحققت في مواجهته على المستوى الرسمي والشعبي بإحباط العديد من مخططاته، والجهود التي بذلتها الحكومات المتعاقبة بعد الثورة في التصدي له، فإن خطره ما زال قائما.

وعليه، يرى حزب حركة النهضة نفسه في موقع متقدم لدعم جهود الدولة في مكافحة الإرهاب والقضاء عليه باعتماد إستراتيجية شاملة، تجمع بين الوقاية والعلاج وبين العاجل والآجل، وبين التصدي لجذور الإرهاب وأسبابه من جهة، ومواجهة تجلياته وآثاره من جهة أخرى. والمطلوب في هذا الإطار تعزيز قدرات الدولة وتطوير أدائها.

إنّ الدولة الديمقراطية القائمة على الحقوق والحريات هي الكفيلة بالتصدي لهذه الظاهرة. ويحتاج القضاء على هذه الآفة الحفاظ على المناخ الديمقراطي السليم وعلى سياسة التوافق، وتوسيع المشاركة السياسية، وتعزيز الوحدة الوطنية. فبقدر ما يكون المشهد السياسي متماسكا وموحّدا، يكون التصدي لهذه الظاهرة أنجع. وكلما كان المناخ الاجتماعي مستقرا نكون قد حصنا فلذات أكبادنا من آفة الإرهاب ومن غيرها من الجرائم المنظمة.

وفي الأخير يعبر حزب حركة النهضة من خلال لوائح مؤتمره العاشر أنّ مستقبل تونس لا يكون إلا بكل التونسيين والتونسيات، وأنّ سفينة تونس تتسع للجميع، وتتشد أن يعمل لأجلها كل أبنائها حتى تغادر الرصيف وتبحر نحو آفاق العمل والتنمية والنهوض".

بقراءة البيان الختامي لمؤتمر النهضة العاشر، يشهد لحركة النهضة بقدر كبير من الحيوية الفكرية والتجدد النظري مقارنة مع مثيلاتها. لقد أظهر الإسلاميون التونسيون مستوى متقدما على الحالة الإسلامية، وحمل مؤتمر النهضة العاشر رسائل من بينها رسالة إلى الإسلاميين أن طوروا وراجعوا وقوموا فالاجتهاد البشري في السياسة - وهو النسبة الأكبر - يلزم في حقه ذلك.

ورسالة إلى شركاء الوطن كفى عدمية وكفى إغواءً، ولا سبيل إلا العمل المشترك والتوافق السلس لتحقيق الانتقال الديمقراطي في تونس. وبذلك قد طوت حركة النهضة، مرحلة طويلة من تاريخها العقائدي والسياسي، بكل ما تضمنته من أخطاء وسوء تقدير وخيارات غير صائبة وتراجعات تكتيكية فرضها الواقع التونسي عليها".

استطاع المؤتمر العاشر الذي عقد عام 2016، أن يظهر مدى المراجعات والتحويلات التي قام بها حزب النهضة، خاصة بعد نجاح الثورة التونسية وتسلمهم الحكم وممارستهم له، وبالتالي إدراكهم أنه بدون مراجعات وتحويلات فكرية وخروجهم من عباءة الإخوان المسلمين ممارسة وفكراً، لن يستطيعوا أن ينجحوا في الحكم وهذا ما استشعروه خلال فترة حكمهم قبل المؤتمر العاشر.

وفي خطابه أمام المؤتمرين في المؤتمر العاشر، كان زعيم النهضة الذي انتخب خلال المؤتمر راشد الغنوشي واضحاً. فقد بين أن حركة النهضة حركة لم تتوقف عن التطور خلال مسيراتها الطويلة، تطورت الحركة من السبعينات إلى اليوم، من حركة عقائدية تخوض معركة من أجل الهوية إلى حركة احتجاجية شاملة في مواجهة نظام شمولي دكتاتوري، إلى حزب ديمقراطي وطني متفرغ للعمل السياسي بمرجعية وطنية تنهل من قيم الإسلام.¹

وجد الباحث في قراءاته أنّ الفضل في المراجعات التي قام بها حزب النهضة تعود إلى راشد الغنوشي الذي حكم الحزب لأكثر من أربعين عاماً، أجرى طوال تلك السنين مجموعة من المراجعات الجريئة في مواقفه الإسلامية القديمة.

وكان التطور قد تبدى في تفكيره منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وظهر خاصّة في موقف الغنوشي القابل بقوانين مجلة الأحوال الشخصية التي صدرت في 13/8/1956، في بداية حكم الرئيس الحبيب بورقيبة، ومُنحت النساء التونسيّات بموجبه حقوقاً تتعارض مع التشريع الإسلاميّ، كمنع تعدّد الزوجات. ثمّ إنّ الغنوشي، أثناء سنوات نفيه من تونس، وإقامته الطويلة

¹ خطاب الغنوشي في المؤتمر العاشر لحركة النهضة، بتاريخ 23 مايو 2016.

في بريطانيا، أعاد صياغة أفكاره المرتبطة بفكر الاخوان المسلمين من جديد لكي تكون أكثر انسجاماً مع بعض مبادئ الميثاق العالمي لحقوق الإنسان؛ فقبل بمبدأ المساواة بين الجنسين، وبمبدأ حرية المعتقد. بل إن الرجل مضى شوطاً جديداً في تحولاته، عندما قبل بعدم الاحتكام إلى قوانين الشريعة الإسلامية وحدودها وضوابطها الصارمة.¹

استطاعت حركة النهضة خلال مسيرتها أن تتغير داخلياً، وشهدت منعرجات كثيرة. وتعتبر الوثائق الرسمية للإسلاميين التونسيين وأدبياتهم خير شاهد على حجم التحولات التي بدلت طابع الحركة الإسلامية في تونس في العقود الثلاثة الأخيرة. وحين كانت "النهضة" تسمي نفسها "حركة الاتجاه الإسلامي" في ثمانينيات القرن الماضي، عقد قادتتها، في كنف السرية، مؤتمرهم الرابع في ديسمبر 1986، وأنتجت نقاشاتهم وثيقة مرجعية للحركة أطلق عليها اسم "الرؤية الفكرية والأصولية لحركة الاتجاه الإسلامي"، وجاء في مستهلها تصوّر الحركة الإسلامية التونسية لطبيعة عملها السياسي باعتباره جزءاً من الإسلام الشامل، فورد ما يأتي: "انطلاقاً من مبدأ التعامل الصادق والمسؤول مع ديننا الحنيف، واعتماداً على مبدأ الشمول في فهم الإسلام، بشكل لا يحصره في مجال العقائد والشعائر بل يتعداه ليشمل إلى جانب ذلك الحيز الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وبعد ثلاثين عاماً، تغيرت الرؤية الأصولية للتنظيم تماماً، وبُذل ميثاقها الذي يعمل "في إطار الإسلام الجامع الشامل"، ليصبح مشروع حركة النهضة في مؤتمرها العاشر هو الدعوة إلى الفصل بين الجانبين الدعوي والسياسي في عمل الحزب ونشاطه. ولم تقتصر التحولات على الجانب الشكلي. فمن حيث المضمون، صار قادة الإسلاميين في تونس يسعون لكي يظهروا بصورة تتماشى مع مفاهيم الليبرالية الراجعة في العالم الغربي. بيد أن مفارقة "النهضويين" تتمثل في أنهم كلّموا حظوا باستحسان قليل من الغرب ونخبه، زاد ذلك من نفور جمهورهم الإسلامي المحافظ وقلقه".²

¹ مقابلة راشد الغنوشي مع برنامج "ضيف المنتصف" في قناة "الجزيرة" القطرية، بتاريخ 2011/1/22، والتي عرّ فيها عن تأييده لمجلة الأحوال الشخصية التونسية باعتبارها اجتهاداً فقهياً إسلامياً، وأنه لا يريد فرض الشريعة على أحد. رابط

اللقاء <https://m.youtube.com/watch?feature=youtu.be&v=rJdX3W2TnVs>

² البكلي، جعفر: تونس.. تحولات حركة النهضة في تونس، middle east online، 2019، موقع الكتروني

<https://bit.ly/3x9Upux>

خاتمة

استطاع حزب النهضة في تونس إحداث مراجعات داخلية قادته لتحولات في إدارة مراحل مختلفة في تونس. ومن خلال هذه المراجعات استطاع أن يتطور فكرياً وسياسياً، وقاده ذلك إلى الحكم في تونس لسنوات عدة، بالرغم من بعض الإشكاليات التي صاحبت فترة حكم سيتهاولها الباحث في الفصل القادم. ولكن بالمجمل عمل حزب النهضة على مراجعات داخلية، واستطاع أن يقدم نموذجاً لكيفية التحول والتطور مع الزمن، سواء أكان يعمل تحت سقف نظام استبدادي أو نظام ديمقراطي. فقد بدأت حركة "النهضة" بنموذج مستلهم من حركة الإخوان المسلمين، وبشكل خاص النموذج القطبي فيه، ثم انتهت بعد ذلك إلى التكيف مع البيئة التونسية، لترسم حالة غير مسبوقه من تحولات الإسلاميين، رغم أنها واجهت عدداً من التحديات المشابهة لما تعرضت له حركات إسلامية مثيلة.

وبعد نجاح حركة النهضة في الوصول إلى الحكم لأول مرة في تاريخها، أدرك الإسلاميون أن الشعارات الرنانة، مثل "الإسلام هو الحل"، لا تمنع تدهور الاقتصاد وانحدار الموازنة المالية، ولا تلبي حاجات الطبقات الاجتماعية المتصارعة، ولا توقف حملات الإعلام ضد الحكومة، ولا تسد الطريق أمام إرهاب التكفيريين، ولا تحد من مزايدات السلفيين أو ضغوط النقابات أو مناورات الأحزاب والسياسيين. وكذلك بدأت الأفكار القديمة عن "الحل الإسلامي" تتبدل بفعل نزولها من عالم المثاليات، واحتكاكها بالواقع.

إزاء هذه التحديات الجديدة والكبيرة، اختارت قيادة حركة النهضة أن تغيّر في شكل خطابها لعلها تسترضي بذلك بقية فئات المجتمع التونسي، لا سيما الفريق العلماني المتنفذ. ووصل "الخطاب المتسامح" بالشيخ الغنوشي حدوداً جعلته يتساهل مع جميع الخصوم، بمن فيهم الملحدون ولايسات "البيكيني" والمثليون. ثم توج الرجل خطواته البراغمية بتحالف سياسي مع أعدائه البورقبيين القدامى، فتوافق مع زعيمهم الرئيس الباجي قايد السبسي على تشكيل حكومة وحدة وطنية تدير الحكم في البلاد¹.

¹ البكلي، جعفر: تونس.. تحولات حركة النهضة في تونس، مرجع سابق.

يرى الباحث أن الفضل الذي وصل إليه حزب النهضة يعود لقيادته، أمثال راشد الغنوشي وانفتاحهم الفكري على الغرب، بسبب قضاء فترة النفي في دول أوروبية مما انعكس على واقعه وأدرك أن نجاح تجربته يجب أن تكون مختلفة عن تجربة الإخوان المسلمين في مصر. لذلك سارع حزب النهضة إلى إجراء مراجعات قادته بالنهاية لقرار التخلي عن النشاط الدعوي، والتركيز عوض ذلك على العمل السياسي، في إشارة منه لتخليه عن فكر الإخوان المسلمين الذي لم يتغير في مصر منذ ظهورهم عام 1928 ميلادي.

الفصل الرابع

الشراكة السياسية لدى الإخوان المسلمين في
مصر وتونس قبل وبعد ثورات الربيع العربي

الفصل الرابع

الشراكة السياسية لدى الإخوان المسلمين في مصر وتونس قبل وبعد ثورات الربيع العربي

تمهيد

عرض الباحث في الإطار المفاهيمي مفهوم الشراكة السياسية بأنها تعني إشراك جميع مكونات الشعب السياسية في صنع القرار بنية الوصول إلى المصلحة العامة، وإلى الهدف المشترك دون استثناء أي طرف، إن مفهوم الشراكة السياسية بهذا المعنى، أي القائم على المصلحة والفائدة التي تعود لقاعدة التأييد لكل من الحكومة والحزب والحركة، هي المحرك الأساسي ربما ليس الوحيد لسلوك القوى السياسية سواء الداخلة في الشراكة أو التي خارجها.¹

وتساءل الباحث: هل استطاعت جماعة الإخوان المسلمين تحقيق الشراكة السياسية أو الوصول إليها؟ أم اكتفت بالمشاركة السياسية في كل من مصر وتونس، وخاصة عقب الربيع العربي ووصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر وتونس؟ وهل كان للمراجعات والتحويلات للإخوان المسلمين خاصة في تونس أثر بحدوث شراكة سياسية؟ أم أن الإخوان لم يصلوا للشراكة السياسية؟

وليجيب الباحث عن هذه التساؤلات، يجب فهم كيف يرى الإخوان المسلمون الدولة من منظورهم الأيديولوجي والسياسي، وكيف ينظرون إلى التعددية الحزبية وإلى الأحزاب الأخرى.

الشراكة السياسية للإخوان المسلمين في مصر

مقدمة

ثلاثة وتسعون عاما منذ ظهور حركة الإخوان المسلمين، بدأت من مصر ثم اتسعت وانتشرت لمعظم -إن لم تكن لكل- الدول العربية وبعض الدول الإسلامية، ومن ثم أصبح هناك تنظيم عالمي للإخوان المسلمين. وعلى الرغم من اتساع بقعة انتشار الإخوان المسلمين وتشكيلهم أكبر

¹ جويد، أحمد: الشراكة السياسية. مرجع سابق.

الأجسام المعارضة في الدول العربية، من حيث العدد والمال والتنظيم، إلا أنهم لم يستطيعوا ترك أثر سياسي مستمر، وفشلوا في كل المراحل التاريخية في مصر على سبيل المثال من أن يكونوا مقبولين سياسياً وفكرياً، على الرغم من قوتهم العددية والتنظيمية كما أسلفنا. وبقي الغموض يحوم حول حركة الإخوان المسلمين والتساؤلات كثيرة: هل هي تنظيم دعوي أم سياسي؟ هل يؤمنون بالوطن والدولة؟ أم يؤمنون بالخلافة وخاصة عقب رفع شعار "الإسلام هو الحل" لديهم؟ وهل هم جماعة تستخدم العنف أمام معارضيها والأنظمة الحاكمة؟ أم تستخدم الوسائل السلمية؟ وبالرغم من إنكار قيادة الإخوان المسلمين استخدامهم للعنف، إلا أنه أثبت استخدامهم له في الكثير من المراحل التاريخية في مصر.

لفهم العمل السياسي للإخوان المسلمين وما إذا حققوا شراكة سياسية في مصر، نقسم مرحلة العمل السياسي إلى قسمين، الأول ما قبل الربيع العربي ومنذ ظهور الإخوان المسلمين عام 1928 ميلادي، والقسم الثاني ما بعد الربيع العربي والإطاحة بنظام الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك، ووصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر والمتمثل بالرئاسة والسيطرة على أغلبية مقاعد البرلمان المصري.

المرحلة الأولى: منذ ظهور الإخوان عام 1928 ميلادي وحتى ثورة 25 يناير 2011

كان لظهور الإخوان المسلمين عام 1928 ميلادي هدف نشر القيم الإسلامية والعمل الخيري، إلا أنها سرعان ما انخرطت في العمل السياسي، وخاصة فيما قالت عنه "كفاحها لرفع سيطرة الاستعمار الإنجليزي عن مصر، ومحو كل أشكال التأثير الغربي عليها".

لم يرفض الإخوان المسلمون قط المشاركة السياسية منذ ظهورها، وعملت مع الأنظمة المختلفة، وتعرضت للقمع من قبل تلك الأنظمة أيضاً، ولعل ذهاب الإخوان المسلمين في الكثير من المحطات التاريخية، وخاصة في مصر إلى استخدام العنف زاد من حجم قمعها وجعلها مرفوضة من قبل الكثير من الأحزاب، وحتى الإسلامية كالجماعات السلفية، وكذلك الأقباط. وما رفع شعار الإسلام هو الحل من قبل جماعة الإخوان المسلمين، إلا جرس تنبيه للخطر الذي قد يواجهه

الكثير من الأحزاب القومية والاشتراكية وغير المسلمة من هذه الجماعة في حال وصولها إلى الحكم، وبقيت الجماعة محصورة في الانتخابات النيابية والدوائر الانتخابية المحلية للانتخابات مجلس الشعب المصري. وكما استعرض الباحث في الفصل الثاني تحت عنوان "التطور البرلماني لحركة الإخوان المسلمين في مصر"، كانت انطلاقة العمل السياسي لجماعة الإخوان المسلمين عام 1942، حيث أعلنت ترشيحها حسن البنا لخوض الانتخابات التي حدثت في نفس العام، عن دائرة الإسماعيلية. وفي أواخر عام 1944، عاود الإخوان الترشح مرة أخرى لمجلس النواب فترشح حسن البنا في دائرة الإسماعيلية، وعدد آخر من قيادات الإخوان في دوائر أخرى، ولكن لم يفز الإخوان بأي مقعد¹.

أما في حقبة حكم جمال عبد الناصر لمصر فلم تعد جماعة الإخوان المسلمين تمارس العمل السياسي في مصر، وبقيت إلى أن أتى الرئيس أنور السادات إلى الحكم، وسمح لها بخوض الانتخابات البرلمانية في عام 1976، ونجح مرشح الإخوان صلاح أبو إسماعيل، كما ساند الإخوان عادل عيد في الإسكندرية وفي عام 1979، نجح اثنان: صلاح أبو إسماعيل، وحسن الجمل.² وشهدت انتخابات عام 1984م، نقلة في علاقة النظام مع الإخوان المسلمين، مع تعديلات قانون الانتخابات الذي نص على الانتخابات بالقائمة النسبية بدلاً من الفرد، حيث خاض الإخوان المسلمون الانتخابات بعدد كبير من خلال قائمة حزب الوفد، وبعلم النظام وفازوا بـ6 مقاعد من المقاعد الإجمالية لحزب الوفد وهي 58 مقعداً.^{3.1}

وفي عام 1987، كان أول تحالف للإخوان المسلمين للخوض في انتخابات برلمانية حيث تحالف الإخوان مع حزب العمل المصري وحزب الأحرار، ورشحوا ضمن القائمة مرشحاً قبطياً هو جمال أسعد وحصلوا فيها على 38 مقعداً من إجمالي المقاعد البالغة 448 مقعداً،⁴ ويعتبر هذا

¹ عبد الحليم، محمود: الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ: رؤية من الداخل. مرجع سابق، ص 348

² المرجع السابق، ص 73

³ أبو رييدة، احمد راضي: صعود الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية -دراسة حالة: الإخوان المسلمون في مصر مرجع سابق، ص 74

⁴ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي (2005-2006)، مرجع سابق.

التحالف رسالة من الإخوان المسلمين أنهم قادرون على إحداث شراكة سياسية مع الأحزاب الأخرى وغير المسلمين على الرغم من أن قائمة التحالف أخذت شعارا لها "الإسلام هو الحل".

في عام 1995، رشّح الإخوان 150 مرشحا ليخوضوا الانتخابات، لم ينجح منهم إلا نائب واحد هو (علي فتح الباب).¹ وفي عام 2000، مع أول انتخابات يُشرف عليها القضاء المصري جزئيًا، فاز الإخوان بـ 17 مقعدًا بمجلس الشعب المصري من أصل 70 مرشحا لهم ليقودوا مع الأحزاب الأخرى التي حصلت على 23 مقعدا المعارضة للنظام الحاكم الذي فاز بباقي المقاعد دون البحث عن محاولة تحقيق شراكة سياسية لجميع الأحزاب الفائزة بل رفعوا شعار المعارضة. وفي عام 2005، رشح الإخوان في مصر 160 مرشحًا تحت بند المستقلين، فاز منهم 88 مرشحًا بعضوية مجلس الشعب. أي 20%، من مقاعد المجلس ليصبحوا أكبر كتلة معارضة في مصر، وكانت هذه آخر انتخابات شارك فيها الإخوان قبل ثورة 25 يناير.

يرى الباحث أن جماعة الإخوان المسلمين لم تترك فرصة تتاح لها من أجل المشاركة السياسية إلا تمسكت بها، وخاصة في مراحل المهادنة مع الأنظمة المختلفة التي تعاقبت على مصر، في سبيل الوصول إلى الحكم عبر الوسائل المتاحة، ولكن لم يجد الباحث ما يشير إلى سعي جماعة الإخوان المسلمين إلى شراكة سياسية مع جميع الأحزاب التي استطاعت الفوز بمقاعد في البرلمان المصري، بل اتخذت خيار المعارضة واستمرت به فكريًا وممارسةً. وهنا يرى الباحث أنه لا بد من النظر إلى موقف الإسلاميين بشكل عام ومنهم جماعة الإخوان المسلمين من مكونات الدولة والدستور والأحزاب الأخرى والتعددية.

موقف الإخوان المسلمين من الدولة

جعل الإسلاميون ومنهم "الإخوان المسلمون" تغيير نظام الحكم السائد غاية من غاياتهم، ونهجوا في السعي إلى ذلك تارة بالاحتجاج السلمي، وتارة أخرى بالخروج العنيف على الدولة. فالوصول إلى الحكم والنزاع على الدولة شاغل جوهري من شواغل قطاع كبير من الإسلاميين،

¹ أبو ريذة، أحمد راضي: صعود الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية -دراسة حالة: الإخوان المسلمون في مصر

مرجع سابق، ص 74

وهذا ما لوحظ عقب ثورات الربيع العربي، إذ سارعت الحركات الإسلامية كالأخوان المسلمين في مصر إلى التنافس للوصول إلى الحكم دون الانتظار لاكتمال عملية التحول الديمقراطي.

يقول حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين: "الحكم معدود في كتبنا الفقهية من العقائد والأصول لا من الفقهيات والفروع، فالإسلام حكم وتنفيذ، كما هو تشريع وتعليم، كما هو قانون وقضاء، لا ينفك واحد منهم عن الآخر".¹ أما راشد الغنوشي فيقرّ بأن: "الحكومة الإسلامية واجب شرعي تأثم الأمة كلها إن لم تبذل أقصى الجهد وتسترخص الأموال والأنفس لإقامته".²

يرى الباحث أن الإسلاميين سعوا إلى الدولة الإسلامية التي تحتكم بأحكام الشريعة الإسلامية، وأن شعار الإسلام هو الحل، لم يكن مجرد شعار بل غاية يريدون الوصول إليها ولعل هذا ما وضع الجماعات الإسلامية التي وصلت إلى الحكم في مأزق. فهي التي سعت منذ أن ظهرت إلى الدولة الإسلامية أصبحت في الحكم ولن تستطيع تطبيق ذلك بسبب الكثير من التغييرات المحلية والإقليمية والتعدد الحزبي والديني داخل الدولة، وأخذ عليها الفشل من خصومها بتحقيق ما نادت به خلال عقود، وكذلك المعارضة الداخلية، وإن لم تظهر كون الحركات الإسلامية عقائدية، لا تظهر خلافاتها الداخلية.

ويضيف الباحث أن مكونات الدولة شكلت جدلاً واسعاً بالنسبة للإسلاميين، فيما يتعلق بعلاقتهم بالدستور والتعددية الحزبية وعلاقة الدولة بالدين والمرأة وكذلك المشاركة السياسية، حيث تفاوتت ممارسات الحركات الإسلامية لهذه المكونات من رفض إلى قبول بما يتلائم مع مصلحتهم في حقبة زمنية معينة للوصول إلى هدفهم بالحكم. ولعل موقف الإخوان المسلمين من المرأة مثال ينطبق على تحولات الإخوان المسلمين. فعندما يتحدث حسن البنا عن مناهج القرآن الكريم في الإصلاح الاجتماعي يجمع بين المرأة والرجل في إطار عام فضفاض، حيث يعتبر أن مكان المرأة الطبيعي هو البيت، وأن مهمتها تربية الجيل الإسلامي، وأن فكرة تحرر المرأة هي

¹ البنا، حسن: مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، دار الدعوة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1989، ص170.

² الغنوشي، راشد: الحريات العامة في الدولة الإسلامية، دار المجتهد للنشر والتوزيع، تونس، 2010، ص100.

فكرة أوروبية غربية جلبت إلى بلاد المسلمين من أجل الفساد.¹ وفيما يتعلق بمشاركة المرأة السياسية، يعتبر الكثير من أعضاء الإخوان المسلمين أن دور المرأة لا يجب أن يتعدى الإدلاء بصوتها لصالح مرشحي الإخوان، وجاء في إحدى إصدارات المركز الإسلامي للبحوث التابع للجماعة بعنوان "المرأة المسلمة في المجتمع المسلم" أنها وسيلة وصول الرجل من الإخوان إلى السلطة، وأنها لا يجوز لها تولي المناصب العليا.²

قادت تحولات الإخوان المسلمين حول المرأة، وخاصة في عهد مرشدهم الهضبي، إلى تحول جوهري في فكر الإخوان تجاهها من حيث تقلدها للمناصب العامة، باستثناء الإمامة الكبرى والرئاسة.³ يعتبر الباحث أن هذا التحول جاء نتيجة لعدم قدرة الإخوان على الاستمرار في تهميش المرأة في ظل التطور العلمي والمعرفي والتعددية الحزبية التي بإمكانها استقطاب عدد كبير من النساء اللواتي يطالبن بالمشاركة السياسية والتحرر الفكري، هذا وإن اعتبر تحولا "مصلحيا" من قبل الإخوان، إلا أنه تغيير فكري لهم من اعتبار المرأة فقط للبيت، إلى تقلد مناصب عامة، وإن بقيت محدودة وغير مطبقة داخل الهيكل التنظيمي للإخوان المسلمين. وقد أدى هذا التطور لدى الإخوان المسلمين لتلقي انتقادات لها في أنهم يقبلون بالآليات الديمقراطية.

الإخوان المسلمون وموقفهم من التعددية والأحزاب

بحث الإخوان المسلمون في طور نشأتهم عن الدولة الإسلامية وليس عن الدولة القطرية، وخاصة عقب سقوط دولة الخلافة العثمانية واحتلال الغرب للدول الإسلامية والعربية، وعلى الرغم من أن التعددية الحزبية هي إحدى مظاهر الديمقراطية، لكنها بقيت بالنسبة للإخوان المسلمين إحدى الإشكاليات التي رافقت مسيرة الإخوان المسلمين. فالأساس الفكري لنظرية الإخوان المسلمين للأحزاب والتعددية الحزبية يشوبها نوع من الانقسام والتناقض، حيث يرى

¹ عبد الرحيم، علي: الإخوان المسلمين من حسن البنا إلى مهدي عاكف، ط1، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2007، ص91.

² المرجع السابق، ص 95-96

³ القرضاوي، يوسف: المرأة والعمل السياسي شبهات وردود، موقع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، 2016، موقع الكتروني، رابط: <https://bit.ly/3ktBTZJ>

حسن البنا أنه لا خلاف بين الأحزاب المصرية إلا في مظاهر شكلية وشؤون شخصية لا يهتم لها الإخوان المسلمون، وأن كافة الأحزاب هي أقرب إلى حزب الباطل في مواجهة حزب الحق الذي يقوده هو شخصياً، وتمثل ذلك بدعوة البنا الصريحة للملك فاروق والزعيم مصطفى النحاس بضرورة القضاء على الحزبية وتوجيه قوى الأمة السياسية في وجهة وصف واحد.¹

أما المرشد حسن الهضيبي فيقول: "إن الإخوان يعتبرون الموقف السياسي في مصر بحراً مضطرباً لا أمان لأحد به، والإخوان يقفون على شاطئه ينظرون من يغرق فيه، ولا يريدون أن تطيح العواصف مع العرقى ويكفي في دفع اللوم عنهم أنهم يقدمون النصيحة للقائمين على الأمر"².

ويعقب راشد الغنوشي على ذلك فيقول: "إن القطاع الواسع المتأثر بفكر الإمام البنا وسيد قطب هو النفور من الأحزاب والاستنكاف التام المطلق من وصف الجماعة بأنهم حزب، إذ استقر أن الحزبية وصف شائن ذميم، ولعل هذه الظروف ظلت تتغذى بمفهوم الأحزاب كما عرفته وقائع السيرة "غزوة الأحزاب"، وسجلته سورة الأحزاب من حيث عدائها للإسلام واختلاف كلمتها واعتزازها بالباطل "كل حزب بما لديهم فرحون"³.

إعلان الإخوان المسلمين المتمثل برؤية البنا ودعوته وما قاله الهضيبي يعبر عن موقفهم في حقبتهم الأولى من تأسيس الجماعة لمكونات الدولة، وأن الإسلام لم يقرّ نظام الأحزاب، ونظرة الإخوان قامت على أن الأحزاب وخاصة التي لا تعتبر أن الإسلام هو نهج عقيدتها، تسير في تناقض مع الإسلام وأنه لا سبيل إلا بتكوين الحزب الواحد وهو الطريق لعودة الخلافة لتكوين الأمة الإسلامية.⁴

¹ عبد الرحيم، علي: الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف، مرجع سابق، ص 73-74

² محمود عبد الحليم: الإخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ فردية من الداخل (1948-1952)، ج2، دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1979، ص 547.

³ الغنوشي، راشد: الحريات العامة في الدولة الإسلامية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص166.

⁴ سلطان، جاسم: أزمة التنظيمات الإسلامية الإخوان نموذجاً، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2015، ص185-186.

ولهذا لم يكن الإخوان المسلمون في مصر على توافق مع التيارات الأخرى أيديولوجياً وخاصة الشيوعيين، وقد استغل ذلك الرئيس الراحل أنور السادات عندما سمح للإخوان بالعمل وأعطائهم هامشاً من العمل السياسي بهدف تقويتهم مقابل الأحزاب الاشتراكية في مصر.

ويقول المفكر الإسلامي والأمين العام لاتحاد علماء المسلمين السابق محمد سليم العوا: "إن نشأة الأحزاب الإسلامية كانت مرتبطة بعوامل عديدة، وإن عملها السياسي كله متوجه إلى استعادة القيم الإسلامية السياسية والتحاكم إلى الشريعة الإسلامية والمرجعية الذاتية هي الإسلام، شريعة وفقهاً وقيماً وخلقاً".¹

أظهر الإخوان المسلمون للجميع أن صراعهم مع الأحزاب السياسية الأخرى بسبب بعد هذه الأحزاب عن الأفكار الإسلامية، وبالتالي فإن التعددية بين الأحزاب السياسية والإسلاميين لم تقم على تقبل الآخر، وأخذت طابع الصراع على كل شي من الدستور والشرعية والصراع الديني، فالإخوان رأوا أن الخطر عليهم ناتج عن الأحزاب الليبرالية كون مصالحها مرتبطة ببقاء الاستعمار لتبقى مسيطرة على السلطة، وكذلك بقاؤهم ضمن الطبقة البرجوازية، أما الأحزاب الشيوعية، فقد كان من المستحيل التقاء أفكارهم في مسار واحد. وبقي الخلاف بينهم قائماً وبشكل أكثر سوءاً من الأحزاب الأخرى.² أما القوميون فكان خلاف الإخوان المسلمين معهم على هوية الدولة بأن تكون عربية أم إسلامية.

ما سبق هو ما أظهره الإخوان المسلمون وما تناقله الباحثون عن الواقع السياسي في مصر والتعدد الحزبي، ولكن يرى الباحث أن فكرة الإخوان المسلمين لرفضهم الأحزاب الأخرى والتعددية، نابع من عدم إيمانهم خلال تلك الفترات بالشراكة السياسية ويستدل على ذلك بظهور الجماعات الإسلامية الأخرى كالسلفيين حيث تتقاطع الأفكار والشريعة والدين بينهم وبين الإخوان المسلمين، ولكن لم يصلوا إلى شراكة سياسية بينهم، وحدث بين الإخوان المسلمين وبين الجماعات الإسلامية الأخرى نفس الصراع الذي حدث مع القوميون والشيوعيين والليبراليين.

¹ بشكار، أمجد: الشراكة السياسية لدى الحركات الإسلام السياسي، مرجع سابق، ص: 92

² غانم، إبراهيم: الفكر السياسي للإمام حسن البنا، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، 2012، ص 56-58

الإخوان المسلمون وموقفهم من الدستور

عند بروز حركة الإخوان المسلمين، كان الدستور المصري قد وضع قبل بروزها بأعوام، وتحديدًا عام 1923 ميلادي، وبالتالي ظهر الإخوان في ظل وجود نظام برلماني ليبرالي على أساس علماني قومي، وكان هذا الصدام الأول بين جماعة الإخوان المسلمين والدستور، فهو على النقيض تمامًا لفكر الإسلاميين الذين سعوا للدولة الإسلامية وإعادة فكرة الأمة الإسلامية، أما الدستور، فهو علماني قومي.¹ وبذلك اعتبر الإخوان المسلمون أن الدستور وُضع لتكريس الفرقة بين المسلمين، وأن الدستور يصب في مصلحة الاستعمار، وأن الإسلام هو المستهدف من ذلك.

عمل الإخوان المسلمون على التصدي لقوانين الدستور المصري بحجة أنه مخالف للشريعة الإسلامية ويدعو لانحلال المجتمع المصري، ويزرع القيم الغربية، فكان للإسلاميين دعوات بين الشعب لتثيهم عن ممارسة ما هو مسموح بالقانون ومخالف للشريعة الإسلامية.² وسجل على الإخوان استخدامهم للعنف أيضاً من خلال مهاجمة دور السينما والملاهي الليلية وحانات الخمر.

يرى الباحث أن الإخوان المسلمين رفضوا الدستور المصري وحاربوه من خلال الدعوة وكذلك باستخدام العنف، واستخدموا الأمور التي تمس حياتهم والتي يرفضها جزء من المجتمع المصري لكسب تأييد أكبر لهم وسرعة في الانتشار. فالمجتمع المصري جزء منه مُحافظ يرفض ما وُضع من قوانين داخل الدستور كتشريع حانات الخمر والقمار والبغاء. وقد وجدوا دعوات الإخوان المسلمين فرصة للتعبير عن رفضهم لذلك، وانضمامهم للجماعة كان ليصبحوا أكثر تأثيراً في الساحة المصرية والتصدي للقوانين التي اعتبروها الخطر الأكبر على حياة المسلمين.

خلال مرحلة ما قبل ثورة 25 يناير، ظهرت جماعة الإخوان المسلمين بعدة ملامح، فقد رفضت العلمانية وتحالفت مع العلمانيين في الانتخابات البرلمانية عام 1984 بتحالفهم مع حزب الوفد العلماني، ورفضت الدستور ودخلت البرلمان المصري تحت قوانين الدستور، رفضت مشاركة

¹ غانم، ابراهيم: الفكر السياسي للإمام حسن البنا، مرجع سابق، ص 49

² المرجع السابق. ص 50

المرأة في العمل السياسي ثم تراجعت عنه. كل ذلك نُسب إلى مراجعات داخل الإخوان المسلمين ولكن لم يثبت إجراء مراجعات ونشرها والالتزام بها. ويرى الباحث أن سياسة الإخوان المسلمين اعتمدت على تحقيق المصلحة أولاً، وهذا ما سيثبت عقب ثورة 25 يناير. وجميع التحولات التي اتبعتها قبل ذلك كان بهدف الوصول إلى الحكم والمشاركة السياسية بكل ما هو متاح دون الوصول إلى شراكة سياسية متكاملة مع جميع الأحزاب التي رفضها الإخوان المسلمون مسبقاً بحجة العلمانية والليبرالية والشيوعية والقومية.

المرحلة الثانية: الإخوان المسلمون في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011

شكلت الثورة التونسية عام 2011 مرحلة تاريخية في العالم العربي، وأطلق على الأحداث التي بدأت "الربيع العربي"، لتنتقل إلى عدد من الدول العربية من بينها الجمهورية العربية المصرية، التي انطلقت فيها شرارة ما بات يعرف بثورة 25 يناير.

تفاعلت قطاعات واسعة من الشعب المصري مع دعوات التظاهر للإطاحة بنظام محمد حسني مبارك. وعلى الرغم من انطلاق شرارة الثورة في مصر، إلا أن جماعة الإخوان المسلمين تريثت قبل المشاركة فيها وانتظرت حتى تظهر معالمها جيداً واستغلت الفرصة السانحة لركوب موجة التغيير، لتصبح بعد ذلك أكثر الجماعات الفاعلة في ثورة 25 يناير.¹

أعلنت بعض رموز الإخوان المسلمين المشاركة في التظاهرة التي دعت لها "الجمعية الوطنية للتغيير"، وهي تكتل سياسي جمع عدداً من الأحزاب المصرية من عدة انتماءات سياسية ومذهبية، وممثلين عن المجتمع المدني والشباب. وشارك القيادي في جماعة الإخوان المسلمين عصام العريان في التظاهرة الاحتجاجية أمام دار القضاء العالي، وبلغت تظاهرات يوم 25 يناير حداً غير مسبوق في الشارع المصري بتجاوب قطاعات واسعة من المصريين في عدة محافظات ومنها أعداد كبيرة من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين. وفي يوم 26 يناير اتخذت

¹ طارق، عثمان: الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر، قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة، مركز نماء للبحوث والدراسات، أبحاث نماء، 1، 2012، موقع الكرتوني رابط: <https://www.nama-center.com/Articles/Details/162>

الجماعة قراراً بالمشاركة بقوة في دعوات استمرار التظاهر يوم ٢٨ يناير، وأبلغت كافة تشكيلاتها ولجانها وكوادرها بذلك.¹

شكلت قوة وتنظيم الإخوان المسلمين ووجود مرجعية قيادية للجماعة نقطة فاصلة في أحداث الثورة وتفوقها على الأحزاب الأخرى، حيث تتسم جماعة الإخوان المسلمين بالقدرة على التنظيم، وولاء القاعدة التنظيمية لقيادة الإخوان، ومن هنا كان لحضورهم التأثير في استمرار التجمهر وكثافته، مما دعا النظام المصري لطب الحوار. ففي 6 فبراير 2011 أعلنت الجماعة مشاركتها في الحوار مع اللواء عمر سليمان مدير المخابرات العامة ونائب الرئيس، حيث صرح عصام العريان: "نتوجه إلى الحوار لمناقشة المرحلة الانتقالية وانتخاب رئيس جديد وبرلمان جديد يمثل الشعب".² لم يسفر الاجتماع عن أي تغيير في موقف الإخوان المسلمين، واستمرت التظاهرات في الميادين المطالبة برحيل مبارك، ومع صلابته واستمرار الاحتجاج في الميادين، وفشل الرئيس والحكومة والأجهزة الأمنية في التعامل مع هذه الاحتجاجات، أعلن اللواء عمر سليمان في 11 فبراير عام 2011 رحيل مبارك وتخليه عن الحكم وتكليف المجلس العسكري بإدارة شؤون البلاد.³

قبل إعلان تخلي مبارك عن الحكم، أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في ٤ فبراير أنها لا تتطلب السلطة ولن ترشح أحداً لمنصب الرئاسة.⁴ اختلف المشهد السياسي في مصر بعد رحيل مبارك، وأصبحت البلاد بحاجة إلى خارطة طريق لهذه المرحلة الانتقالية الجديدة، وأصدر المجلس العسكري بياناً؛ قرر فيه تعطيل العمل بالدستور، وحل مجلسي الشعب والشورى، وأن يمثل رئيس المجلس العسكري البلاد في الداخل والخارج، وتعهد بالبدء في تعديل الدستور وطرحه للاستفتاء، والإعداد لانتخابات تعددية حرة.⁵ بدأت المرحلة الانتقالية، وجماعة الإخوان المسلمين

¹ فتحي، ياسر: الإخوان المسلمون وثورة يناير. ج1، المعهد المصري للدراسات، 2019.

² الإخوان المسلمون يبدؤون حواراً مع نائب الرئيس عمر سليمان، موقع فرانس برس، 6-2-2011، موقع إلكتروني، رابط: <https://bit.ly/3kqFjfW>

³ فضائية الجزيرة، 11-2-2011 رابط: <https://www.youtube.com/watch?v=8flecxDUfBg>

⁴ الإخوان المسلمون في مصر يرشحون خيرت الشاطر للرئاسة، رويترز، 1-4-2012، موقع إلكتروني، رابط: <https://reut.rs/3mFRAjb>

⁵ مصر: المجلس العسكري يحل البرلمان ويعطل الدستور، BBC، 13-2-2011، موقع إلكتروني رابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110213_tahrir_standoff

قد اتخذت عدة قرارات استراتيجية تبين ملامح تعاطيها مع المرحلة الانتقالية، وتأكيدها مجدداً عدم التقدم لمنصب رئاسة الجمهورية والمنافسة عليه، والمنافسة على مقاعد مجلس الشعب بما لا يزيد عن الثلث، والحرص على العمل المشترك دون مغالبة لإنجاح المرحلة الانتقالية ونقل السلطة لمدنيين.¹

الإخوان المسلمون والمرحلة الانتقالية في مصر عقب ثورة 25 يناير

في أعقاب ثورة 25 يناير، بدأت المرحلة الانتقالية بانفتاح على الممارسة السياسية من قبل الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية ومنهم الإخوان المسلمون، وبالرغم من وجود التيارات السلفية في مصر، إلا أن الإخوان المسلمين لم يتوافقوا معهم عقب سقوط نظام مبارك، ولم يستطيعوا إيجاد صيغة مشتركة لإحداث شراكة سياسية بين جميع التيارات الإسلامية لتتنافس مع باقي الأحزاب المتواجدة في الساحة المصرية، ولم يصلوا لمرحلة النضج السياسي لصياغة المرحلة الانتقالية والعبور بمصر نحو التغيير الديمقراطي، بل على العكس، كان الإخوان المسلمون والسلفيون تشغلهم تطورات الأحداث والنظر إلى أين ستنتهي الأمور، ولم يكن ثمة مساحة للتفكير في وضعية العلاقة بينهما. وعليه، لم تحدث شراكة سياسية بين الجماعات الإسلامية.²

دعم الإخوان المسلمون خارطة الطريق المتعلقة بـ: تعديلات محدودة على الدستور تمهد لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وما يتعلق بمدة الولاية الدستورية، وآليات الانتخاب، والإشراف القضائي على الانتخابات، وآليات الطعن، والجهة المخولة بذلك، ومن يحق له الدعوة لإجراء تعديلات دستورية. وتصدرت الجماعة بثقلها التنظيمي دعم خارطة الطريق دون حدوث توافق كبير عليها، وبالرغم من ذلك، دعا الإخوان جميع أعضاء الجماعة ومناصريهم ومختلف شرائح المجتمع المصري إلى التصويت بنعم، كخطوة أولى على طريق التغيير.³

¹ فتحي، ياسر: الإخوان المسلمون وثورة يناير. مرجع سابق.

² طارق، عثمان: الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر، قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة. مرجع سابق.

³ الجزيرة: استفتاء على تعديل الدستور بمصر، 4-3-2011، موقع الكتروني، رابط: <https://bit.ly/3yqRoqz>

حزب الحرية والعدالة

أثناء الثورة وقبل نجاحها، كانت جماعة الإخوان المسلمين أعلنت أنها لا تطلب السلطة ولن ترشح أحداً لمنصب الرئاسة، ولكن سرعان ما تراجع عن هذا الإعلان عقب نجاح الثورة والانتقال إلى المرحلة الانتقالية التي دعمتها وأيدت التعديلات الدستورية فيها، وبرر الإخوان المسلمون تراجعهم أنهم فوجئوا بأن دعمهم لخارطة الطريق التي تمهد لإجراء انتخابات على تعديلات دستورية لا تحظى بتوافق عام، وكانت هناك حالة استقطاب شديدة جدا لرفض ما نتج عن هذه التعديلات (التي كان للإخوان ممثل فيها من أحد قياديينها، وكذلك آخر مقرب منها) وكانت بالتأكيد تحظى بقبول المجلس العسكري الذي دعا لها وتعهده بتنفيذها. وقد لجأ الإخوان في غياب هذا التوافق إلى أن يلقوا بثقلهم لدعم خارطة الطريق التي رأوا أنها الطريق الوحيد لنقل السلطة لمدنيين لديهم شرعية شعبية منتخبة. ومما دفع الإخوان للتراجع حسب مراقبين أنهم لم يستطيعوا بناء تحالفات حقيقية مع قوى وتيارات ورموز سياسية (سواء من الرموز الشابة الجديدة أو من المقربين للجماعة أو من غير الإسلاميين)، حتى أن الجماعة لم تستطع استيعاب شباب الإخوان المشاركين في ائتلاف شباب الثورة (ائتلاف تم تأسيسه في ٦ فبراير ٢٠١١ أثناء الحراك المطالب بإسقاط النظام، مكونا من مجموعات شبابية من الإخوان المسلمين، وحملة دعم البرادعي، وحركة ٦ إبريل، وحزب الجبهة، وحركة من أجل العدالة والحرية، الذين كان لهم دور مهم في دعم الحراك المطالب بإسقاط النظام. ورأت الجماعة أنها بحاجة إلى ضبط أكثر للقرار الإخواني، وللتمثيل الإخواني المعبر عن القرار الرسمي للجماعة في أي تحالف أو ائتلاف أو حراك. ومن الأسباب التي جعلت الجماعة تتراجع عن موقفها عدم وجود اتفاق مرة أخرى على مرشح رئاسي يحظى بقبول الجماعة، وقبول تحالف أوسع شعبي وسياسي حوله. ومع وجود التشرذم والتهديد بعودة النظام القديم متمثلا في ترشح بعض شخصيات نظام مبارك للرئاسة مثل عمرو موسى أو عمر سليمان أو أحمد شفيق، رأت الجماعة، حسب قولها، أنها مضطرة لخوض غمار المعركة الرئاسية باعتبارها معركة لحماية الثورة من عودة النظام القديم، فالجماعة هي صاحبة الثقل الأكبر مقابل النظام القديم.¹

¹ فتحي، ياسر: الإخوان المسلمون وثورة يناير. مرجع سابق.

كل ما سبق دفع الإخوان المسلمين في مصر لتشكيل حزب يمثل الإخوان المسلمين للمنافسة في الانتخابات، وأعلنت حركة الإخوان المسلمين تأسيس حزب سياسي أطلقت عليه اسم "حزب الحرية والعدالة" للمشاركة في الانتخابات. وصرح محمد مرسي رئيس الحزب أنه سيكون حزبا "مدنيا وليس ثيوقراطيا". وأكد محمد مرسي الذي اختاره مجلس شورى الجماعة رئيسا لحزب "الحرية والعدالة" أن الحزب الجديد "ليس حزبا إسلاميا بالمفهوم القديم، ليس حزبا دينيا"، وإنما هو "حزب مدني" وسيعمل بصورة مستقلة عن الجماعة. وقالت جماعة الإخوان المسلمين في بيان أنها "هيئة إسلامية جامعة، والعمل السياسي أحد مجالات عملها، والحزب السياسي هو أحد وسائل العمل السياسي ويسعى إلى تحقيق رسالة الجماعة وأهدافها طبقا للدستور والقانون، فإن هذا الحزب يعمل مستقلا عن الجماعة وينسق معها بما يحقق مصالح الوطن".¹

يرى الباحث أن الإخوان المسلمين رؤوا أن أحلامهم بالسلطة والحكم اقتربت، كونهم أكبر الأحزاب تنظيما في مصر، وأرادت الجماعة بناء نظام جديد، غير أن جماعة الإخوان كان لديها أزمة في التعاطي مع البيئة السياسية والتيارات السياسية التي وُلد بعضها من رحم الثورة، وبعضها تقليدي كان مُجمّداً في عهد مبارك، وكذلك كانت هناك أزمة في التعاطي مع إرث النظام القديم خاصة في الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية، وأن مسارعة الإخوان للإعلان عن حزب سياسي غير ديني هدفه الوصول إلى السلطة وأن إعلان محمد مرسي أن الحزب لا يعمل بشكل مستقل عن الإخوان لم يكن صحيحاً في ظل اختيار مرسي رئيساً للحزب وعصام العريان نائباً لرئيس الحزب وسعد الكتاتني أميناً عاما. ويؤكد الباحث أن تصدر الإخوان المسلمين المشهد السياسي، والسعي لقيادة المرحلة الانتقالية كان غير مخطط له من قبل الجماعة، وغير واعٍ، فقد حدث هذا الانتقال تدريجيا، ومع كل تغير في القرارات الاستراتيجية التي اتخذتها الجماعة لنفسها كان هذا التغير يحدث تحت ضغط اللحظة.

¹ فرانس 24: الإخوان المسلمون "يعلنون تأسيس حزب الحرية والعدالة" للمشاركة في الانتخابات، 2011، موقع

الالكتروني، رابط: <https://bit.ly/3BpM6gT>

تحالفات الإخوان والانتخابات

إعلان جماعة الإخوان المسلمين تأسيس حزب سياسي مدني وليس دينيا للمشاركة في الانتخابات، يعد الخطوة الأولى من نوعها لدى الجماعة في مصر التي كان مؤسسها حسن البنا يرفض الحزبية كما ذكر الباحث سابقاً، ويعتبر تشكيل حزب سياسي من قبل الإخوان إعلاناً لقبولها بقواعد اللعبة الديمقراطية والتعددية الحزبية بما فيها العلمانية والشيوعية، وهذا يعتبر تحولاً كبيراً ومهماً في تاريخ حركة الإخوان المسلمين التي بدأت بالتحول أيضاً بخطابها السياسي في محاولة منها لطمأنة الشعب المصري والأحزاب الأخرى. وقد تحول خطاب الإخوان المسلمين من تفضيل قيام دولة إسلامية إلى قيام دولة ديمقراطية مدنية مع مرجعية إسلامية. ولوحظ هذا في خطاب محمد مرسي حيث سعى لطمأنة الرأي العام بتقديم نفسه بصورة الرئيس المدني قائلاً: "سنحترم معظم الفئات، خاصة المرأة والأقباط والشباب والفلاحين، وسيكون هناك نواب للرئيس من خارج الإخوان وحزب الحرية والعدالة، وأنه لا بد أن يكون في مؤسسة الرئاسة ممثل للأقباط، ولن أستطيع العمل إلا بمشاركة مع الجميع، سنتواصل مع جميع القوى وسنحکم من خلال حكومة ائتلافية"¹. وكذلك وجه المرشد العام للإخوان المسلمين محمد بديع رسائل تطمين للمصريين والأحزاب حيث صرح: "تأسيسنا لحزب الحرية والعدالة أكبر دليل على أننا نهدف إلى ترسيخ هذين المبدئين، ومن حق المرأة والقبطي الترشح للرئاسة"².

التحالف الديمقراطي من أجل مصر بقيادة حزب الإخوان المسلمين

انعدام الثقة المتبادلة بين الإخوان المسلمين والجهات الفاعلة المعارضة أعاق التعاون، حيث أن الأحزاب العلمانية واليسارية والليبرالية على وجه الخصوص، تشكك بشكل عميق في آراء الإخوان، لذا بقيت علاقات جماعة الإخوان مع الأحزاب الأخرى فضفاضة، وذلك بسبب مقاربة التنظيم الحذرة بشكل مميز إزاء الانضمام إلى تحالفات قد توحى بوجود نية لزعة استقرار الوضع السياسي الراهن. وعلى الرغم من دخول الإخوان في تحالفات مؤقتة مع القوى السياسية

¹ رويترز: المرشح الاحتياطي للإخوان ينتقل لخط المواجهة في سباق الرئاسة في مصر، 21-4-2012، موقع إلكتروني، رابط: <https://www.reuters.com/article/oegtp-egypt-election-mz1-idARACAE83K09720120421>

² هلال، نبيل: الاستبداد ودوره في انحطاط المسلمين، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2012، ص 136.

الأخرى مرات عدة. في انتخابات العام 1984 البرلمانية، وتحالف الإخوان مع حزب الوفد الجديد في العام 1987، انضم الإخوان إلى حزبيّ العمل الاشتراكي، والاشتراكي الليبرالي عام 1990، ومنذ عام 1995، طرحت الجماعة مرشحها كمستقلين.

منذ قيام الثورة، اقترح الإخوان فكرة تشكيل قائمة واحدة على مستوى البلاد مع جماعات المعارضة الأخرى للحيلولة دون هيمنة أي جماعة واحدة على الدورة البرلمانية الأولى، وسعت الجماعة بعد تأسيسها لحزب "الحرية والعدالة" مع حزب الوفد في يونيو ٢٠١١ لتأسيس "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" من أجل التوافق والتنسيق لانتخابات مجلس الشعب، نجح الإخوان في تلك المبادرة وخرجوا بوثيقة تستهدف تحديد المشتركات بين مختلف ألوان الطيف السياسي المصري لبناء توافق وطني حولها. وقد أعيدت صياغة تلك الوثيقة عدة مرات في ضوء حوار شارك فيه ممثلو بعض القوى السياسية بالتوازي مع اتفاق عدد كبير منها على إعلان قيام التحالف الديمقراطي من أجل مصر في أبريل/نيسان 2011. وعندما صارت هذه الوثيقة موضع توافق بين معظم من تحاوروا حولها في بداية يوليو/تموز 2011 كان التحالف الديمقراطي قد ضم أحزابا سياسية تمثل تيارات إسلامية وليبرالية وقومية (ناصرية)، أو تعبر عن توجهات وطنية عامة. فكان بين مؤسسي هذا التحالف والمنضمين إليه في بدايته حزب الحرية والعدالة الذي أسسه الإخوان المسلمون، وأحزاب سلفية (النور، والأصالة، والفضيلة، ثم البناء والتنمية الذي أسسه بعض قادة الجماعة الإسلامية)، وأحزاب ليبرالية أهمها الوفد والغد الجديد (غد الثورة بزعامة أيمن نور)، وأحزاب قومية ناصرية أهمها حزب الكرامة والحزب العربي الناصري، إلى جانب نحو عشرين حزبا ما بين جديد واعد بحضور قوي أو ناشئ يحاول إثبات وجوده، وقديم يبحث له عن مكان.¹

¹ عبد المجيد، وحيد: القوى السياسية المصرية: الأوزان والاستراتيجيات، الجزيرة نت، 2011، موقع الكتروني، رابط:

<https://studies.aljazeera.net/en/node/3168>

فشل التحالف وانهياره

لم يدم التحالف طويلاً وكان انهياره أسرع من تشكيله بإنسحاب العديد من الأحزاب الفاعلة، بدأها حزب الوفد، ثم أحزاب «النور والأصالة والفضيلة والناصرى والوسط والعمل وآخر القوى الإسلامية منه، "حزب البناء والتنمية"، الذراع السياسية للجماعة الإسلامية.

بررت الأحزاب الانسحاب احتجاجاً على استحواد حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين على رؤوس القوائم، ورفع نسبته إلى أكثر من 60%. وقال محمد حسان، سكرتير مجلس شورى الجماعة الإسلامية: "سبب الخلاف مع التحالف، العدد الذي حدده لحزب البناء والتنمية وهو 20 مرشحاً، إضافة إلى إدراجهم فى ذيل القوائم الانتخابية بالتحالف".¹ وقال حزب الوفد أبرز الأحزاب الليبرالية في مصر إن الحزب ألغى تحالفه الانتخابي مع جماعة الإخوان المسلمين لأن حزب الحرية والعدالة يريد طرح عدد من المرشحين أكبر مما يسمح به اتفاق التحالف.²

يرى الباحث أن حزب الحرية والعدالة سعى لتكوين شراكة سياسية من خلال التحالف مع الأحزاب الأخرى، ولكنه في نفس الوقت سعى للسيطرة على هذا التحالف بصفته أقوى الأحزاب عدداً وتنظيماً، وأن الهدف الأساسي لحزب الإخوان "الحرية والعدالة"، حسب الباحث، من هذا التحالف هو حسم الانتخابات، وإظهار أحزاب الثورة أنها شريكة في هذا الحسم، وبالتالي شريكة في إدارة الحكم، ولكن ضمن رؤية الإخوان المسلمين.

الانتخابات وفوز حزب الحرية والعدالة فيها

قرر الإخوان المسلمون المشاركة بقوة في الانتخابات من خلال حزبها الحرية والعدالة وكان أولى تلك الانتخابات؛ انتخابات مجلس الشعب التي أقيمت على ثلاث مراحل بدأت يوم 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 وحتى 11 يناير/كانون الثاني 2012، وجرى الانتخابات البرلمانية

¹ المصري اليوم: التحالف ينهار: الجماعة الإسلامية تتسحب.. و«النور» يتهم «الإخوان» بـ«الغدر» 2011، موقع

الالكتروني، رابط: <https://www.almasryalyoum.com/news/details/118299>

² رويترز: حزب الوفد المصري ينهي تحالفه الانتخابي مع الإخوان المسلمين، 2011، موقع إلكتروني، رابط:

<https://www.reuters.com/article/idARAADL65504620111006>

وفقاً للإطار القانوني الذي حدده الإعلان الدستوري الذي استُفتي الشعب عليه في التاسع عشر من آذار/مارس 2011، وأيده الإخوان المسلمون بشكل قوي، وكذلك في ظلّ اللائحة التنفيذية الصادرة عام 2011، لتفصيل قانون مباشرة الحقوق السياسيّة الصادر عام 1965، فضلاً عن مراسيم القوانين المنظّمة لمجلسي الشعب والشورى الصادرة عن المجلس الأعلى للقوات المسلّحة. وتمخضت الانتخابات عن نتائجها بنقد واضح للتيار الإسلامي بجميع مكوناته وأطيافه، ولاسيما حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين الذي جاء أولاً بنسبة 47.2%، وحزب النور السلفي ثانياً بنسبة 24%، والتراجع الكبير للتيار الليبرالي، إضافة إلى من يُوصفون بأنهم شباب الثورة.¹ وفاز حزب الحرية والعدالة بنسبة 58% من مقاعد مجلس الشورى، وتم انتخاب محمد سعد الكتاتني، أمين عام حزب الحرية والعدالة، رئيساً لمجلس الشعب، وأحمد فهمي عضو جماعة الإخوان رئيساً لمجلس الشورى بالتركيّة.²

على الرغم من إعلان الإخوان المسلمين خلال ثورة 25 يناير عدم ترشح الإخوان لمنصب الرئاسة، إلا أنهم قرروا الدفع برئيس حزب الحرية والعدالة محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية في 7 أبريل/نيسان 2012، والذي قبلت لجنة الانتخابات المصرية أوراقه بعد رفضها أوراق مرشح الجماعة خيرت الشاطر، وبرر الإخوان تراجعهم أنهم وجدوا تهديداً حقيقياً للثورة، ولعملية التحول الديمقراطي، وانتقال السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة، وغيره من التحديات الأخرى، "فقررنا خوض الانتخابات الرئاسية".³

أقيمت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية يومي 23 و24 مايو/أيار من عام 2012، وأقيمت الجولة الثانية يومي 16 و17 يونيو/حزيران، وأسفرت الانتخابات في الجولة الأولى عن الإعادة. وفي الجولة الثانية اتفقت القوى السياسية على دعم محمد مرسي، فيما سُمي باتفاق (فورمنت)، وفاز مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي بنسبة 51.73% على منافسه

¹ عبد ربه، احمد: الأحزاب المصريّة وانتخابات البرلمان المصريّ 2011/2012، للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، موقع إلكتروني، رابط: <https://bit.ly/2Y9Iykk>

² فتحي، ياسر: الإخوان المسلمون وثورة يناير، مرجع سابق.

³ الجزيرة نت: حزب الحرية والعدالة، 2014، موقع الإلكتروني، رابط: <https://bit.ly/3jAVoAs>

الفريق أحمد شفيق الحاصل على نسبة 48.27%، ليفوز أول رئيس مدني لمصر، وينجح الإخوان في الوصول إلى منصة الحكم بعد 84 عامًا من تأسيس الجماعة.¹

يرى الباحث أن نتائج الانتخابات المصرية لم تكن مفاجأة للمتابعين حيث أن الإخوان المسلمين خلال سنوات كثيرة حافظوا على بقائهم وقاعدتهم، وأن التحول في خطابهم السياسي والاجتماعي ما بعد الثورة كمنظرتهم للمرأة التي سمحوا لها بالعمل السياسي، وكذلك تحسين صورتهم لدى الأقباط، سمح لهم بالعمل على تعزيز العلاقات وإظهار صورة أفضل اتجاههم، بالإضافة لرغبة الشعب المصري بالتغيير وعدم عودة النظام السابق للحكم. فوجدوا أمامهم حركة الإخوان المسلمين نموذجاً يمكن أن يحدث التغيير، خاصة وأن المجتمع المصري مجتمع بسيط واتجاهه ديني. كل ذلك قاد إلى فوز الإخوان المسلمين والوصول إلى أعلى منصب في مصر وهو رئيس البلاد.

تجربة الإخوان المسلمين في حكم مصر

سيطر حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين على البرلمان والرئاسة بعملية انتخاب ديمقراطية، ليبدأ عهد جديد انتقل به الإخوان من المعارضة إلى إدارة الدولة من خلال منصب الرئاسة والبرلمان. وقبل الفوز، طرح الإخوان من خلال حزب الحرية والعدالة في برنامجهم الانتخابي على الصعيد السياسي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية، الالتزام بقواعد الديمقراطية وأسس الدولة المدنية والتعددية الحزبية واحترام الديانات وأهمية دور المرأة، فهل استطاعت جماعة الإخوان المسلمين تحقيق ما وعدت به قبل الانتخابات؟

قرارات الرئيس محمد مرسي

قبل الانتخابات الرئاسية في مصر، وفي يونيو/حزيران 2012، أعلن رئيس المجلس العسكري الحاكم في مصر المشير حسين طنطاوي، حل مجلس الشعب رسمياً، تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية العليا، الذي أكد أن المجلس "غير قائم بقوة القانون"، نظراً لعدم دستورية القانون الذي

¹ موقع BBC: انتخابات الرئاسة المصرية 2012: تسلسل زمني، 2012، موقع الكتروني، رابط:

<https://bbc.in/38uTuuZ>

انتُخب على أساسه. وقالت المحكمة الإدارية العليا في حيثيات الحكم، أنه تبين لها من واقع حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في 14 يونيو/ حزيران 2012، أن انتخابات مجلس الشعب الأخيرة أجريت بناء على نصوص قانونية ثبت عدم دستوريتها، مما يؤدي إلى اعتبار مجلس الشعب باطلاً منذ انتخابه.¹

أعلن "الإخوان المسلمون" في مصر رفضهم قرار حل مجلس الشعب، الذي يهيمن عليه نوابهم، مطالبين باستفتاء شعبي حول القرار. وقالوا إن "الإرادة الشعبية لا تلغيها إلا إرادة الشعب نفسه"، واتهم الإخوان "المجلس العسكري بالرغبة في الاستحواذ على كل السلطات رغماً عن الإرادة الشعبية" وبـ "الحرص على أن يكسب نفسه شرعية لم يخولها له الشعب في اعتداء سافر على الثورة المصرية العظيمة".²

بعد فوز الإخوان المسلمين بالرئاسة المصرية كأول رئيس مدني يتبع للجماعة، أصدر الرئيس محمد مرسي بعد أسبوع واحد من تولية السلطة قراراً يقضي بعودة مجلس الشعب لممارسة اختصاصاته، موضحاً أن المجلس لن يكمل مدته القانونية، وإجراء انتخابات جديدة خلال سنتين يوماً من موافقة الشعب على دستور جديد. شكل قرار مرسي أزمة سياسية بالمجلس العسكري والمحكمة الدستورية التي يرأسها المستشار فاروق سلطان، الذي كان قد صرح بأن "الحكم الذي يصدر من المحكمة الدستورية ملزم لكافة أجهزة الدولة دون أي إجراءات أخرى". وبالتالي قضت المحكمة الدستورية العليا في (10 تموز/ يوليو 2012) بوقف قرار الرئيس محمد مرسي بعودة مجلس الشعب. وعقدت المحكمة وأمرت بتنفيذ حكمها السابق ببطان قانون انتخابات مجلس الشعب، الذي جرت بموجبه الانتخابات، بما يترتب على ذلك حل المجلس واعتباره غير قائم بقوة القانون. وشددت المحكمة على أن "أحكامها وكافة قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن بحكم القانون وأن هذه الأحكام في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات

¹ مصر: المجلس العسكري يحل مجلس الشعب والكتاتني يعتبر القرار غير دستوري (2012) BBC، موقع إلكتروني رابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/06/120616_egypt_parilament_scaf

² الجزيرة: الإخوان المسلمون يرفضون حل مجلس الشعب ويطالبون باستفتاء شعبي حول القرار. 2012، موقع إلكتروني رابط: <https://www.france24.com/ar/20120616-egypt-brotherhood-reject-parliament-dissolve-referendum>

الدولة وللکافة". وأضافت "أنها ماضية في مباشرة اختصاصاتها، التي عقدها الدستور لها، وفي مقدمتها أنها تتولى دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح".¹

يرى الباحث أن أزمة مجلس الشعب كانت الشرارة الأولى لإيقاظ الدولة العميقة في مصر، وأن الرئيس الراحل محمد مرسي استعجل العداء السياسي من الأحزاب الأخرى والأحزاب المقربة من النظام السابق (نظام مبارك)، وكان بإمكان الرئيس الراحل عدم إلغاء قرار المحكمة الدستورية بالعمل على إجراء انتخابات جديدة.

كلف محمد مرسي، تشكيل الحكومة المصرية الجديدة برئاسة هشام قنديل، المعروف بقربه من الإخوان المسلمين بالرغم من نفيه لذلك، ليكون أول رئيس وزراء مصري ملتحج. وبالرغم من أن الحكومة تعكس التوازن بين الإسلاميين والجيش، لكنها خذلت قوى سياسية أخرى كان مرسي قد وعد بإشراكها فيها، وحمل التعديل الوزاري الثاني لحكومة 3 وزراء جدد من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين؛ ليرتفع بذلك نصيب الجماعة في الحكومة إلى 11 حقيبة من إجمالي 36 حقيبة. ليسيطر الإخوان المسلمين على أهمّ الوزارات في حكومة هشام قنديل.²

يرى الباحث أن الإخوان المسلمين سيطروا على أهمّ وزارات الدولة المصرية، وأن الإخوان الذين تنقصهم الخبرة في إدارة الدولة والحكم، استثنوا باقي القوى والأحزاب في تشكيل الحكومة وكان هدفهم إرضاء المجلس العسكري مؤقتاً، وغضوا البصر عن القوى التي ثارت ضد حكم مبارك وكان يجب أن يكون لها دور أكثر فعالية في مؤسسات الدولة.

تصاعدت قرارات محمد مرسي ليصدر قراراً بإقالة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود مما فجر أزمة سياسية بين مؤسسة الرئاسة والسلطة القضائية عرفت بـ "أزمة النائب العام"

¹ إذاعة صوت ألمانيا DW: الدستورية العليا تقضي بوقف قرار مرسي وتنفيذ حكمها بحل مجلس الشعب. 2012، موقع

الالكتروني رابط: <https://bit.ly/3Bvt3By>

² وكالة الاناضول: بثلاث حقائب جديدة. 11 وزيراً لـ "الإخوان" في الحكومة المصرية. 2012م موقع الكتروني، رابط:

<https://bit.ly/3kNV9kT>

حيث اعتبر القرار تدخلاً من السلطة التنفيذية في صلاحيات ومهام السلطة القضائية، قبل أن يتراجع عن القرار إثر ضغط الشارع المصري ومجلس القضاء.¹

تراجع مرسى عن قرار الإقالة مؤقتاً ليعود في 22 تشرين الثاني نوفمبر 2012 ليعلن الناطق باسم رئاسة الجمهورية في مصر أن الرئيس محمد مرسى قرر تعيين المستشار طلعت إبراهيم عبد الله نائباً عاماً جديداً، بمقتضى إعلان دستوري أحيل بموجبه النائب العام عبد المجيد محمود إلى التقاعد. ولم يكتف الإعلان الدستوري بذلك بل ذهب مرسى إلى أن النائب العام يعين من قبل رئيس الجمهورية. كما تقضى التعديلات الدستورية بتمديد مهلة عمل اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور شهرين إضافيين، وعدم جواز حل مجلس الشورى من أي جهة قضائية، وهو ما يغلق الباب أمام استصدار أي حكم قضائي ضد هذه اللجنة. وتضمنت التعديلات تحصين كل القرارات والمراسيم الصادرة عن الرئيس مرسى منذ توليه السلطة وحتى انتخاب برلمان جديد بعد إقرار الدستور، بحيث لا يجوز الطعن فيها أو المطالبة بوقف تنفيذها أمام أي جهة. كما نصت التعديلات الدستورية على أن للرئيس اتخاذ الإجراءات التي يحددها القانون إذا قام خطر يهدد الثورة أو سلامة الوطن، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها.²

أثار الإعلان الدستوري انتفاضة ضد الرئيس محمد مرسى، حشدت لها التيارات المعارضة التي رأت أن مرسى يعمل على تحصين قراراته السيادية والإدارية من خلال الإعلان الدستوري. وبهذا تفجرت الأزمة وبدأت حالة الاستقطاب بين الإسلاميين والعلمانيين والتيار المدني والليبرالي واليساريين، ووصل الحال إلى مظاهرات ضد قرارات الرئيس مرسى.³

تصاعدت المظاهرات، وبين هتاف "الشعب يؤيد قرارات الرئيس"، وآخر "ديكتاتور ديكتاتور مرسى بقي (أصبح) ديكتاتور"، تلخصت أحداث المظاهرات، حيث نادى آلاف المؤيدين من

¹ صحيفة الرياض: مرسى يتراجع عن إقالة النائب العام. 2012، موقع إلكتروني، رابط: <https://www.alriyadh.com/776077>

² مؤتمر صحفي للمتحدث باسم الرئاسة المصرية، 22-11-2012، youtube، <https://www.youtube.com/watch?v=G40Oerx7mls>

³ الزعنون، خضر: تجربة جماعة الإخوان المسلمين في الحكم، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2019.

جماعة الإخوان المسلمين للإعلان الدستوري، وبالطرف الآخر استقبل ميدان التحرير المتظاهرين الراضين للإعلان والمطالبين بإسقاطه وحل الجمعية التأسيسية للدستور وإقالة حكومة هشام قنديل وتشكيل حكومة ثورية، وإعادة هيكلة وزارة الداخلية.¹

ألغى الرئيس محمد مرسي الإعلان الدستوري الذي أصدره في 22 من الشهر الماضي، وذلك بعد اجتماع ماراتوني للحوار الوطني حضره عشرات الممثلين عن القوى السياسية والوطنية، كما أبقى الاستفتاء على مشروع الدستور في الموعد المقرر له في 15 من الشهر الجاري. وقرر أنه في حال صوت عليه الشعب بالرفض، سيدعو الرئيس إلى انتخاب جمعية تأسيسية جديدة تعد مشروعاً جديداً. فيما اعتبر الكثيرون ومنهم حزب 6 أبريل العضو في جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة إلغاء مرسي "مناورة سياسية الغرض منها خداع الشعب" وأن "من حضر من القوى السياسية والشخصيات العامة في حوار رئاسة الجمهورية لا يمثلون بأي شكل من الأشكال الحشود الموجودة في ميادين الثورة".²

لم يتوقف مرسي عن اتخاذ القرارات بشكل منفرد، وبما يتناسب مع مرجعية الإخوان المسلمين، فقام بعزل عدد كبير من ضباط الجيش والشرطة، فضلاً عن تغيير قادة المجلس العسكري واختيار عبد الفتاح السيسي وزيراً للدفاع بعد ثناء أحد قيادات الإخوان عليه. كما واكبت تلك التغييرات تعيين المستشار هشام جنيبة رئيساً للجهاز المركزي للمحاسبات، وتعيين رؤساء جدد للمخابرات والرقابة الإدارية والبنك المركزي.³

في الثالث من آب يوليو عام 2013 أعلن وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي عزل محمد مرسي من رئاسة الجمهورية العربية المصرية، تلبية لنداء الشعب المصري الذي خرج

¹ وكالة الأناضول: أسبوع ساخن بمصر بعد الإعلان الدستوري (تسلسل زمني)، 2012/11/28، موقع إلكتروني رابط: <https://bit.ly/3kSm1jR>

² الحرية: مرسي يلغي الإعلان الدستوري الذي أثار احتجاجات وبيقي الاستفتاء على الدستور في مواعده، 2012/12/9، موقع الإلكتروني رابط: <https://arbne.ws/2YnHOs4>

³ علي، معتز: الأخطاء القاتلة لمرسي في السياسة الخارجية.. لماذا فشل الإخوان؟ الجزيرة، 2019، موقع إلكتروني، رابط: <https://bit.ly/3yFwzYj>

بالمساحات احتجاجاً على سياسة حكم الإخوان المسلمين لمصر وأعلن السيسي تعيين عدلي منصور، رئيس المحكمة الدستورية العليا، رئيساً مؤقتاً للبلاد لفترة مؤقتة.¹

يرى الباحث أن الرئيس السابق محمد مرسي ابتعد كلياً عن الشراكة السياسية في حكم البلاد، واستفرد بالقرارات التي أدت إلى عزله، وأن التعديل الدستوري الذي لاقى مخاوف كبيره داخلية وخارجية من الصلاحيات التي منحها لنفسه كان متسرعاً به، ومحاولة لفرض شخصية الإخوان المسلمين على مؤسسات الدولة. ويؤكد الباحث أن تصرفات الإخوان المسلمين لم تختلف عن تصرفات النظام القديم بعكس الوعود التي أطلقوها بأن يحكموا كل الشعب وبدون تفرقة بين الأحزاب أو الانحياز لجماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة. ويبرهن الباحث على ذلك من خلال دعوة الإخوان لمؤيديها والمنتهم لها للخروج لتأييد قرارات الرئيس الراحل محمد مرسي.

ويرى الباحث أن مرسي اختار أن ينتصر لجماعته، ولجأ إلى خطاب شعوي غايته الاستقطاب السياسي، وخلق حالة من عدم الثقة أدت إلى شلّ مصر عن الحركة، فلم يدرك مرسي أن المعارضة المجتمعية لها دور في بناء الديمقراطية، بل سعى إلى تقزيمها وتشويهها، وأن طريقة محاورته لخصومه السياسيين تتم عن نوع من التعالي، ليتسبب في إهدار فرصة التوافق السياسي في وقت مناسب، ويضع مصر على حافة الحرب الأهلية والصراع العنيف بين مختلف الأطراف.

ويرى الباحث أن القرارات التي اتخذها مرسي خلال فترة قصيرة تعكس قدراً كبيراً من الاستعجال للوصول إلى التفرد بالسلطة والتحكم بمفاصلها والتمكن من مؤسساتها، وأن عدم قدرة الإخوان المسلمين على بناء شبكة أمان لمشروعهم السياسي من خلال شراكة سياسية وتحالفات سياسية جديدة مع قوى فاعلة في المجتمع المدني أدى إلى الانهيار السريع في تجربة الإخوان المسلمين في الحكم، وخاصة عقب انكشاف الإخوان المسلمين من خلال قراراتهم بالتدخل بالقضاء وتصدير قرارات تعمل على زيادة قوة الرئيس محمد مرسي، وبالتالي إنتاج حكم الحزب الواحد كما كان قبل ثورة 25 يناير.

¹ بيان الجيش المصري بعزل الرئيس محمد مرسي، 2013/7/3، youtube، رابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=dd8H-PbBcLw>

وهذا ما أوضحتها المعارضة وتخوفت من مصطلح "أخونة الدولة" التي رأت أن مرسى تصرف بالحكم كونه ممثلاً لحزب الأغلبية، وعليه فإن كل ممارساته السياسية تتم عما تراه جماعة الإخوان المسلمين وليس ما يصب في مصلحة البلاد والتعددية. وبذلك فإن المعارضة رأت أن كل ما قام به مرسى من تشكيل الحكومة وطاقت الرئاسة المحيط به من مستشارين ومساعدين وقراراته في الإعلان الدستوري وتدخلاته في القضاء والتغييرات في مؤسسات الجيش وتحييده للأحزاب والجماعات التي شاركت بالثورة جاء معبراً عن رغبة الإخوان المسلمين.

وبالتالي فإن المعارضة استغلت ما قام به مرسى ووجهت له الانتقادات وخاصة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية أيضاً. ومع تدخل مكانة النظام القديم خرج الشعب المصري ضد الإخوان المسلمين مطالباً بإزالته، ومع تصاعد تدخلات مؤيدي الإخوان والمنتسبين لها ضد مظاهرات الشعب المصري وسقوط ضحايا، كان مبرراً للجيش المصري عزل مرسى، وهذا ما حدث ليتم إنهاء حكم الإخوان المسلمين القصير، وبالتالي إنهاء تجربة سعوا لها منذ عام 1928، وخلال عام واحد فقط انتهت.

الشراكة السياسية للإخوان المسلمين في تونس

تمهيد

عام 1991م، ازداد الخلاف بين حركة النهضة المنتمجة لجماعة الإخوان المسلمين وبين الرئيس التونسي زين العابدين إثر محاولة انقلاب على نظام الحكم في البلاد، كما أوضح الباحث في الفصل الثاني من هذه الدراسة. وعلى إثر ذلك، خرجت قيادة النهضة من البلاد. ومن ذلك الحين وحتى بداية الثورة التونسية عام 2010، اقتصر عمل النهضة والتفاعل مع التونسيين من الخارج، دون أي حضور فعلي بالبلاد.

استفادت النهضة كونها خارج البلاد فأعدت حساباتها فيما يخص علاقتها بالنظام والدولة التونسية، وكذلك أعادت النظر فيما يتعلق بتكتيكاتها التي اتخذتها أثناء حكم بورقيبة، بالإضافة لإجراء مراجعات داخلية لمعالجة منظري الحركة، وخاصة راشد الغنوشي، أطروحات جوهريّة

في الفكر الإسلامي، وتحديدًا فيما يتعلق بقضايا مثل: الحكم، والديمقراطية، وعلاقة رجل الدين بالسياسي، وفكرة الخلافة الإسلامية، والتعددية والحريات، وغيرها من القضايا الجوهرية التي فشلت فيها جماعة الإخوان المسلمين الأم، مما أثر على فكر حركة النهضة مقارنة ببقية الدول التي تتواجد بها جماعة الإخوان المسلمين، وهذا ساعد النهضة على تطوير ذاتها بمراحل عدة، وسبقت الجماعات الإسلامية الأخرى، ومنها الإخوان المسلمين الأم في معالجتها لقضايا فكرية وسياسية عديدة.

بالإضافة إلى ما سبق كان لتواجد قادة حركة النهضة في المهجر أثرٌ إيجابي عليهم من حيث احتكاكهم بحركات سياسية أوروبية وتجارب ديمقراطية أسهمت في فتح أعين قياداتها وأبناء النهضة على أفكار جديدة ساهمت في ابتعادهم عن أفكار الإخوان المسلمين القديمة.

أعدت الثورة التونسية التي انطلق منها بما عرف بالربيع العربي عام 2010، وأدت إلى سقوط نظام الحكم، الفرصة لحركة النهضة للعودة إلى الحياة السياسية لتلعب دوراً أساسياً في صياغة المجال السياسي داخل تونس، من خلال مشاركتها بالثورة كفاعل، وإعادة تموقعها على خارطة الحزبية التونسية، وصولاً إلى تسلمها الحكم. فهل كانت تجربة حركة النهضة في الحكم والشراكة السياسية مختلفة؟ وهل قادت مراجعاتها الفكرية إلى نجاح أم فشل تجربة النهضة في الحكم؟

حركة النهضة وثورة 17 كانون الأول-ديسمبر 2010

يوم 17 كانون الأول-ديسمبر من عام 2010، أقدم الشاب محمد البو عزيزي على إضرام النار في جسده محتجاً على سوء الوضع الاقتصادي في تونس، وسوء تعامل السلطات والبلدية معه، لتنتقل شرارة ثورة شعبية في تونس، وفي اليوم التالي للحادثة أصدرت حركة النهضة بياناً عبرت فيه عن تضامنها مع ولاية سيدي بو زيد وابنها بو عزيزي الذي أضرم النار في جسده،

ودعت النهضة إلى حوار وطني يجمع كافة القوى السياسية للنظر في الأزمات الاجتماعية والسياسية المتصاعدة في تونس، ومحذرة من تدهور الأوضاع في البلاد¹.

لم تتبن حركة النهضة مسؤولية إطلاق الثورة، بل عززت من كونها شعبية، وسعى مطلقوها إلى الحرية والعيش بكرامة في ظل الظروف الاقتصادية السيئة التي تعيشها تونس، وشارك أنصار حركة النهضة في المظاهرات جنباً إلى جنب مع القطاعات الشعبية وأنصار الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، ساهم ذلك بشكل رئيس في إنجاح الثورة بمساعدة الجيش التونسي الذي فرض على زين العابدين ترك الحكم في تونس².

حركة النهضة في الحكم

يوم 15 يناير/كانون الثاني عام 2011، أعلن المجلس الدستوري رسمياً شغور منصب الرئيس مما سمح بنقل صلاحيات الرئاسة المؤقتة إلى رئيس مجلس النواب فؤاد المبرّع الذي كلف محمد الغنوشي باقتراح حكومة جديدة، يفترض أن يعلن عنها في اليوم التالي بعد مشاورات مع الأحزاب السياسية القائمة ومنظمات من المجتمع المدني³.

خلال الشهور الأربعة الأولى من الثورة التونسية لم يستطع النظام الجديد التكيف مع الواقع الجديد، حيث أنه لم يمتلك مشروعا واضحا لتحقيق أهداف الثورة، ومع تولي محمد الغنوشي رئاسة الوزراء بشكل مؤقت، لاقى احتجاجات من التونسيين الذين اعتبروا توليه الحكومة مخالفة للدستور. ومع استمرار الضغط الشعبي، قدمت الحكومة استقالته الجماعية وعين الباجي قائد السبسي رئيساً للحكومة لحين إجراء الانتخابات العامة في تونس، والتي كان أولها انتخابات المجلس التأسيسي التي جرت في 23 تشرين الأول\أكتوبر 2011 شاركت فيها قوائم حزبية

¹ بيان حركة النهضة "سيد بو زيد": إرهابات وطن يحترق، لندن: صادر بتاريخ 18-12-2010

² مشاقي، منذر: موقع حركات الإسلام السياسي في الثورات الشعبية العربية: دراسة حالة مصر وتونس، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2013، ص 91.

³ الجزيرة: تسلسل زمني لانتفاضة الشعب التونسي، 2011، موقع الكتروني، رابط: <https://bit.ly/3kNSFDc>

ومستقلة، ضمت قرابة ألف وخمسمائة مرشح يمثلون مائة حزب سياسي يتنافسون على 217 مقعداً.¹

شاركت حركة النهضة في انتخابات المجلس التأسيسي وأعلنت عن برنامجها الانتخابي الذي حمل اسم "من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية"، وجاء فيه تأكيد النهضة على المبادئ الديمقراطية كاستقلال القضاء والفصل بين السلطات، والحفاظ على الحريات العامة والخاصة والعمل على ترسيخها، والمساواة بين المواطنين، والحد من الفوارق الاجتماعية، وترسيخ العدالة الاجتماعية، وحماية مكاسب المرأة، وتفعيل دورها في مختلف المجالات، وتبنيها للدولة المدنية، واحترام القواعد الديمقراطية، وحماية السلم المدني، والحفاظ على الحوار الوطني، وسعيها إلى الانفتاح على مقتضيات العصر والحداثة.²

يرى الباحث أن برنامج حركة النهضة اتسم بالحداثة ويلبي مطالب الشعب التونسي، وما يميز برنامج النهضة بعده عن الشعارات الإسلامية التي كان الإخوان المسلمون ينادون بها كالإسلام هو الحل. وعكسَ برنامج النهضة، كاحترام المرأة وتفعيل دورها واحترام جميع المواطنين وحقوقهم، الانفتاح الفكري الذي ذكره الباحث عن قيادات النهضة التي عاشت في المهجر.

بالرغم من تخوف النخبة المثقفة من تباين خطاب النهضة السياسي بين المنابر السياسية والمنابر الدينية، إلا أن برنامجها لاقى تأييداً شعبياً كبيراً ونال الرضا واستطاعت أن تحصد (89) مقعداً من أصل (217) مقعداً في المجلس التأسيسي، لتبدأ النهضة عصراً جديداً في تونس، ولتبحث عن شراكة سياسية مكنتها من التحالف مع حزبين علمانيين هما "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية"، و"حزب النكتل من أجل العمل والحريات"، وبذلك شكّلت حركة النهضة ائتلاف "الترويكا"، وتولى من خلاله حمّادي الجبالي الحكومة التونسية عن حركة النهضة، ومحمد

¹ صافيناز، أحمد: عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012، موقع الكتروني رابط: <https://acpss.ahram.org/News/5285.aspx>

² الموقع الرسمي حزب حركة النهضة: برنامج حركة النهضة من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية، 2011، [/http://www.ennahdha.tn](http://www.ennahdha.tn)

المنصف المرزوقي رئاسة الدولة عن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وتسلم مصطفى بن جعفر رئاسة المجلس التأسيسي عن حزب التكتل من أجل العمل والحريات.¹

شكل صعود التيارات الإسلامية في تونس عبر الانتخابات صدمة للتيارات العلمانية المتشددة، وعلى الرغم من تأييد التونسيين لهذه الحركات الإسلامية، إلا أنها بدأت بوضع نفسها في أزمت لتستفيد منها المعارضة، فقد كان من المفترض أن ينهي المجلس التأسيسي مهامه المتمثلة في صياغة الدستور والتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية خلال عام من انتخابه، إلا أن ذلك لم يتم، وتم تمديد المرحلة الانتقالية، مما فجر أزمة بين أحزاب المعارضة من جهة، وحركة النهضة وحلفائها من جهة أخرى، وبدأت أحزاب المعارضة بمقاطعة جلسات المجلس التأسيسي الخاصة بصياغة الدستور.²

يرى الباحث أن حركة النهضة لم تستغل نتائج الانتخابات ووصولها للحكومة والمجلس التأسيسي بشكل صحيح، وأن التأخير بالمرحلة الانتقالية سمح للمعارضة وأتباع النظام السابق الذين يسировون على الدولة العميقة وهيمنوا على المشهد السياسي لعقود، للنهوض من جديد تحت مسمى معارضة، وعملوا على توظيف علاقاتهم والأموال للتحريض ضد حكومة حركة النهضة. وبالتالي، بدأت الثورة المضادة بشكل عملي من خلال تقديم خطاب مختلف عن خطاب الثورة يطمئن التونسيين، ومستفيدة من فشل المجلس التأسيسي في صياغة دستور خلال عام، حسب خطة المرحلة الانتقالية، وخاصة في ظل الخلاف المتعلق بينود الدستور مثل هوية الدولة، وطبيعة نظام الحكم، وحقوق المرأة، وقانون العزل السياسي الذي يمنع رموز النظام السابق من المشاركة في الحياة السياسية لمدة خمس سنوات. وهنا يرى الباحث أنه لا بد من معرفة موقف حركة النهضة من الدولة ومكوناتها.

¹ الجمعاوي، أنور ومحمد جبرون وآخرون الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الحديثة: قراءة في تجربة حركة النهضة، ط4، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص465.

² الجمعاوي، أنور المشهد السياسي السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، ط7، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 8

موقف حركة النهضة من الدولة

قبيل انتخابات المجلس التأسيسي وبعد الثورة التونسية، أكد رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي في مقابلة معه، أنّ حركته لن تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وأنّ الأولوية لإقامة نظام ديمقراطي يكفل الحريات للجميع، وبأنّ الدولة التونسية لم تنفصل عن الإسلام، حيث أنّ القانون المدني التونسي ومجلة الأحوال الشخصية مُستمدّان من التشريعات الإسلامية، والمدارس تدرس العلوم الإسلامية، وأنّ حركة النهضة لن تقدم نفسها ناطقة باسم الإسلام، بل ستعمل على التركيز على الأخلاق الإسلامية من عدالة اجتماعية ومساواة.¹

تصريحات الغنوشي تأكيد على موقف النهضة من مدنية الدولة وأنها لن تسعى إلى الدولة الإسلامية، وستحترم قوانين الدولة المدنية، ولكن بقيت حركة النهضة تحت الاتهام من قبل المعارضة والأحزاب غير الإسلامية بأنها تقوم بخطاب مخادع، وأنّ جذور النهضة إخوانية، وأنّ نظرتها للدولة ستبقى من منظور إسلامي.

موقف حركة النهضة من الدستور

شكلت حركة النهضة أحد المحاور الرئيسية في صياغة الدستور التونسي إلى جانب الأحزاب العلمانية والليبرالية واليسارية، الأمر الذي كان يندرج بوقوع السجال السياسي ما بين الأيدلوجيات المختلفة، مما قد يؤدي إلى تعثر الانتقال الديمقراطي. وحدث ذلك خلال السنة الأولى عندما أعلن المجلس التأسيسي تأجيل الفترة الانتقالية. ولكن بعد ثلاث أعوام وفي 26 كانون الثاني/يناير 2014، وبعد صياغة أربع مسودات وجدل طويل حوله، تم إقرار الدستور. وقد سلّطت الأضواء على حركة النهضة ومواقفها ودورها في صياغة الدستور وخاصة في ظل اتهامها بأسلمة المجتمع.² وقد راهن الكثير من المراقبين على مسألة الشريعة الإسلامية لما تشكله من اختلاف بين الأحزاب والمجتمع. ويرى الباحث أنّ حركة النهضة لجأت إلى عدم

¹ شوبكي، محمود سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس 2010-2015، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2016.

² المرجع السابق.

الدخول في صراعات وخلافات حول ذلك، وقررت عدم اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً وحيداً للتشريع والحكم، ولم تصر حركة النهضة على إدراج كلمة الشريعة في الدستور للحفاظ على الوحدة الوطنية التونسية.

ويضيف الباحث أن حركة النهضة بتحولاتها ومراجعاتها الفكرية الداخلية ساعدت في الوصول إلى موقف مقبول لدى التونسيين حول الدولة والدستور، وأنها لم تكن متصلبة في مواقفها وهذا يظهر الفرق بينها وبين حركة الإخوان المسلمين في مصر، حيث أكد الدستور وبموافقة حركة النهضة على أن "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها، وأنها دولة مدنية تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وعلوية القانون".¹ وأن قرار عدم إدراج الشريعة الإسلامية في الدستور هو قراءة صحيحة لحركة النهضة التي سعت للحفاظ على ذاتها واستمرار وجودها في الساحة السياسية التونسية، خاصة في ظل اتهامها بمحاولة أسلمة المجتمع التونسي، فمن خلال موقفها وتذليل الصعاب بمناقشات صياغة الدستور فوتت الفرصة لثورة مضادة ضدها من قوى النظام السابق والمعارضين الأيدلوجيين لها.

موقف حركة النهضة من شكل النظام السياسي

مكن الدستور التونسي عام 1959 النظام الرئاسي من جمع العديد من الصلاحيات، وكان الرئيس زين العابدين بيده هذه الصلاحيات واستخدمه لتقليص وتحجيم السلطات الأخرى، فكان رئيس الجمهورية ورئيس الجيش والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وبيده إعلان الحرب وإعلان السلام، وتعيين الحكومة وإقالتها، مما جعل النظام التونسي نظاماً قمعياً من خلال تصفية الخصوم السياسيين وإلغاء التعددية الحزبية وفرض رقابة على جميع مؤسسات المجتمع المدني والإعلام.²

¹ الدستور التونسي لعام 2014

² طرنوشة، لطفي ومحمد مالكي وآخرون: منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي، ط4، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص39-41.

بعد الثورة التونسية وسقوط النظام ووصول حركة النهضة للحكم، وبدء عملية صياغة الدستور، دعمت النهضة النموذج البرلماني وتوزيع السلطات وتداول السلطة بيد الانتخابات التعددية، ولكن معارضي حركة النهضة رفضوا ذلك وقبلت حركة النهضة التنازل عن موقفها وخاصة في ظل معارضة حلفائها داخل ائتلاف الترويكا مما دفعها للموافقة على النظام المختلط الذي يجمع بين النظامين.¹

يرى الباحث أن حركة النهضة سعت للنظام البرلماني لإنهاء التسلط الذي ينتجه النظام الرئاسي، وخاصة أنها عانت سابقاً كثيراً من الأنظمة الرئاسية التونسية، ومنعت من العمل، واعتقل قادتها وهجروا. أما المعارضة، فمنعت النظام البرلماني خوفاً من حركة النهضة التي يمكن أن تكسب جميع الانتخابات وتكتسب السلطة المطلقة، ويرى الباحث أن النهضة تراجعت لسببين الأول: أنها ما زالت تريد استمرار عملية الانتقال الديمقراطي للسلطة، ولا تريد الخوض في نزاعات داخلية، خاصة أن تونس لم تشهد استقراراً أمنياً، والثاني: معارضة شركائها في التحالف الذي تقوده. ولو أصرت على موقفها كان بإمكان حلفائها الانسحاب من تحالف الترويكا وتشكيل تحالف مضاد مع باقي الأحزاب والمعارضة.

موقف حركة النهضة من التعددية السياسية

أعلن رئيس حركة النهضة قبل انتخابات المجلس التأسيسي أنه في حال حصول حكومته على الأغلبية، فإنها ستقوم بإنشاء تحالف يتسلم حكومة تونس، وأن هذا القرار يأتي انسجاماً مع تطلعات حركة النهضة في بناء عقد اجتماعي جديد يقوم على المشاركة والتعددية السياسية مع الحفاظ على حقوق المواطنين وحررياتهم.²

¹ الجمعاوي، أنور ومحمد جبرون وآخرون: الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الحديثة. مرجع سابق، ص 508

² عماد، عبد الغني: الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج وبناء الخطاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص136.

فازت حركة النهضة بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي وحصلت على أعلى المقاعد وشرعت بتشكيل ائتلاف الترويكا مع أحزاب علمانية وليبرالية تختلف معها في رؤيتها الأيدلوجية والبرامجية واعتبر هذا التحالف الأول في تاريخ تونس واستطاعت مع شركائها استكمال المسار التأسيسي حتى تسليم السلطة وإجراء الانتخابات التشريعية عام 2014.¹

دخلت تونس في مرحلة من المظاهرات وتصاعدت موجة العنف التي شهدتها عدة مدن تونسية لتنتهي صباح يوم 6 فبراير/شباط 2013 باغتيال شكري بلعيد الأمين العام لحركة "الوطنيون الديمقراطيون" اليسارية وأحد أبرز قيادات "الجبهة الشعبية" التي تضم في تركيبها قوى يسارية وأخرى قومية. في مساء اليوم ذاته أعلن رئيس الوزراء حمادي الجبالي عن تشكيل "حكومة كفاءات وطنية" بديلة من حكومة الترويكا التي أفرزتها تفاهمات ما بعد انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2011 لقيادة المرحلة الانتقالية. حدث ذلك في سياق حركية سياسية غير مسبوقه شهدتها الساحة السياسية التونسية أفضت إلى تطورين على غاية من الأهمية يبدو وكأنهما يسيران في اتجاه متعاكس: تكتل في المعارضة وتفكك في الحكم.²

بعد اغتيال المعارض التونسي شكري بلعيد، أعلن رئيس الحكومة حمادي الجبالي في 19 شباط/فبراير استقالته بعد فشل مبادرته بتشكيل حكومة تكنوقراط، ورشحت حركة النهضة، الحزب ذو الأغلبية في المجلس الوطني التأسيسي، وزير الداخلية في حكومة حمادي الجبالي علي العريض لتشكيل حكومة، وفشل بتشكيل حكومة من جميع الأحزاب، واكتفى بتكتل أحزاب الترويكا وهم حركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات.³

¹ الجمعاوي، أنور ومحمد جبرون وآخرون: الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الحديثة. مرجع سابق، ص 494

² مركز الجزيرة للدراسات: تونس: أزمة الترويكا واصطفاف المعارضة. 2013، موقع إلكتروني، رابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/499>

³ شوبكي، محمود: سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس 2010-2015. مرجع سابق.

شاركت حركة النهضة في الانتخابات التشريعية عام 2014 وأكدت في برنامجها الانتخابي الذي جاء تحت اسم "نحو اقتصاد وبلد آمن" سعيها لإنجاح التجربة الديمقراطية في تونس، وأنها مستعدة للمشاركة في حكومة وحدة وطنية لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب بناء المؤسسات الديمقراطية. إلا أن حركة النهضة شهدت تراجعاً في نتائجها حيث تصدر حزب نداء تونس النتائج بـ (86) مقعداً، وجاءت النهضة ثانياً بـ (69) مقعداً، وبالرغم من عدد المقاعد الذي حصلت عليها حركة النهضة، إلا أنها حازت على وزارة واحدة في الحكومة الجديدة، حكومة الحبيب الصيد؛ وهي وزارة التكوين المهني والتشغيل من أصل 28 وزيراً، وأبدت حركة النهضة حالة من المرونة بقبولها بوزارة واحدة، وأكدت رغبتها في المساهمة بتشكيل ائتلافية تضم الكل التونسي.¹

شهدت تونس عام 2019 انتخابات تشريعية، وجاء حزب "حركة النهضة" بزعامه راشد الغنوشي في الصدارة بـ 52 مقعداً، يتبعه حزب "قلب تونس" الذي يتزعمه مرشح الرئاسة المفرج عنه من السجن نبيل القروي بـ 38 مقعداً، وأظهرت النتائج حصول حزب التيار الديمقراطي على 22 مقعداً، يليه ائتلاف الكرامة بـ 21 مقعداً، فالحزب الحر الدستوري 17 مقعداً، تليه حركة الشعب 16 مقعداً، ثم حزب "تحيا تونس" الذي يتزعمه رئيس الحكومة يوسف الشاهد 14 مقعداً.²

وفي نفس العام جرت الانتخابات الرئاسية في تونس وأعلنت هيئة الانتخابات التونسية عن فوز قيس سعيد (مستقل) في انتخابات الرئاسة بنسبة 72.1% من أصوات الناخبين في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية. وقالت هيئة الانتخابات في بيان رسمي إن نبيل القروي، الذي نافس قيس سعيد في تلك الجولة، حصل على 27% من الأصوات.³

¹ الجمعاوي، انور: الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص2.

² الجزيرة: نتائج رسمية نهائية.. النهضة تتصدر الانتخابات التشريعية و"قلب تونس" ثانياً. 2019، موقع إلكتروني رابط: <https://bit.ly/3DHimhv>

³ الجزيرة: بشكل رسمي.. قيس سعيد رئيساً لتونس بأكثر من ثلثي أصوات الناخبين. 2019، موقع إلكتروني، رابط: <https://bit.ly/3yNf2NY>

جاءت انتخابات 2019 التشريعية صادمة بالنسبة لحركة النهضة التي تراجعت في عدد المقاعد، وبالتالي تراجع مؤيدوها بين التونسيين، حيث تقلصت قاعدتها الانتخابية من سنة لأخرى، من 89 مقعداً عام 2011، إلى 69 مقعداً عام 2014، ثم 52 مقعداً عام 2019.

قبل إعلان النتائج، أعلن المتحدث الرسمي باسم حركة النهضة عماد الخميري أن حركته ستعمل على التفاوض مع الأحزاب والمستقلين القريبين منها من أجل التوصل إلى تشكيل حكومة تستجيب لطلبات التونسيين في العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد.

بادرت قوى سياسية، منها حزب "قلب تونس" إلى رفض مشاركة النهضة في الحكومة أو التحالف معها مؤكدة أنها ستختار المعارضة ولن تتحالف مع النهضة، لتبدأ موجة جديدة من الأزمات في تونس ولتصر حركة النهضة على أن رئيس الحكومة الجديدة سيكون من الحركة، وإن هذا خيار غير قابل للتفاوض.¹ وبعد فشل الحوار بين النهضة والأحزاب الأخرى كلف الرئيس التونسي قيس سعيد؛ هشام المشيشي بتشكيل حكومة جديدة.

عرض الباحث تسلسلاً لعملية التحول الديمقراطي في تونس والرحلة الانتقالية عقب الثورة التونسية. ويلاحظ مدى مرونة حركة النهضة بالعملية السياسية والتحالفات والتنازلات التي قامت بها خلال عشرة أعوام. فقد اتسمت حركة النهضة بقدرة على شراكة سياسية مع أحزاب مختلفة أيولوجياً مع الحركة الإسلامية التي استطاعت أن تجري تحولات ومراجعات قادتها إلى هذه الشراكة.

وهنا يجب التساؤل؛ إذا كانت حركة النهضة قادرة على الشراكة السياسية ومرونة بعملية التحول الديمقراطي، لماذا تراجعت في حصد نتائج الانتخابات؟ ولماذا لم تشهد تونس استقراراً سياسياً؟

يرى الباحث أن حركة النهضة التي غابت عن المشهد التونسي سنوات طويلة، وتعرضت لكل أشكال القمع والتهجير والاعتقال، كانت غير قادرة على إدارة الدولة بسبب قلة خبرتها في العمل المؤسسي، وكذلك قلة خبرتها في صياغة الدستور، وأن إدارة دولة أكبر من إمكانياتها كحركة،

¹ الجزيرة: حركة النهضة تتمسك بترشيح شخصية منها لرئاسة حكومة تونس. 2019، موقع إلكتروني، رابط:

<https://bit.ly/3BwXDei>

ولهذا وقعت في أخطاء قادت الشارع التونسي للخروج ضدها، مما أدى إلى تراجعها في الانتخابات. ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى تراجع النهضة في الحكم ما يلي:

1. المشاكل الاقتصادية التي قادت البلاد للدخول في أزمة اقتصادية، وعدم القدرة على توفير فرص العمل وعدم حل الأزمات المستعصية مثل توفير الموارد المالية الداخلية والخارجية.

2. التحديات الداخلية التي واجهت حركة النهضة وانتقالها من العمل السياسي السري إلى العلني، ومن المعارضة إلى المشاركة، بعد غياب سنوات طويلة عن الساحة السياسية التونسية، مما فرض عليها مجموعة من التحديات الذاتية لتظهر قدرتها على الممارسة السياسية، وما يتطلب ذلك من علاقات واتصالات وتحديات تفرضها العلاقة مع جميع الأطراف في الساحة التونسية، وانعكس تحول النهضة من السر إلى العلن على مواقفها السياسية، فهي تخشى العودة إلى ما قبل الثورة وخاصة عقب سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، وبانتت تخشى أن تتكرر التجربة في تونس وهذا ما جعل الغنوشي يعدل من مواقف الحركة السياسية الداخلية والخارجية. وكان سقوط الإخوان في مصر أحد الأسباب التي دفعت النهضة إلى التخلي عن الحكم لصالح حكومة تكنوقراط.

3. سيطرت حركة النهضة على الوزارات السيادية في تونس وتفردت بالقرار، فلم تكتف برئاسة الحكومة بل سيطرت على 11 وزارة سيادية في تونس، وهذا جعل المعارضة ترى أن حركة النهضة الإسلامية تسعى للسيطرة على مفاصل الدولة والتحكم بأجهزتها، ومع التحريض وضخ الأخبار والمعلومات من قبل المعارضة، بات الشعب التونسي يصدق ما ينقل لهم من سيطرة النهضة على الدولة وخاصة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد وعدم تحقيق الازدهار الاقتصادي الذي وعدت به النهضة والقوى السياسية الشعب التونسي الذي أشعل الثورة بسبب الأوضاع الاقتصادية والفساد.

4. أعمال العنف والاعتيالات والتي كان أبرزها اغتيال شكري بلعيد، والتي اتهم الجهاز السري لحركة النهضة بتنفيذها. ولكن لا يوجد دليل على ذلك، وما زاد من العنف تراخي حركة النهضة في التعامل مع التيارات السلفية.

النتائج

من خلال مقارنة بين حركة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس، وصل الباحث إلى النتائج التالية:

الإخوان المسلمون في مصر، نظوار لأنفسهم باعتبارهم جماعة المسلمين، وأنهم الجماعة الحاملة للحق، وأنه من الضروري تقديم الولاء والبيعة لها، وإن لم تصرح بذلك. هذا ما يوضّحه سعيد حوى في كتابيه "المدخل لجماعة المسلمين"، و"دروس في العمل الإسلامي"، فيقول: "الأدلة كلها تدل على أن هذه الجماعة؛ أي "الإخوان"، هي أقرب الجماعات على الإطلاق، لأن تكون جماعة المسلمين، والمسلمون ليس أمامهم إلا فكر الأستاذ البناء، إذا ما أرادوا الانطلاق الصحيح". أما حركة النهضة فمختلفة. فهي حركة همها الطابع السياسي أكبر من المكون العقدي الديني. ويعبر راشد الغنوشي في كتابه "حركة الاتجاه الإسلامي في تونس.. بحوث في معالم الحركة مع تحليل ونقد ذاتي" عن ذلك، إذ يقول: "الحركة ثمرة تمازج وتفاعل لعناصر ثلاثة، أثمر تفاعلها واشتراكها تكوين الظاهرة بدرجات وأنصبة متفاوتة، ولم يكن تفاعلها يسيراً ولا تأثير كل منها مساوياً دائماً لتأثير الآخر؛ بل كان مركز الثقل متقللاً بينها من مرحلة لأخرى، وكان الصراع الظاهر أو الخفي بينها قائماً دائماً بوعي أو بغير وعي".

التحولات والمراجعات الفكرية التي قامت بها حركة النهضة قادتتها للاستمرار في المشهد السياسي التونسي، وساعدتها على الوصول إلى الحكم والفوز بأعلى نتائج في الانتخابات التشريعية مرتين من أصل ثلاثة خلال فترة 2011-2019، بينما نأت حركة الإخوان المسلمين في مصر عن القيام بمراجعات فكرية داخلية عميقة بفكر وكشفها للعلن، واكتفت ببعض التحولات في ممارسة سياسية كنظرة الإخوان في مصر إلى المرأة والأقباط والتعددية الحزبية.

استطاعت حركة النهضة إحداث شراكة سياسية مع أحزاب ليبرالية وعلمانية ويسارية وحافظت على نفسها من خلال هذه الشراكة السياسية. أما حركة الإخوان المسلمين في مصر فلم تستطع أن تمارس الشراكة السياسية وتفردت في الحكم مما عجل من سقوطها.

تختلف قيادة حركة النهضة عن قيادة حركة الإخوان المسلمين في مصر فقيادة النهضة أكثر تفتحاً وعلماً وثقافة وتحرراً. ويعود ذلك إلى الفترة التي قضاها على سبيل المثال راشد الغنوشي في المهجر، حيث أدى احتكاكه السياسي مع أحزاب إلى قدرته على إدارة الأزمة في تونس بمرونة، بعكس قيادة الإخوان المسلمين التي تزمّت في قراراتها وتمسكت بالشرعية دون محاولة لتفهم وإجراء حوار مع الأحزاب المعارضة في مصر.

قرارت الرئيس الراحل محمد مرسي جاءت متماشية مع رغبة جماعته "الإخوان المسلمين"، وسعى من خلال هذه القرارات إلى السيطرة على مفاصل الدولة بسرعة كبرى دون أن يحسب أن الدولة العميقة كانت وما زالت قوية وقادرة على إحداث فارق في الشارع المصري، وهذا ما حدث من عزل له خلال عام واحد فقط. أما قرارات حركة النهضة وإن طغى عليها صفة الاستعجال، لكن الحركة كانت قادرة على التراجع والمناورة وإعادة الأمور لصالحتها. ويعود ذلك لحوارها مع القوى والأحزاب وشراكتها مع أحزاب تونسية لها ثقلها. وهنا نشير إلى أن حركة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة لم تستفيدا من تجارب حزب العدالة والتنمية التركي في كيفية إدارته للبلاد والتي اتسمت بالتروي والشراكة لتحقيق أهدافه.

تميزت حركة النهضة في إدارتها للمرحلة الانتقالية عن حركة الإخوان المسلمين في مصر، حيث سارعت الأخيرة للترشح للانتخابات الرئاسية والفوز بها، بعكس النهضة التي لم تترشح إلى الانتخابات الرئاسية واكتفت بالتشريعية ومن قبلها المجلس التأسيسي الذي صاغ الدستور قبل إجراء انتخابات رئاسية، وبالتالي استطاعت حركة النهضة تغيير شكل الحكم في تونس من رئاسي إلى نظام تشاركي، وبهذا أصبح لها ثقلها السياسي بعد الفوز بالانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة، بعكس مصر التي سارعت فيها جماعة الإخوان المسلمين للترشح للرئاسة ومن ثم بدأت أزمة الدستور والقضاء والقرارات الدستورية التي أعلنها مرسي والتي قادت كلها في النهاية إلى سقوط لم تستطع النهوض منه حتى تاريخ كتابة الرسالة.

آمنت حركة النهضة بالتعددية الحزبية والشراكة السياسية وسعت إليها بكل مراحل الفترة الانتقالية حتى وإن كانت تعمل بشكل سري على السيطرة على الدولة، ولكنها كانت تظهر أنها

مع التعددية وهذا ما لوحظ بشراكتها مع أحزاب أخرى، بعكس حركة الإخوان المسلمين في مصر التي ما زالت متمسكة بالرأي الأول لجماعة الإخوان المسلمين الذين يرفضون القبول بالتعددية الحزبية والسياسية وخاصة المختلفة أيديولوجيا معهم. وعلى الرغم من محاولة إظهار عكس ذلك من خلال مشاركة سياسية في الانتخابات البرلمانية في فترات مختلفة، لكن جميع تلك الفترات كانت مبنية على مصلحة انتخابية للوصول إلى الحكم أو البرلمان.

ما زالت حركة النهضة قادرة على المناورة السياسية والاعتراف بالأخطاء. فبعد الأزمة التونسية الأخيرة التي أدت إلى تعليق عمل البرلمان وحل الحكومة من الرئيس التونسي قيس سعيد، أعلنت حركة النهضة في تاريخ 1-9-2021 أنها "تتحمل المسؤولية (فيما آلت إليه الأوضاع) إلى جانب الأطراف الذين حكمت معهم وذلك بحسب حجمها في المشاركة في الحكم وإدارة البلاد"، وأكدت النهضة أنها "تتفهم غضب الشارع ومستعدة للتقييم الجدي والموضوعي وإجراء مراجعات عميقة خلال مؤتمرها القادم بما يحقق التجديد في الرؤية والبرامج وفتح الآفاق أمام الشباب لتطوير الحركة"¹. بعكس حركة الإخوان المسلمين التي منذ سقوط حكمها في مصر لم تعترف بأي خطأ يحملها المسؤولية واكتفت بالحديث عن الانقلاب، واتجهت لاستخدام العنف إما كوسيلة دفاع، أو لمهاجمة أهداف مصرية، ولم تُدر الأزمة بشكل تستطيع الحفاظ على قيادتها وكوادرها فخلال اعتصام رابعة العدوية اتسم خطاب الإخوان المسلمين بالتحشيد ضد المؤسسات المصرية بالإضافة لخطاب ديني لحشد كوادرها، مما انعكس عليها سلباً لاحقاً حيث اعتقل قيادات الإخوان وأعدم الكثير منهم، ولم تستطع أن تعيد بناء ذاتها من جديد منذ تلك الفترة وحتى كتابة هذه الرسالة، وكان بإمكان إخوان مصر أن يبادروا لإجراء مراجعات لأسباب ما حدث والتي يتحملون جزءاً منها بسبب عدم اتخاذ قرارات مناسبة لإدارة البلاد أثناء فترة حكمهم.

انهيار الاقتصاد في تونس وعدم تحقيق مطالب الثورة الاقتصادية من عمل ورفاهية اقتصادية، كانت أهم وأحد الأسباب التي أدت إلى تراجع حركة النهضة وتخليها عن الحكم، أما في مصر

¹ القدس العربي: حركة "النهضة" تعترف بمسؤوليتها إلى جانب حلفائها عن تدهور الأوضاع في تونس، 1-9-2021،

موقع إلكتروني رابط: <https://bit.ly/3h0r8NU>

فإن انهيار الإخوان المسلمين جاء بسبب قرارات مرسى التي استفزت المعارضة والشارع المصري الذي بات يؤمن بأسلمة المجتمع المصري.

اتسمت حركة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة بقلّة الخبرة في إدارة الدولة، وكيفية التعامل مع الدولة العميقة وبقايا النظام السابق وظننا أنه بقرارات تغيير المراكز الحساسة في الدولة، يمكن القضاء على بقايا النظامين السابقين.

خاتمة

لم يكن للحركتين (الإخوان المسلمون في مصر وحركة النهضة في تونس) دور فاعل أو مؤثر في تفجير الثورتين؛ المصرية أو التونسية، بل شاركنا فيها بعد أن أشعل شرارتها بشكل عفوي شباب البلدين، فأسست الأولى حزباً أسمته الحرية والعدالة، والثانية حزب حركة النهضة، وسعت كل من الحركتين أن يكون لهما مركز الثقل في النظام السياسي، بيد أنهما افتترقتا في تحقيق ذلك، ويرجع لما افترضناه من وجود طبيعة مختلفة لكل منهما؛ فالإخوان حركة ذات طبيعة عقدية دينية يسيطر على قرارها السياسي مجموعة من التنظيمين الذين ينتمون لتيار سيد قطب، صاحب الطبيعة الأيديولوجية المجاوزة للواقع، التي تدعو إلى تنظيم قوي يحقق السيطرة والتمكين بامتلاك السلطة والسيطرة على الدولة سبيلاً نحو تحقيق الدولة الإسلامية، ثم الخلافة الإسلامية، وأستاذية العالم. بينما حركة النهضة لها جوهر سياسي، وليس عقدياً، وتدبّنها تدبّين مربك، فهو لا يقسم الناس إلى كافر، ومؤمن، وإنما وفق توجهاتهم الفكرية ومذاهبهم السياسية: ليبرالي، يساري، علماني، إسلامي.

وبعد وصول الحركتين إلى الحكم كان هناك اختلاف كبير بينهما، فحركة الإخوان المسلمين في مصر لم تستطع أن تكمل سوى عام واحد في الحكم وانهارت بفعل سياساتها وبفعل الدولة العميقة، وبالمقابل وعلى الرغم من تشابه النظام الحاكم في تونس قبل الثورة مع نظام مبارك في مصر، إلا أن حركة النهضة بقيت موجودة في السياسة التونسية، وحافظت على مكوناتها على الرغم من بعدها عشرات السنوات عن الساحة التونسية. وأبدت حركة النهضة التونسية، مرونة تحسد عليها، خلال مفاوضات المرحلة الانتقالية، فرغم أنها كانت صاحبة الأكثرية في انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2011، فإنها لم تتشبث بما يسمى "شرعية الصندوق"، وإنما حرصت على عدم استقزاز باقي التيارات السياسية واستعدادها عبر الاستئثار بالسلطة، وتكرار نموذج الأنظمة البائدة، ومن ثم مالت إلى التوافق مع القوى الأخرى ما أمكنها ذلك، خصوصاً حركتي "نداء تونس" و"الجبهة الشعبية"، وشكلت حكومة ائتلافية عبارة عن ترويكاً إسلامية ليبرالية يسارية تضم حركة النهضة وأكبر حزبين علمانيين جاء من بعدها في انتخابات المجلس التأسيسي.

أظهرت تجربتنا جماعة الإخوان المسلمين في تونس ومصر أن الأنظمة العربية والجماعة تقع على عاتقها مسؤولية الصراعات التي حدثت في تلك الدول، وأن العداء الذي لاقتته جماعة الإخوان من جميع الأنظمة أدى إلى تشدها أكثر وجعلها تتجه إلى العنف، وهنا لا نبرر للإخوان العنف، حيث لاقت أحزاب أخرى نفس ما لاقتته الجماعة ولم تتجه للعنف، ولكن أيولوجية الإخوان مختلفة وهي أيضا يقع على عاتقها مسؤولية خوف الأنظمة منها، فكانت تارة أداة في يد النظام لمحاربة خصومه، وتارة عدواً للنظام. ولم تجد من يتحالف معها لمعرفتهم بأنه تستغل الظروف لصالح تحقيق مكاسب خاصة بها.

سقوط الإخوان المسلمين في مصر كان قاسياً على تجارب حكم الإسلام السياسي. وفشلهم بالاستمرار انعكس على معظم الدول التي يحكمها الإسلاميون، وبعد سنوات من سقوطهم وسيطرة الجيش المصري الآن على كل مفاصل الحكم في مصر ستحتاج عودة الإخوان المسلمين إلى المشهد لفترة طويلة قد تكون أطول من فترة ظهورهم الأولى لوصولهم إلى الحكم. أما في تونس فما زالت حركة النهضة مبدعة بالاعتراف بأخطائها حتى وإن لم تكن سببا بها، وما زالت تؤمن بالمراجعات الفكرية والوقوف على أخطاء قد وقعت بها، وهذا ما سيجعلها باقية بالمشهد التونسي، وقد تعود قريباً إلى الحكم.

وبالمقارنة بين تونس ومصر، كان إخوان تونس "حركة النهضة" أكثر واقعية ودينامكية ومرونة. فاستطاعت ألا تظهر نفسها أنها متشددة للفكر الإسلامي، واستطاعت من خلال مراجعات أن تتأى بنفسها عن حركة الإخوان المسلمين الأم، وأن تظهر أنها جزء من الشعب والدولة التونسية، بعكس الإخوان المسلمين في مصر الذين بقوا ينتمون لفكر المؤسسين حتى وصولهم إلى الحكم.

وفي كلا الحالتين كان دور الشباب أقل فاعلية في اتخاذ القرار وهذا يؤخذ على الإخوان المسلمين أنهم يدعون إلى التجديد والمشاركة ولا يطبقونه على أنفسهم، كدعوتهم إلى الديمقراطية وفي ذات الوقت. وحسب نظامهم، يبقى المرشد، مرشداً للإخوان ما دام حياً أو حدث مانع يمنعه من ممارسة مهامه.

إن تجربة الحكم في مصر وتونس لحركة الإخوان المسلمين بينت الحاجة لمراجعة الأهداف والأساليب ومناهج التغيير لدى الإسلاميين، فقد وجدوا أنفسهم في الحكم دون الاستعداد لذلك، ليجدوا خصوما كثر، بعضهم من الأنظمة السابقة وبعضهم الآخر جدد، بسبب فشلهم في إدارة الدولة من منظور اقتصادي على أقل تقدير، بالإضافة للمكابرة وعدم فصلهم بين وجودهم في الحكم ووجودهم على رأس الإخوان المسلمين، فالحاكم هو ملك لكل الشعب وليس لجماعته فقط.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبو زكريا، يحيى: الحركة الإسلامية في تونس: من الثعالبي وإلى الغنوشي، دار ناشري للنشر الالكتروني، تونس، 2003.

أحمد، عبد العاطي محمد: الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1995.

احمد، فاطمة: لو حكم الإخوان، الجزيرة للنشر، 2008.

اسماعيل، حمادة محمود: حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين بين الدين والسياسة 1028-1949. ط1، دار الشروق، القاهرة، 2010.

إمام، عبد الله عبد: الناصر والإخوان المسلمين، دار الموقف العربي، مصر، 1986.

إيان، كريت وغلوم محمد: النظرية الإجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1999.

بطاينة، محمد: الجماعة الحائرة "قراءة تحليلية في التاريخ السياسي للإخوان المسلمين في الأردن". علم الكتب المدني، الأردن، 2016.

البلدي، الفاضل: الحركة الإسلامية في تونس: قراءة نقدية لـ الحداد، محمد وآخرون من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس، ط3، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011.

بن سالم، منصف مذكرات منصف بن سالم، سنوات الجمر شهادات حية عن الاضطهاد الفكري واستهداف الإسلام في تونس، طبعة خاصة، الكويت، 2014.

البناء، حسن: مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البناء، دار الدعوة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1989.

البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي (6 جوان 1981).

التليدي، بلال: مراجعات الإسلاميين: دراسة في تحولات النسق السياسي والمعرفي. ط1، مركز نماء للبحوث المتوسط، بيروت، 2013.

تمام، حسام تحولات الإخوان المسلمين تفكك الأيدولوجيا ونهاية التنظيم، ط2، مكتبة كدبولي، القاهرة، 2010.

الجمعاوي، أنور المشهد السياسي السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، ط7، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

الجمعاوي، أنور ومحمد جبرون وآخرون الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الحديثة: قراءة في تجربة حركة النهضة، ط4، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

الجمعاوي، أنور: الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

خطاب الغنوشي في المؤتمر العاشر لحركة النهضة، بتاريخ 23 مايو 2016.

الخطيب، كمال: تحولات الحركة الإسلامية والإستراتيجية الأمريكية. ط1، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2006.

دالي، غالب وآخرون: تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغير. دار الشرق، القاهرة، 2019.

الدستور التونسي لعام 2014

سلطان، جاسم: أزمة التنظيمات الإسلامية الإخوان نموذجاً، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2015.

السيد، رفعت: حسن البناء من... كيف... ولماذا، مكتبة مديولي، القاهرة، 1977.

السيسي، ايمن: أمريكا وحركات الإسلام السياسي. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.

سيف، أنطوان وآخرون: مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الشيواني، رضوان: الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، مكتبة مديولي، القاهرة، 2005.

طرنوشة، لطفي ومحمد مالكي وآخرون: منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي، ط4، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

عبد الحليم، محمود: الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ: رؤية من الداخل. الطبعة الخامسة، الجزء الأول، دار الدعوة للنشر والطبع والتوزيع، الإسكندرية، 1994.

عبد الرحيم، علي: الإخوان المسلمون من حسن البناء إلى مهدي عاكف، ط1، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2007.

عماد، عبد الغني: الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج وبناء الخطاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

غانم، ابراهيم: الفكر السياسي للإمام حسن البناء، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، 2012.

الغنوشي، راشد: الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004.

الغنوشي، راشد: الحريات العامة في الدولة الإسلامية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

الغنوشي، راشد: الحريات العامة في الدولة الإسلامية، دار المجتهد للنشر والتوزيع، تونس، 2010.

الغنوشي، راشد: من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، المركز المغربي للبحوث والترجمة، لندن، 2001.

الغنوشي، راشد: من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، ط1، المركز المغربي للبحوث والترجمة، لندن، 2000.

فتحي، ياسر: الإخوان المسلمون وثورة يناير. ج1، المعهد المصري للدراسات، 2019.

محمود، عبد الحليم: الإخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ فردية من الداخل (1948-1952)، ج2، دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1979.

المدني، توفيق: المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001.

مشاقي، منذر: موقع حركات الإسلام السياسي في الثورات الشعبية العربية: دراسة حالة مصر وتونس، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2013.

مشاقي، منذر: موقع حركات الإسلام السياسي في الثورات الشعبية العربية: دراسة حالة مصر وتونس، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2013.

مصطفى، هالة: الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1992.

المغربي، كاريمان: الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى السيد قطب، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1997.

مغيث، كمال: الحركة الإسلامية في مصر في العصر الحديث، ط1، مركز الدراسات
والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، 1998.

النجار، إبراهيم وآخرون: دليل الحركات الإسلامية في العالم، مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 2006.

النفيسي، عبد الله: الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية: أوراق في النقد الذاتي، آفاق للنشر
والتوزيع، الكويت، 2012.

نكاوي، فاتح: معجم مصطلحات الفكر الإسلامي المعاصر دلالاتها وتطورها، دار الكتب العلمية،
بيروت، 2012.

هلال، نبيل: الاستبداد ودوره في انحطاط المسلمين، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2012.
وثيقة اللاتحة العالمية لجماعة الإخوان المسلمين.

يوسف، أيمن وآخرون: قاموس المصطلحات المدنية والسياسية، ط1، مركز إعلام حقوق
الإنسان والديمقراطية "شمس"، 2014.

الرسائل الجامعية

أبو ريذة، احمد راضي: صعود الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية -دراسة حالة:
الإخوان المسلمون في مصر، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

بشكار، امجد: الشراكة السياسية لدى حركات الإسلام السياسي: دراسة حالة حركة حماس.
رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2017.

دبعي، رائد: أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة؛
الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً: رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،
2012.

الزعنون، خضر: تجربة جماعة الإخوان المسلمين في الحكم، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2019.

زواوي، خالد: مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، فلسطين، رام الله، 2012.

شوبكي، محمود سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس 2010-2015، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2016.

المجلات والتقارير

بيان حركة النهضة "سيد بو زيد": إرهابات وطن يحترق، لندن: صادر بتاريخ 18-12-2010

السيد، رضوان: الإسلام السياسي والأنظمة العربية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، لبنان، العدد 41، 1995.

العملة، أحمد مصطفى: أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 106، 1991.

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: التقرير الاستراتيجي العربي. مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2005-2006.

المراجع الإلكترونية

الإخوان المسلمون في مصر يرشحون خيرت الشاطر للرئاسة، رويترز، 1-4-2012، موقع إلكتروني، رابط: <https://reut.rs/3mFRAjb>

الإخوان المسلمون يبدأون حواراً مع نائب الرئيس عمر سليمان، موقع فرانس برس، 6-2-2011، موقع إلكتروني، رابط: <https://bit.ly/3kqFjfW>

إذاعة صوت ألمانيا DW: الدستورية العليا تقضي بوقف قرار مرسي وتنفيذ حكمها بحل مجلس

الشعب. 2012، موقع الكتروني رابط: <https://bit.ly/3Bvt3By>

البكلي، جعفر: تونس.. تحولات حركة النهضة في تونس، middle east online، 2019،

موقع الكتروني <https://bit.ly/3x9Upux>

بو دينار، سمير: انعكاسات الشراكة السياسية على الاستقرار والتنمية، ورقة عمل في ندوة

الشراكة السياسية في الوطن العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2015،

موقع إلكتروني <https://bit.ly/35Dnmla>

بيان الجيش المصري بعزل الرئيس محمد مرسي، 2013/7/3. youtube، رابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=dd8H-PbBcLw>

البيان الختامي للمؤتمر العام العاشر لحركة النهضة: الموقع الرسمي للمؤتمر العاشر، حركة

النهضة، 2016، رابط: <https://bit.ly/3BsK1Ab>

الثابتي، عادل: النهضة التونسية في 50 عامًا.. من السرية إلى الحكم، موقع الاناضول

الالكتروني، 2019، رابط <https://bit.ly/2Js7R9O>

الجزيرة نت: الإخوان المسلمون، 2014، موقع الكتروني رابط: <https://bit.ly/2JziW9x>

الجزيرة نت: جماعة الإخوان المسلمين تعلن تولي إبراهيم منير قيادتها. 2020، موقع الكتروني

رابط: <https://bit.ly/31AFaVH>

الجزيرة نت: حزب الحرية والعدالة، 2014، موقع الكتروني، رابط:

<https://bit.ly/3jAVoAs>

الجزيرة: استفتاء على تعديل الدستور بمصر، 4-3-2011، موقع الكتروني، رابط:

<https://bit.ly/3yqRoqz>

الجزيرة: الإخوان المسلمون يرفضون حل مجلس الشعب ويطالبون باستفتاء شعبي حول القرار.

2012، موقع الكتروني رابط: [https://www.france24.com/ar/20120616-](https://www.france24.com/ar/20120616-egypt-brotherhood-reject-parliament-dissolve-referendum)

[egypt-brotherhood-reject-parliament-dissolve-referendum](https://www.france24.com/ar/20120616-egypt-brotherhood-reject-parliament-dissolve-referendum)

الجزيرة: الجزيرة الفضائية ، 11-2-2011 رابط: ط:

<https://www.youtube.com/watch?v=8flecxDUfBg>

الجزيرة: بشكل رسمي.. قيس سعيد رئيسا لتونس بأكثر من ثلثي أصوات الناخبين. 2019،

موقع الكتروني، رابط: <https://bit.ly/3yNf2NY>

الجزيرة: تسلسل زمني لانتفاضة الشعب التونسي، 2011، موقع الكتروني، رابط:

<https://bit.ly/3kNSFDc>

الجزيرة: حركة النهضة تتمسك بترشيح شخصية منها لرئاسة حكومة تونس. 2019، موقع

إلكتروني، رابط: <https://bit.ly/3BwXDei>

الجزيرة: نتائج رسمية نهائية.. النهضة تتصدر الانتخابات التشريعية و"قلب تونس" ثانيا. 2019،

موقع إلكتروني رابط: <https://bit.ly/3DHimhv>

جويد، أحمد: الشراكة السياسية، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث، 2007/9/25،

موقع إلكتروني، رابط <http://www.alnoor.se/article.asp?id=11152>

الحرية: مرسى يلغي الإعلان الدستوري الذي أثار احتجاجات ويبقى الاستفتاء على الدستور في

مواعده، 2012/12/9، موقع الكتروني رابط: <https://arbne.ws/2YnHOs4>

دانيل، هاني وآخرون: الإخوان المسلمون في تونس.. "النهضة" على طريق "إخوانهم" في مصر،

بوابة الحركات الإسلامية، 2020، موقع الكتروني [https://www.islamist-](https://www.islamist-movements.com/2724)

[movements.com/2724](https://www.islamist-movements.com/2724)

دسوقي عبدة: مراجعات الإخوان: بين نجاح الماضي وفشل الحاضر، مجلة اضاءات، 2018،
موقع إلكتروني، رابط: [https://www.ida2at.com/muslim-brotherhood-
/reviews-between-past-and-present](https://www.ida2at.com/muslim-brotherhood-reviews-between-past-and-present)

رشوان، ضياء، "الإخوان المسلمون" .. ما بعد مشهور، الشاهد للدراسات السياسية
والاستراتيجية، موقع إلكتروني، رابط: [http://ashahed2000.tripod.com/drasat/4-
11.html](http://ashahed2000.tripod.com/drasat/4-11.html)

رويترز: المرشح الاحتياطي للإخوان ينتقل لخط المواجهة في سباق الرئاسة في مصر، 21-4-
2012، موقع إلكتروني، رابط: [https://www.reuters.com/article/oegtp-egypt-
election-mz1-idARACAE83K09720120421](https://www.reuters.com/article/oegtp-egypt-election-mz1-idARACAE83K09720120421)

رويترز: حزب الوفد المصري ينهي تحالفه الانتخابي مع الإخوان المسلمين، 2011، موقع
إلكتروني، رابط: <https://www.reuters.com/article/idARAADL65504620111006>

الشريف، طلال: الشراكة أم المشاركة السياسية؟ هناك فرق، الغد الأردنية، 2019، موقع
إلكتروني رابط: <https://bit.ly/2XOuMzo>

صافيناز، أحمد: عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات، مركز الأهرام للدراسات السياسية
والاستراتيجية، 2012، موقع إلكتروني رابط: <https://acpss.ahram.org.eg/News/5285.aspx>

صحيفة الرياض: مرسي يتراجع عن إقالة النائب العام. 2012، موقع إلكتروني، رابط:
<https://www.alriyadh.com/776077>

طارق، عثمان: الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر، قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة،
مركز نماء للبحوث والدراسات، ابحاث نماء1، 2012، موقع الكرتوني
رابط: <https://www.nama-center.com/Articles/Details/162>

عبد المجيد، وحيد: القوى السياسية المصرية: الأوزان والاستراتيجيات، الجزيرة نت، 2011،
موقع إلكتروني، رابط: <https://studies.aljazeera.net/en/node/3168>

عبد ربه، احمد: الأحزاب المصريّة وانتخابات البرلمان المصريّ 2012/2011، للمركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، موقع إلكتروني، رابط: <https://bit.ly/2Y9Iykk>

عثمان، عادل: تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، 2016، موقع
إلكتروني، رابط: <https://democraticac.de/?p=36026>

عرفة، أحمد: تاريخ الإخوان مع المراجعات، اليوم السابع، 2015، موقع إلكتروني
<https://bit.ly/3x2yczJ>

علي، معتز: الأخطاء القاتلة لمرسي في السياسة الخارجية.. لماذا فشل الإخوان؟ الجزيرة،
2019، موقع إلكتروني، رابط: <https://bit.ly/3yFwzYj>

الغريباوي، ياسر: 6 أسباب قادت حركة النهضة نحو النجاح، الجزيرة نت، 2020، موقع
إلكتروني <https://bit.ly/2SNPMIm>

الغنوشي، راشد الغنوشي: حركة النهضة الإسلامية "تخرج من الإسلام السياسي"، DW،
2016، موقع إلكتروني <https://bit.ly/3qadjj7>

فرانس 24: الإخوان المسلمون " يعلنون تأسيس، حزب الحرية والعدالة" للمشاركة في
الانتخابات، 2011، موقع إلكتروني، رابط: <https://bit.ly/3BpM6gT>

القدس العربي: حركة "النهضة" تعترف بمسؤوليتها إلى جانب حلفائها عن تدهور الأوضاع في
تونس، 1-9-2021، موقع إلكتروني رابط: <https://bit.ly/3h0r8NU>

القرضاوي، يوسف: المرأة والعمل السياسي شبهات وردود، موقع الاتحاد العالمي لعلماء
المسلمين، 2016، موقع إلكتروني، رابط: <https://bit.ly/3ktBTZJ>

القرضاوي، يوسف: تهمة الإسلام السياسي، موقع سماحة الشيخ يوسف القرضاوي،

<https://www.al-qaradawi.net/node/2099>، رابط: 2018/6/9، موقع الكتروني،

اللائحة الداخلية للإخوان، الإخوان المسلمون، موقع الكتروني

<http://www.ikhwan.net/forum>

مجلس شورى الإخوان وتطوره (الهيئة التأسيسية): الإخوان المسلمون، الموقع الرسمي للإخوان

المسلمين، 2010، موقع الكتروني

<https://www.ikhwanonline.net/article/59476>

مركز الجزيرة للدراسات: تونس: أزمة الترويكا واصطفاف المعارضة. 2013، موقع

إلكتروني، رابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/499>

مصر: المجلس العسكري يحل البرلمان ويعطل الدستور، 13-2-2011، BBC، موقع

إلكتروني رابط: ط:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110213_tahrir_stand

off

مصر: المجلس العسكري يحل مجلس الشعب والكتاتبي يعتبر القرار غير دستوري (2012)

BBC، موقع إلكتروني رابط: ط:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/06/120616_egypt_parila

ment_scaf

المصري اليوم: التحالف ينهار: الجماعة الإسلامية تنسحب.. و«النور» يتهم «الإخوان»

بـ«الغدر» 2011، موقع الكتروني، رابط: ط:

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/118299>

مقابلة راشد الغنوشي مع برنامج "ضيف المنتصف" في قناة "الجزيرة" القطريّة، بتاريخ 2011/1/22، والتي عبّر فيها عن تأييده لمجلة الأحوال الشخصية التونسية باعتبارها اجتهادًا فقهيًا إسلاميًا، وأنه لا يريد فرض الشريعة على أحد. رابط اللقاء

<https://m.youtube.com/watch?feature=youtu.be&v=rJdX3W2TnVs>

مؤتمر صحفي للمتحدث باسم الرئاسة المصرية، 2012-11-22، youtube،

<https://www.youtube.com/watch?v=G4OOerx7mls>

موقع BBC: اللجنة العليا للانتخابات تعلن فوز محمد مرسي برئاسة مصر. 2012. موقع

الكروني <https://bbc.in/2IU4A2M>

موقع BBC: انتخابات الرئاسة المصرية 2012: تسلسل زمني، 2012، موقع الكروني، رابط:

<https://bbc.in/38uTuuz>

الموقع الرسمي حزب حركة النهضة: برنامج حركة النهضة من اجل تونس الحرية والعدالة

والتنمية، 2011، <http://www.ennahdha.tn>

نافع، بشير: الإسلام السياسي.. خيارات وسياسات، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، موقع

الكروني

<http://studies.aljazeera.net/ar/events/2010/2011722104318671646.htm>

1

نسيرة، هاني. مراجعات قوى «الإسلام السياسي» بين التطور والجمود، الشرق الأوسط، 2016،

موقع الكروني <https://bit.ly/37p9Ogu>

نصار، جمال: التجربة السياسية للإخوان المسلمين في مصر بعد ثورة يناير: الدور والتأثير

وآفاق المستقبل (دراسة)، 2017، موقع الكروني shorturl.at/joMNS.

النظام الأساسي (بعد تنقيحه من المؤتمر العاشر)، موقع حركة النهضة الرسمي، شوهـد 28-

<https://bit.ly/3o2wYiB> موقع الكتروني 2020-11

وكالة الأناضول: أسبوع ساخن بمصر بعد الإعلان الدستوري (تسلسل زمني)، 2012/11/28،

موقع إلكتروني رابط: <https://bit.ly/3kSm1jR>

وكالة الاناضول: بثلاث حقائب جديدة. 11 وزيراً لـ"الإخوان" في الحكومة المصرية. 2012م

موقع الكتروني، رابط: <https://bit.ly/3kNV9kT>

يوسف، نانسي: صعود جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر وسقوطها، معهد واشنطن،

2016، موقع الكتروني <https://bit.ly/35JaME8>

**An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**The Impact of Intellectual Transformations and
Revisions Within Muslim Brotherhood Movement
on its Stance on Political Partnership:
A Comparison between Tunisia and Egypt**

**By
Rani Yousef Bani Oudeh**

**Supervised By
Dr. Hassan Ayoub**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Political Planning and
Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah
National University, Nablus, Palestine.**

2021

**The Impact of Intellectual Transformations and Revisions Within
Muslim Brotherhood Movement on its Stance on Political Partnership:
A Comparison between Tunisia and Egypt**

**By
Rani Yousef Bani Oudeh
Supervised By
Dr. Hassan Ayoub**

Abstract

This study aimed to identify the ability of the Muslim Brotherhood in Egypt and Tunisia regarding the practice of political partnership, since its emergence in Egypt in 1928 until the period prior to the Arab Spring which started in Tunisia in 2010, and the period that followed the Arab Spring until its arrival to power in both states.

The research question of this study focused on the impact of the revisions made by the Muslim Brotherhood especially in Tunisia on the practice of political partnership with other parties. It also revolved around the reasons behind the differences between the Muslim Brotherhood in Tunis and their counterparts in Egypt regarding this issue. In addition, the study question aimed to investigate the impact of those revisions on the ideological thinking of the Muslim Brotherhood, and whether those revisions were merely behavioral transformations restricted to political participation for a period of time.

The study suggests that the political and intellectual revisions made by the Muslim Brotherhood in some of the Arab countries opened the door for the organization to adopt political partnership and accept it as a corner stone for the relationship with others. But this essential change was not effective except in some certain spatial contexts, related to the nature of the state and

its political regime from one side, and to the social/elitist structure of the organizations' leadership in a certain country from the other side. This is shown by the experimental preview in Egypt and Tunis.

This study compared between the Muslim Brotherhood's experiences of political partnership between Egypt and Tunisia, as well as the factors that participated to its success and failure. It also compared between the circumstances which were available for those who practiced partnership and those who did not. Based on these comparisons, the hypothesis of this research was proved.

The study was divided into three main chapters: The first focused on the Muslim Brotherhood in Egypt and Tunisia in terms of its emergence and the political stages it went through and its arrival to political partnership before the Arab Spring, and how was the relationship was between the organization and the Arab regimes during the various periods of time; the second is the transformations and revisions of the Muslim Brotherhood, and whether the organization performed actual revisions and applied them with practice and ideology which lead them to political partnership; the second is the political partnership of the Muslim Brotherhood in Egypt and Tunisia before and after the Arab Spring revolutions.

The study suggested a number of conclusions after making a comparison between the Muslim Brotherhood in Egypt and Tunisia, including:

The intellectual transformations and revisions made by Al-Nahda movement helped the Muslim Brotherhood to survive on the Tunisian

political scene, and helped it to reach power and win the highest results in the legislative elections two times out of three elections in 2011 and 2019, while the organization in Egypt didn't perform deep internal ideological revisions which exposed it in front of the audience, it merely made some transformations during the political practice such as the organizations' view to women, Copts and partisan pluralism.

Al-Nahda movement made political partnership with liberal, secular and leftist parties and survived due to this partnership, while the Muslim Brotherhood in Egypt did not practice political partnership which led to its fast fall.

The leadership of Al-Nahda movement is different from the Muslim Brotherhood in Egypt; Al-Nahda's leadership is more open in terms of culture, liberation and intellect. This refers back to the period which Rahsed Al-Ghanoushi - for example - spent in Diaspora, whereas his political experience with parties led to his ability to manage the crisis in Tunisia flexibly, in contradiction with the Muslim Brotherhood leadership in Egypt which stuck to its decisions without trying to have a dialogue with the opposition parties in Egypt.

The Muslim Brotherhood in Egypt and Al-Nahda were characterized with the lack of experience in the management of the states, and how to deal with the deep state and the remains of the old regimes, and they thought that changing the critical positions in the state can eliminate the remains of the former regimes.